

المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation



تقرير دوري يرصد ويلخص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية
الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية

الرصد الاستراتيجي

■ دور أمني لأميركا في سوريا ما بعد داعش
(غريغوري أفتنديليان)

■ عند فجر الحزام والطريق: الصين في العالم النامي
(مؤسسة راند)

■ مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية لعام 2018
(معهد ميتفيم)

■ الطائفية في الشرق الأوسط
(مؤسسة راند)

■ موازنة الدور: حدود البراغماتية في العلاقة الأميركية-الفرنسية
(سيليا بيلين)

■ دور الدبلوماسية العامة في خلق تأثير في الشرق الأوسط
(سارة علاوي)

■ سياسة الولايات المتحدة في سوريا: سبع سنوات من تصفية الحسابات
(المجلس الأطلسي)

■ جويل رايبيرن - نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون المشرق
(خاص)

العدد الرابع عشر
كانون الأول
2018

الرصد الاستراتيجي

كانون الأول 2018



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي الأبحاث والمعلومات

الرصد الاستراتيجي، تقرير دوري يرصد ويلخّص ويترجم أهم الأبحاث والدراسات الاستراتيجية الصادرة عن مراكز الأبحاث الدولية.

إعداد: مديرية الدراسات الاستراتيجية.

صادر عن: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.

تاريخ النشر: كانون الأول 2018 الموافق ربيع الثاني 1440

العدد: الرابع عشر

الطبعة: الأولى

حقوق الطبع محفوظة للمركز

العنوان: بئر حسن-جادة الأسد- خلف الفانتزي وورلد- بناية الورود- الطابق الأول.

هاتف: 01/836610

فاكس: 01/836611

خليوي: 03/833438

Baabda 10172010

Beirut- Lebanon

P.O.Box: 24/47

E-mail: dirasat@dirasat.net

www. dirasat.net

فهرس المحتويات

- 5 دور أمني لأميركا في سوريا ما بعد داعش:
- 17 عند فجر الحزام والطريق: الصين في العالم النامي
- 27 مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية لعام 2018
- 33 الطائفية في الشرق الأوسط
- 53 موازنة الدور: حدود البراغماتية في العلاقة الأميركية – الفرنسية وسُبل الماضي قُدمًا ...
- 66 دور الدبلوماسية العامة في خلق تأثير في الشرق الأوسط
- 73 سياسة الولايات المتحدة في سوريا: سبع سنوات من تصفية الحسابات
- 79 جويل رايبيرن

دور أمني أميركا في سوريا ما بعد داعش: التحديات والفرص للسياسة الأميركية*

غريغوري أفتنديليان، كلية الحرب في
الجيش الأميركي، أيلول 2018¹

تدخّل القوات العسكرية الأميركية في سوريا

إثر التقدم المريع لمقاتلي داعش في العراق عام 2014 أقدم الرئيس الأميركي باراك أوباما على إعادة إرسال آلاف القوات الأميركية لتساعد في تدريب الجيش العراقي وتُقدّم الدعم اللازم للقوات الجوية الأميركية وقوات التحالف التي توجّه ضربات لداعش. كذلك الأمر في سوريا حيث سمح أوباما بتدريب القوات الكردية السورية التي كانت تتصدى لداعش خلال عام 2015 والتي تضم مقاتلين منتسبين إلى وحدات حماية الشعب التابعة لحزب الشعب الديمقراطي وبعض رجال القبائل العربية السنيّة. وفي شهر نيسان من العام 2016 كتّف أوباما عديد القوات الأميركية الخاصة المتواجدة في سوريا وقد صرّح آنذاك أن هذه القوات لا تضطلع بدور القيادة في الحرب بل تقتصر مهمتها على تقديم الدعم والمساعدة للقوات المحلية. في هذا السياق أكد أوباما أن تدخّل القوات الأميركية في سوريا لم يأت بطلب من الحكومة السورية بل اتّخذ مرجعيته من قانون صلاحية استخدام القوات العسكرية المعروف بأومفست، والذي سمح للرئيس الأميركي بمواجهة تنظيم القاعدة. وعلى الرغم من انفصال داعش عن هذه الأخيرة فقد اعتبر المسؤولون الأميركيون أن انتشار القوات الأميركية في شرق سوريا مبررٌ بحجة أن داعش منظمة إرهابية بدأت تشكل تهديداً للولايات المتحدة منذ أن أشعلت منصات التواصل الاجتماعي ودعت مناصريها إلى ضرب الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى وإن

* تعريب بتول وسام فقيه

¹ Gregory Aftandilian, A Security Role for the United States in a Post-ISIS Syria? Challenges and Opportunities for U.S. Policy A Strategic Studies Institute, US Army War College, September 2018.

بالأسلحة والمعدات البدائية فقط. والجدير بالذكر أن حكومة الأسد لم تعارض تواجد القوات الأميركية على أراضيها باستثناء صدور بعض التصريحات المعارضة. مع مرور الوقت أصبح جزء من الأراضي السورية المتاخمة للحدود التركية خاضعاً للسوريين الأكراد الذين أحكموا السيطرة على المنطقة وأطلقوا عليها اسم "روجافا" أي الشمال لتسمّى فيما بعد بالاتحاد الديمقراطي لشمال سوريا. لمست القوات الأميركية الجديّة والإصرار والروح الفدائية التي يدافع فيها هؤلاء الأكراد عن أرضهم لردع داعش فسارعت إلى دعمهم عسكرياً وتقنياً ولوجستياً. أما فيما يتعلق بالرئيس الأميركي دونالد ترامب فعلى الرغم من تركيز حملته على أن تتخذ موقفاً صارماً في وجه قوات داعش فقد حذو نظيره السابق من خلال مساعدة قوات سوريا الديمقراطية ودعم القوات الجوية للتصدي لأهداف داعش، والفارق الوحيد أنه أعطى قيادي القوات العسكرية الأميركية في العراق والشام هامشاً أكبر ليتخذوا القرارات من دون مراجعة واشنطن.

خلافات حادة بين الولايات المتحدة وتركيا حول السوريين الأكراد

تتفق كل من الولايات المتحدة وتركيا على تصنيف حزب العمل الكردستاني كمنظمة إرهابية، لكنهما تختلفان على نظرتهم لوحدة حماية الشعب المنبثقة عن الحزب، التي رفضت الولايات المتحدة نعتها بالإرهابية، بل أشادت بقدرتها على التصدي لقوات داعش في الرقة أواخر عام 2017، أما أنقرة فتخوفت من أن تشجّع هذه الوحدات الحزب الكردستاني وتلعب دوراً في تحويل الحدود الغربية لتركيا لمنطقة إرهابية. أدى ما سبق إلى خلق جوٍّ من الخلاف والتوتر بين الدولتين. وعلاوةً على ذلك ساد القلق الجيش الأميركي إزاء التوغل التركي في منطقة عفرين شمال غرب سوريا التي تعتبر منطقة كردية عرقية. فقد أراد الأتراك تطهير المنطقة من وحدات حماية الشعب من أجل الحؤول دون ربطها بالمناطق الكردية في سوريا، وعندما أقدموا على غزو هذه المنطقة في أواخر كانون الثاني/يناير عام 2018 أصدرت الحكومة الأميركية بياناً يدعو الأتراك إلى التريث وضبط النفس، ولأجل هذه الغاية وبغية تخفيف حدة التوتر بين الولايات المتحدة وتركيا توجه وزير الخارجية الأميركي ريكس تيليرسون إلى أنقرة في شهر شباط/فبراير 2018. وعلى الرغم من أن مصير المنطقة الكردية في شمال شرق سوريا ما زال مجهولاً، يبدو أن الولايات المتحدة وافقت بشكل ضمني على إقصاء وحدات حماية الشعب عن منطقة عفرين وعلى تفعيل دوريات مشتركة بينها وبين تركيا في مدينة منبج السورية التي تمتد على حدود نهر الفرات.

مشاكل الأمن الأميركي في شمال شرق سوريا

لقد لعبت الولايات المتحدة دورًا مهمًا في التصدي لداعش ولكنها خُفّت في الوقت عينه مشاكل عديدة، أبرزها:

1. توترات بين الأكراد والعرب:

تحتل قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من قبل الولايات المتحدة المنطقة الواقعة شرقي نهر الفرات من الحدود التركية إلى الحدود العراقية التي خضع جزءٌ منها سابقًا لسيطرة داعش. وعلى الرغم من أن هذه القوات التي يهيمن عليها الأكراد هي القوة العسكرية الرئيسية في المنطقة وتستمد دعمها من الولايات المتحدة فإن معظم قاطنيها هم من المسلمين السنة. ومنذ هزيمة داعش في الرقة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، ساعد مسؤولون مديون أميركيون السنة المسلمين من داعش في تشكيل مجالس محلية لإدارة البلديات، الأمر الذي لقي من جهة ترحيبًا من قبل السكان المحليين، ولكنه من جهة ثانية، ساهم في خلق توترات بين العرب في تلك البلدات والوحدات العسكرية الكردية التابعة لقوات سوريا الديمقراطية.

2. مواجهات مع الحكومة السورية:

تعتقد الولايات المتحدة وحلفاؤها أن من المهم للجيش الأميركي البقاء في سوريا للقضاء على آخر معاقل داعش، بينما تكمن المشكلة في أن قوات الحكومة السورية والقوات الشيعية المتحالفة معها المدعومة من روسيا وإيران تتصدّر الجبهة ذاتها. في الواقع أخذ الكثير من الاشتباكات حيزًا واسعًا في هذه المنطقة وما زالت هناك احتمالات لحدوث صدامات بين الولايات المتحدة وهذه القوات. وعلى الرغم من أن عمليةً لتفادي التصادم بين القوات الجوية الأميركية والروسية تجري منذ خريف عام 2015 فلا يزال احتمال وقوع مواجهات مع قوات الحكومة السورية وقواتها الحليفة قائمًا.

3. قدرة القوات الأميركية على الانسحاب من سوريا مع الحؤول دون إبقاء الأكراد تحت

رحمة الحكومتين السورية والتركية فقد بان جليًا أن أميركا هي القوة الخارجية التي تساعد الأكراد السوريين في التصدي لداعش، وقد تطورت علاقة تكافلية بين الجيش الأميركي وهؤلاء الأكراد الذين يعتبرون الجيش الأميركي درعهم الواقى ضد تركيا، أو الحكومة السورية، أو أي مجموعة أخرى قد تتصدر المشهد. لكنّ تعليقات الرئيس ترامب في وقتٍ سابق من عام 2018 حول رغبته في سحب القوات الأميركية من سوريا خلقت لدى الأكراد نوعًا من الخوف والقلق فبدوا حريصين على التحوط في رهاناتهم حتى بعدما تراجع ترامب عن رغبته وصرّح كبار مسؤوليه عن حضور دائمٍ للولايات المتحدة في سوريا من أجل ضمان هزيمة داعش. وخلال

شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس من العام 2018 بدأ الجناح السياسي لقوات سوريا الديمقراطية التي تُسمّى الآن المجلس الديمقراطي السوري، محادثاتٍ مع الحكومة السورية من أجل رسم "خارطة طريق تؤدي إلى سوريا ديمقراطية ولا مركزية". غير أنّ ما لاحظته أحد الباحثين يدلّ على أن النظام السوري يؤيد اللامركزية بمفهوم الإدارة المحلية بينما يعني بها الأكراد مفهوم الفيدرالية.

النزاعات تشوب مناطق أخرى في سوريا

يبدو أن النظام السوري يضع نصب عينيه محافظة إدلب في شمال غرب البلاد وهي آخر معاقل المتمردين من تنظيم القاعدة وحركة تحرير الشام وبعض الجنود الأتراك الذين كانوا يعززون مراكز المراقبة الخاصة بهم خلال صيف عام 2018. لذلك حذر الرئيس التركي أردوغان الحكومة السورية والأطراف الخارجية من أن إدلب "خطّ أحمر"، وتعهّد بمقاومة أي محاولة لإبعادها عن دائرة نفوذ تركيا. في هذا السياق أفاد بعض المحلّين أن مسألة إدلب لن تتسبّب بإراقة الدماء وحسب بل ستؤدّي إلى تفاقم أزمة اللاجئين الأمر الذي تخوّفت منه الولايات المتحدة بحجّة أنّه سيفرض ضغوطاً على البلدان المجاورة مثل الأردن وتركيا ولبنان.

من منظار المقاربة الروسية، أشارت بعض التقارير إلى أن الروس يفضلون استيعاب إدلب مرة أخرى في الدولة السورية بغية تجنّب إراقة الدماء، فالهجوم سيؤدّي إلى توتر علاقاتهم مع تركيا لأنّ الحكومة السورية قد ترغب في الحصول على دعم جويّ روسي. لكن نظراً إلى خطورة استمرار الوضع على هذا المنوال يبدو أن الحكومة السورية لن تأخذ بالنصيحة الروسية بل ستشنّ هجوماً على المنطقة. والجدير بالذكر أنه حتى تاريخ هذا التقرير حذرت حكومة ترامب من أن الرد سيكون قاسياً وصارماً في حال أقدمت الحكومة السورية على استخدام الأسلحة الكيميائية في هجوم إدلب. لكن ذلك لم يمنع هذه الأخيرة من المضي قدماً في الهجوم لاستعادة الأراضي التي سيطر عليها المتمرّدون، موضحةً أنها قادرة على استخدام الأسلحة التقليدية وما يسمّى بالبراميل المتفجرة التي من شأنها أن تتسبب بخسائر تفوق تلك التي تنتج جرّاء استخدام الأسلحة الكيماوية.

في الخلاصة، يشكّل هجوم إدلب المُعلّق مُعضلةً أخرى لمخططي الأمن الأميركيين، فوقوفهم مكتوفي الأيدي بينما يُقتل المزيد من المدنيين سيكون وصمة عار على الولايات المتحدة والمجتمع الدولي، وتدخّلهم قد يضع الولايات المتحدة في صف تنظيم القاعدة ويُدخلها في أزمة صراعٍ مع قوات الحكومة السورية والروسية.

الصراع بين الولايات المتحدة وإيران من جهة، و "إسرائيل" وإيران من جهة أخرى

من المعلوم أن أحد الأهداف المعلنة للولايات المتحدة في سوريا هو منع إيران من إنشاء ما يسمّى بممر بري يصل طهران ببيروت ويسمح بنقل الأفراد العسكريين والمعدات إلى قلب العالم العربي. وقد صرّح مستشار الأمن القومي بولتون في آب/أغسطس 2018 أن الولايات المتحدة لا تصمّم على التصدي لداعش فحسب بل تُعير مسألة "التعامل مع الوجود الإيراني في سوريا" اهتمامًا كبيرًا. كذلك انتهجت حكومة ترامب في الآونة الأخيرة سياسات متشددة ضد إيران شملت الحظر النفطي وفرض عقوبات على الشركات الأوروبية التي تتعامل مع إيران آملّة أن تجبرها هذه العقوبات على وقف التدخل في العالم العربي، والانضمام إلى طاولة المفاوضات للموافقة على التخلي عن البرنامج النووي. لكنّ الواقع مختلف تمامًا، فمن الواضح أن إيران لن تمتثل لأي من هذه السياسات، وما يؤكّد ذلك تشبّثها بدعم نظام الأسد وتزويد حزب الله بالإمدادات اللازمة.

من وجهة نظر بولتون يُمكن أن يكمن الحل في حثّ الروس على أن يُرغموا الإيرانيين على المغادرة. كما يجدر لفت النظر إلى أنّ الرئيس الروسي أخبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الوجود الإيراني في سوريا لا يتفق مع المصالح الروسية، وأن إزالة القوات الإيرانية تتطلب تضافر الجهود بين الولايات المتحدة وروسيا. في هذا السياق تحدث مستشار الأمن القومي الروسي ونظيره الأميركي عن سلسلة خطوات يمكن اتباعها لتحقيق الهدف المرجو، وقد أعلن بولتون رفضه اقتراحًا روسيًا يقضي بحصر القوات الإيرانية في مناطق محددة من سوريا بعيدًا عن حدود "إسرائيل" مقابل أن تعلق الولايات المتحدة الخطط المتعلقة بالحظر النفطي على إيران. غير أن هذه الفكرة لم تُجد نفعًا فواشنطن ترفض أي اقتراح من شأنه أن يضعف ضغطها الاقتصادي على إيران.

صراع آخر يلوح في الأفق وهو احتمال حدوث صدام كبير في سوريا بين القوات الإسرائيلية والقوات الإيرانية. فقد تعهدت "إسرائيل" بعدم التّسامح مع أي تواجد إيراني طويل الأمد في سوريا، كما نفّذت منذ بدء الحرب الأهلية ما لا يقل عن 130 غارة جوية في سوريا، من بينها ضربات طالت قوات حزب الله، وأخرى شحنت الإمدادات التي تصله، عدا عن الاستهداف الذي وُجّه إلى طائرة إيرانية بدون طيار كانت قد دخلت الأجواء الإسرائيلية، إضافةً إلى الكثير من الهجمات التي استهدفت مواقع داعش بالقرب من مرتفعات الجولان.

في العديد من الاجتماعات أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو أمام الرئيس الروسي بوتين على التهديد الذي تشكله القوات الإيرانية في سوريا. لم تتدخل روسيا في الضربات الجوية

الإسرائيلية في سوريا، وقد صرّحت في أعقاب قمة ترامب وبوتين في هلسنكي في تموز/يوليو 2018 بوجود أن تبقى القوات الإيرانية على بعد 50 ميلاً على الأقل من الجولان، لكن ذلك لم يكن كافياً بالنسبة إلى "إسرائيل"، فنتنياهو يريد من جميع القوات الإيرانية والقوات المدعومة من إيران مغادرة سوريا.

يتلخص السيناريو بالآتي: قد لا تمتلك روسيا النفوذ أو الرغبة في إجبار الإيرانيين على مغادرة سوريا عسكرياً، كما يتصدّر احتمال حدوث صدام كبير بين "إسرائيل" والقوات الإيرانية المشهد. يمكن هذا الصدام أن يتطور إلى حرب أوسع حيث تهاجم "إسرائيل" أهدافاً داخل إيران نفسها ويطلق حزب الله آلاف الصواريخ على شمال "إسرائيل". في حال حدوث مثل هذا الصراع ستتحالف الولايات المتحدة مع "إسرائيل". علاوةً على ذلك لا شك في أن روسيا لن تبقى محايدة في هذه الحالة لأنها ستتعرض لضغوط من سوريا وإيران للدفاع عن المجال الجوي السوري. وإذا حدث هذا السيناريو ستضيع جهود بوتين على مدى السنوات القليلة الماضية في سبيل توثيق العلاقات مع "إسرائيل" هباءً منثوراً.

في حال حدوث نزاع عسكري كبير بين "إسرائيل" وإيران في سوريا قد تكون القوات الأميركية في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا عرضةً للهجوم. وبالتالي قد تنتدب إيران بعض قواتها الشيعية لضرب القوات الأميركية فترتدع الولايات المتحدة عن مساعدة "إسرائيل" ويُمسي حضورها في سوريا خطيراً فتقرر المغادرة كلياً. وكانت القوات الشيعية في أوائل الثمانينات قد لجأت إلى مثل هذا التكتيك في لبنان، مما دفع رئيس الولايات المتحدة الأسبق رونالد ريجان إلى سحب القوات الأميركية خارج الحدود الإقليمية بدلاً من إبقائها في بيروت.

من ناحيةٍ أخرى، تأكدت خلال المواجهات العسكرية القليلة التي حصلت بين الولايات المتحدة والقوات التابعة لإيران في سوريا منذ عام 2017 قدرة التفوق التي يمتلكها الجيش الأميركي. وعلى الرغم من أن أعداد هذه القوات الشيعية في سوريا التي تُقدّر بحوالي عشرين ألف مقاتل تفوق بكثير عدد القوات الأميركية التي تبلغ حوالي ألفين مقاتل فإن إيران ستترتب قبل مواجهة تأثير وكفاءة قوات الجيش الأميركي. علاوةً على ذلك، في حال قررت إيران توجيه القوات التابعة لها لمهاجمة أفراد عسكريين أميركيين في سوريا فسيتعيّن عليها أن تقلق بشأن تنفيذ واشنطن ضربات تستهدف إيران نفسها. لقد حصلت آخر مواجهةٍ كبيرةٍ بين القوات الأميركية والقوات الإيرانية في العامين الأخيرين (1987 - 1988) من الحرب الإيرانية العراقية، وانتهت بانتصار الجيش الأميركي.

بناءً على ما سبق ذكره، تشير الخلاصة إلى أنّ الفوائد التي تنبثق عن إبقاء القوات العسكرية الأميركية في شمال شرق سوريا خلال السنوات المقبلة عندما تلوح في الأفق إمكانية مواجهة إسرائيلية - إيرانية تكاد تُلغي المخاطر التي قد تنجم عنها.

توصيات السياسة

لقد رسم التحليل السابق صورةً لبلدٍ متصدّعٍ قد يكون عُرضةً للمزيد من أشكال العنف والاضطرابات في المستقبل القريب. لذلك يجب على صنّاع السياسة في مجال الأمن القومي في الولايات المتحدة أن يتقبّلوا بعض الحقائق في سوريا بينما يعملون على تحقيق الأهداف التالية:

- يجب على صانعي القرار في الولايات المتحدة أن يتقبّلوا فكرة عدم احتمالية تنحي الأسد عن السلطة، وبالتالي سيبقى رئيساً للجمهورية السورية في المستقبل المنظور. كذلك من المرجح أن يحظى الأسد بدعم شريحة كبيرة من الشعب السوري، خاصة العلويين والأقليات الأخرى وبعض المسلمين السنة العرب الذين يريدون ببساطة أن يعود الوضع كما كان عليه سابقاً بعد أن يسود السلام. والأهم من ذلك أن كلاً من روسيا وإيران تعتبر سوريا - في ظل حكم الأسد - مكسباً يملك استراتيجيةً قيّمة. بالنسبة إلى بوتين تمنح مثل هذه المكاسب روسيا عمقاً استراتيجياً في قلب العالم العربي وتسمح لها بأن تكون مرةً أخرى رقماً صعباً على خارطة الشرق الأوسط. أما بالنسبة إلى إيران فإن تحالفها مع الأسد يساعد على تعزيز دورها في العالم العربي، ويسهّل علاقاتها بحزب الله في لبنان. علاوةً على ذلك يمكن لإيران أن تستفيد من موقعها في سوريا وتظهر لأعدائها في العالم العربي (مثل المملكة العربية السعودية) قوتها وأنها تنوي موازنة التحالف الضمني بين "إسرائيل" وبعض الدول العربية السنية التي برزت في الآونة الأخيرة.

- من الضروري أن تنهي الولايات المتحدة مهمة هزيمة بقايا داعش الأخيرة وتضمن عدم ظهور أي جماعة سنية متطرفة أخرى في سوريا مستقبلاً. وهذا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن تستمر في العمل في المناطق العربية السنية في شرق سوريا لضمان إعادة إعمارها لا سيّما الأنحاء التي تم قصفها في مدينة الرقة، وللتأكد من أن الأثر الذي خلفته القوات العسكرية الكردية في مناطق مثل الرقة والجنوب الشرقي ضئيل نسبياً. بالتالي يتوجب على الولايات المتحدة وقوات التحالف أن تبذل قصارى جهدها لتجنيد

رجال القبائل السنية العرب في قوات سوريا الديمقراطية وأن تضمن قيام هذه القوات بدوريات تحمي هذا الجزء من سوريا بغية تجنب نشوء أي خصومات عرقية.

- من المنطلق ذاته، يجدر بواشنطن أن تتخلى عن فكرة إقناع جيوش عربية بالقدوم إلى سوريا في محاولة لتوطيد الاستقرار. ففي الواقع، لم تحظ هذه الفكرة بدعم المصريين والسعوديين الذين حاولت حكومة ترامب حثهم على تحقيق هذا الغرض في بادئ الأمر، بل على العكس من المرجح أن تتسبب في المزيد من المشاكل في سوريا بدل أن تكون وسيلة مساعدة. بينما يمكن للدول العربية الغنية بالنفط مثل السعودية أن تلعب دورًا في توفير جزء من التمويل اللازم لإعادة إعمار المدن السورية المتضررة وتوطين اللاجئين السوريين في بيوتهم. إذًا حريٌّ بالسعودية ودول الخليج الأخرى أن ترضخ للأمر الواقع وتقبل ضمناً حكم بشار الأسد، خصوصاً أن العالم العربي بدأ في العام الماضي يتقبل الأسد في السلطة من جديد.

- يجب على الولايات المتحدة أن تدعم فكرة قيام نوع من الفدرالية الحرّة في سوريا لضمان احتفاظ الأكراد بحكمهم الذاتي في الشمال الشرقي. إن القيام بخلاف ذلك من شأنه أن يعني التخلي عن هؤلاء الأكراد الذين كانوا حلفاء لأميركا داعمين للغاية وسوقهم إلى مصير مجهول. كما قد يشكّل ذلك سابقة سيئة للجماعات الأخرى التي تعاونت مع الولايات المتحدة في عمليات مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

بالنسبة إلى الحكومة السورية فإنها لن توافق على هذه الفكرة، إلا إذا تخلت قوات سوريا الديمقراطية عن حقول النفط الواقعة تحت سيطرتها جنوب هذه المنطقة، ووافقت على أن تتم إدارة دوريات الحدود بشكل مشترك بين الأكراد وقوات الحكومة السورية. هذه الخطة ستلعب دورًا جوهريًا في تعزيز ماهية الفيدرالية من حيث أنها لا تعني الانفصال عن سوريا. بطريقة أخرى، سيكون الأكراد مسؤولين عن الإدارة المحلية لكنهم سيعترفون في الوقت عينه بسيادة الدولة السورية وسلامتها الإقليمية.

فيما يتعلق بمسألة معارضة تركيا لمنطقة الحكم الذاتي الكردية في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا ينبغي على الولايات المتحدة أن تتبع أساليب التهيب والترغيب في هذا الشأن. وتلبيةً لهذه الغاية يجب أن تشجع الولايات المتحدة الحكومة الكردية المحلية على ضم أعضاء غير منتمين إلى حزب الاتحاد الديمقراطي لتخفيف الصلة مع حزب

العمال الكردستاني، وثنى مقاتلي وحدات حماية الشعب عن محاولة استعادة منطقة عفرين، والتعهد بعدم اتخاذ منحى الدولة المستقلة. في الوقت نفسه يجدر بالولايات المتحدة تحذير أنقرة من عدم تساهل واشنطن مع أي توغّل عسكري تركي في شمال شرق سوريا لإخماد منطقة الحكم الذاتي الكردية، ومن المحتمل أن ينتج عن ذلك رد فعل عسكري. وإذا كانت حكومة الأسد سترفض محادثات الحكم الذاتي الكردية وتستخدم القوة، فعلى الولايات المتحدة لفت النظر إلى أن هذا الإجراء قد يُشعل الرد العسكري.

- يجب العمل على تطوير عملية جنيف جديدة لجمع الأطراف كافة حول طاولة المفاوضات وضمن "العفو" كخطوة أولى في عملية إعادة الملائين من اللاجئين السوريين إلى ديارهم. هذا الأمر ليس سهلاً بالنسبة إلى أعضاء المعارضة السورية والمجتمع الدولي، لكنّه يجب أن يتضمن العفو عن الحكومة السورية والعسكريين والأطراف التي تم اتهامها بارتكاب جرائم حرب. في المقابل، يُطلب من اللاجئين السوريين بمن فيهم المقاتلون المتمردون، أن يكونوا قادرين على العودة من دون أن يعتريهم أي خوف من السجن والتعذيب والإعدام. قد يكون مثل هذا امر مجالاً يمكن للولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي التعاون فيه.

- في حالة تطبيق سياسة "العفو العام"، يمكن للمجتمع الدولي حينئذ عقد مؤتمر للجهات المانحة يهدف إلى جمع الأموال لإعادة بناء سوريا وتسهيل عودة اللاجئين السوريين. لا شكّ في أنّ معظم اللاجئين السوريين في تركيا والأردن ولبنان يفضلون العودة إلى ديارهم بعد أن عاشوا لسنواتٍ عدّة في ظروفٍ صعبة للغاية، ولكن ربما يرغب العديد ممن منحوا حق اللجوء في أوروبا البقاء فيها. لكن مع ذلك، يجب على الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن تستمر في تكثيف جهودها لتشجيع السوريين اللاجئين في أوروبا على العودة إلى ديارهم عندما تتحسن الظروف السياسية والاقتصادية. كما ذكر سابقاً، خلّفت أزمة اللاجئين الكثير من المشاكل في أوروبا، بما في ذلك معضلة نمو الحركات اليمينية المناهضة للمهاجرين، والسبيل إلى حلها يكمن في الحد من أعداد اللاجئين السوريين في أوروبا. مع ذلك ينبغي عدم معاقبة هؤلاء اللاجئين الذين يقررون البقاء في أوروبا بل يجب على الحكومات الأوروبية حمايتهم. فبدلاً من الحديث عن الثقافة

الأوروبية التي تتأثر سلبًا باللاجئين من الدول الإسلامية ينبغي على المسؤولين الأميركيين تشجيع الحكومات الأوروبية على تبني مبدأ الشمولية والعمل به.

- من غير الواقعي أن يطلب المسؤولون الأميركيون من إيران والقوى التابعة لها مغادرة سوريا في المدى القصير. وتعقيبًا على ما سبق ذكره، تقود إيران استثمارات وازنة في سوريا وتوصف علاقاتها مع نظام الأسد بالاستراتيجية. خلاصة القول، لدواع تتعلق بالكرامة الوطنية، لن تغادر إيران سوريا حتى في ظل عقوباتٍ جديدة ; بيد أن الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من سوريا ممكنٌ على المدى الطويل. إذا تم تنفيذ سياسة "العفو العام" وتم السماح للاجئين بالعودة إلى ديارهم من دون عقاب يمكن وضع آلية يتم بمقتضاها تخفيف أعداد القوات العسكرية الأجنبية على مراحل وفق جدول زمني متفق عليه. هذه القوات تضم المجموعات التابعة لإيران والمجموعات الشيعية المدعومة من قبلها كحزب الله بالإضافة إلى تركيا وفرنسا والولايات المتحدة.

- قد يكون من الصعب حل مسألة الوجود العسكري الروسي، فبالتأكيد كثفت روسيا تواجدها العسكري في سوريا منذ أن تدخلت في أيلول/سبتمبر 2015. أمّا فيما يخص قاعدتها البحرية في طرطوس فهي سابقة على الصراع وتعود إلى الحقبة السوفياتية. ثم إن الأسد قد يعتقد أن الوجود العسكري السوفياتي في سوريا يمنحه الحماية ضد أي هجوم إسرائيلي، بغض النظر عن أن القوات الروسية لم تردع إلى الآن أي غارات جوية إسرائيلية. بالتالي، قد يكون من غير الواقعي افتراض أن الروس سوف يلتزمون بسحب جميع قواتهم من سوريا، لكن إذا ما أتت الأطراف الأخرى بأي خطوة حقيقية اتجاه التخفيف من وحداتها العسكرية، فقد يحصر الروس وجودهم العسكري ليكتفوا بالقاعدة البحرية في طرطوس والقاعدة الجوية بالقرب من اللاذقية.

اقترح أحد المراكز الفكرية البارزة في واشنطن "الاعتراف الدولي بمناطق السيطرة الفعلية" لثلاث مناطق في سوريا في الوقت الراهن، أي أن تقسم المناطق كالتالي: منطقة نظام لمعظم البلاد ومنطقة تركية في الشمال الغربي ومنطقة كردية مدعومة من الولايات المتحدة في الشمال الشرقي. ومع أن الواقع يبرز كذلك في هذه المرحلة (آب/أغسطس 2018)، فإن إعطاء مثل هذه المناطق نوعًا من الشرعية الدولية يمكن أن يتسبب في المزيد من المشاكل على الطريق أمام سوريا:

• أولاً، من المحتمل أن يساهم الاعتراف بالسيطرة التركية على شمال غرب سوريا - وإن كان مؤقتاً - في تغذية السياسة الخارجية والأمنية التركية للرئيس التركي رجب طيب أردوغان، التي تعتبر مثيرةً للجدل وتؤدي المصالح الوطنية لسوريا وللعديد من الدول العربية الأخرى. على الرغم من أن تركيا أقامت قواعد عسكرية في قطر والسودان في السنوات الأخيرة بعد أخذ الموافقة من هذه الدول، تدور شكوك حول دوافع تركيا في مناطق مختلفة من العالم العربي، لا سيما أن أردوغان دعم لعدة سنوات الإخوان المسلمين في العديد من الدول، حتى أنه سمح للعناصر الجهادية من أوروبا بعبور الحدود التركية السورية للانضمام إلى داعش. وفيما يتعلّق بقيام منطقة نفوذ تركية في محافظة إدلب، فإنها ستكون مثار استياءٍ من قبل العلمانيين والقوميين داخل سوريا حتى الذين لا يدعمون حكومة الأسد، وهذا من شأنه أن يغذي نظرية المؤامرة التي تُنسب للقوى الغربية التي تتعاون مع تركيا والتي ترغب في الاستيلاء على الأراضي العربية. فضلاً عن ذلك لم تعترف سوريا أبداً بضمّ تركيا لمقاطعة الكسندريتا / هاتاي التي أُعطيت لأنقرة في عام 1939 من قبل الفرنسيين الذين كانوا آنذاك أسياد استعمار سوريا. كما أنّ الإذعان لسيطرة تركيا على أراضي محافظة إدلب المجاورة لهذه المنطقة لن يكون سوى مصدر إزعاج يؤثر على مشاعر القومية العربية السورية.

• ثانياً، في حين اتخذت الولايات المتحدة من الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهاب المقرّ عام 2001 والحرب على الإرهاب ذريعةً لوجودها في شمال شرق سوريا، فإن تواجد قواتها في المنطقة حصل من غير موافقة الحكومة السورية. إن إعطاء نوع ما من الشرعية الدولية لمنطقة مدعومة من قبل الولايات المتحدة في شمال شرق سوريا قد يخلق انطباعاً بأن الولايات المتحدة ستبقى في سوريا إلى أجل غير مسمى، مما يثير المزيد من المخاوف العربية بشأن نيّة واشنطن في تقسيم المنطقة. وقد أثّرت المخاوف عينها منذ وقت ليس ببعيد، بعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في العراق عام 2003. في كثير من الأحيان يُفضّل الصمت على الكلام، فمن الممكن أن ينبثق عن هذا الأخير تفسيرات مختلفة قد لا تخدم مصلحة البلد. وليس من المستبعد أن يتسبب إعطاء طابع الشرعية الدولية للانقسامات الحالية داخل بلد مثل سوريا بمشاكل أكثر مما هو واضح حالياً، وقد يقف عائقاً بوجه الجهود التي تُبذل في سبيل تحقيق الاستقرار، عدا عن اقتراح "العفو العام" الذي تم إيجازه سابقاً.

عند فجر الحزام والطريق: الصين في العالم النامي

مجموعة باحثين، مؤسسة راند، 2018¹

مقدمة

يوثق هذا التقرير الأبحاث والتحليلات التي أُجريت كجزء من مشروع بعنوان "الصين في العالم النامي"، برعاية جيش الولايات المتحدة في المحيط الهادئ. يهدف المشروع إلى دراسة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية للصين في بلدان العالم النامي وتقديم رؤى للمساعدة في قرارات الجيش الأميركي فيما يتعلق بالوجود وموقع القوة في المنطقة. تركز الدراسة خصوصاً على الأدوار السياسية والاقتصادية والأمنية للصين في جنوب شرق آسيا وأوقيانيا وآسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إضافةً إلى البحث عن العلاقات الثنائية للصين مع الدول الرئيسية في كل منطقة.

يُعتبر الشرق الأوسط البعيد نسبياً عن المنطقة المجاورة للصين منطقة العالم النامي التي تحظى بأهمية متزايدة بالنسبة للصين خارج محيطها في آسيا والمحيط الهادئ، ويحوز حصة متواضعة تقدر بـ 6.3% من إجمالي تجارة السلع الصينية مع العالم إلا إنها نسبة تضاعفت مقارنة بالعام 2000. ومع ذلك فإن الشرق الأوسط مهم في مبادرة الحزام والطريق الصينية وقد توسع التدخل الصيني في الشرق الأوسط في العقود الأخيرة وأصبحت الصين الآن ذات حضور مهم في المنطقة. عام 2015 كان لبكين اهتمامات كبيرة في الشرق الأوسط وكانت تتصارع لتأمين السبل التي تضمن حماية مصالحها. وإذ تحرص الصين على زيادة نفوذها، إلا إنها قلقة من تصعيد مشاركتها في المنطقة مخافة التورط في التوترات والاضطرابات الإقليمية، وفي الوقت نفسه تدرك الصين الفرص الجديدة على النحو الذي اقترحه زيارة نائب

¹ Andrew Scobell and others, At the Dawn of Belt and Road :China in the Developing World, Rand Corporation, 2018.

رئيس أركان الجيش الصيني "سون جيانكو" خلال زيارته إيران عام 2015 بأن الصين ترغب في تعميق التعاون وتبادل وجهات النظر في العلاقات العسكرية الثنائية مع إيران.

مفتاح النشاطات الصينية في المنطقة

لا تسعى الصين إلى الدخول في مواجهة أو تحدّ مع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. تشكل التجارة الاقتصادية المحور الرئيسي لمشاركة بكين في المنطقة، ويعتبر الشرق الأوسط مصدرًا مهمًا للطاقة (البترو) بالنسبة للصين خصوصًا بعد أن فتح العراق حقوله النفطية لمُشغّلين خارجيين حيث أصبحت الصين شريكًا أجنبيًا في خمسة حقول نفطية إضافة إلى تصدير السلع الاستهلاكية والآلات والاستثمار في البنية التحتية والاتصالات في الإقليم. ومع ذلك لعبت الاعتبارات الجيوسياسية بعد نهاية الحرب الباردة دورًا كبيرًا في مشاركة الصين مع الشرق الأوسط وعلاقتها بالدول النامية وتأثيرها الحيوي في العالم. وكانت الصين منذ عام 2015 القوة العظمى الوحيدة في العالم التي تتمتع بعلاقات ودية مع كل بلد أو سلطة حاكمة في الشرق الأوسط بما في ذلك إيران والسعودية وإسرائيل والسلطة الفلسطينية.

محركات المشاركة الصينية

أ- الأولويات والسياسات الصينية

بحلول عام 2015 زادت أهمية المنطقة بالنسبة للصين ويبدو أن بكين تنظر إلى الشرق الأوسط على أنه امتداد للجال الصيني ومنطقة الاستقرار الهش، كما أنها تشعر بالقلق إزاء استقرار الأنظمة في المنطقة. ومن عوامل هذا القلق ظهور الثورات الملونة في الدول الشيوعية السابقة، والربيع العربي عام 2011 واستمرار الاضطرابات في مجموعة من دول الشرق الأوسط إضافة إلى صعود الحركات الإسلامية المتطرفة كالدولة الإسلامية (داعش)، ما أجبر الصين على إعادة النظر في تفضيلاتها.

هذه الديناميكيات لا تهدد فقط المصالح الاقتصادية الصينية في الشرق الأوسط، من إمدادات الطاقة وطرق النقل ومواطني جمهورية الصين الشعبية في المنطقة، لكنها أيضًا تشكل تهديدًا لحكم الحزب الشيوعي الصيني. إن بكين قلقة من أن هذه الحركات الشعبية والمتطرفة قد تلهم منشقين من أجل الدفع نحو مزيد من الديمقراطية في الصين، وتدفع النشاط الأورغوايين للضغط من أجل الحصول على قدر أكبر من الحكم الذاتي أو الحرية الدينية في شنغهاي. ولدى بكين ثلاث مصالح شاملة في الشرق الأوسط:

1. استدامة وصول الصين إلى موارد الطاقة ومواصلة تدفق التجارة وحماية الاستثمارات الصينية وضمن سلامة مواطني جمهورية الصين الشعبية في المنطقة.
2. تعزيز مكانة الصين وتأثيرها في منطقة ذات أهمية جغرافية استراتيجية.
3. الحفاظ على الاستقرار الداخلي للصين، والدفاع عن سيادتها ووحدة أراضيها ومجالها البعيد في المنطقة الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحديات الأمنية الملحة في الوطن.

ب- الحفاظ على أمن الطاقة وحماية الاستثمارات وضمن سلامة الناس

يعتبر الشرق الأوسط مصدرًا للطاقة المستوردة للصين التي تُعتبر مُتعطشة للنفط. في عام 2014 كانت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم ب 6.1 مليون برميل يوميًا. كما أنها استثمرت مليارات الدولارات في المنطقة، ما جعل أمر حماية هذه المصالح الاقتصادية يشكل مصدر قلق كبير لبكين بالإضافة إلى الخطر الذي يتعرض له مواطنو جمهورية الصين الشعبية الذين يعيشون ويعملون في الخارج والذين يبلغ عددهم وفقًا لأحد المحللين الصينيين خمسة ملايين مواطن صيني ينتشرون في العالم في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، ويُقدر أن حوالي 550,000 منهم يعيشون ويعملون في الشرق الأوسط.

ت- تعزيز التأثير الإقليمي والوضع العالمي

اتخذت بكين خطوات عديدة لتعزيز مكانتها في الشرق الأوسط ونفوذها الإقليمي وإظهار صورتها كقوة كبرى فقامت بإنشاء منصب المبعوث الخاص للصين إلى الشرق الأوسط عام 2002 , وأطلقت مقترحًا للسلام الإسرائيلي الفلسطيني عام 2013. ويرى أحد المحللين أن التدخل الصيني في عملية السلام في الشرق الأوسط هو "مجرد خطاب ديبلوماسي" إذ لم تُصدر حتى الآن ورقة بيضاء حول الشرق الأوسط كما فعلت بالنسبة لأفريقيا ومناطق أخرى، بالرغم من أن بكين أصدرت العديد من البيانات التي تحدد أهدافها في المنطقة. ويبدو أن السبب في ذلك هو الحساسية الشديدة للمنطقة، فالصين لا تريد أن تهدد مكانتها الفريدة كقوة خارجية في إقامة علاقات ودية مع كل الدول الشرق أوسطية، لذلك تتجه نحو إطلاق خطاب بالغ الذكاء وإبداء إيماءات ديبلوماسية متواضعة لكن رفيعة المستوى والتزامات ملموسة للموارد.

ومع ذلك كانت بكين في بعض الأحيان لاعبًا نشيطًا، كجهود الصين في تسهيل الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1 الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا. ووفقًا لبعض الحسابات كان دور الصين حيويًا في التوصل إلى الاتفاق، ومن المرجح

أن تكون لها اهتمامات كبيرة بالصفقة لأنها تعني رفع العقوبات الاقتصادية التي تُعيق التجارة والاستثمار الصيني في إيران.

ث- الحفاظ على الاستقرار المحلي في الصين

تخشى بكين من دخول الصين في ديناميكيات الشرق الأوسط، وبالرغم من أن هذه المنطقة لا تحدها جغرافياً فوفقاً لما قاله محلل بارز " إن الاتجاهات التي تحكم الوضع في الشرق الأوسط والقوميات الإقليمية والتوجهات الأيديولوجية المتطرفة لها تأثير مباشر على أمن الصين ". في نظر بكين تتلاقى هذه الديناميكيات معاً في حالة الأويغور، وهي جماعة عرقية تركمانية مسلمة معترف بها رسمياً وتتمتع بالحكم الذاتي في شنغهاي الواقعة في الجزء الغربي من جمهورية الصين الشعبية. هناك استياء كبير لدى هذه الجماعة من أعمال العنف والقمع الشديد الذي تمارسه الحكومة الصينية. أما بكين فتشعر بالقلق من التعاون والتنسيق بين لجان المقاومة الشعبية الأويغورية والأويغور في الخارج، وبين الجماعات الإسلامية في آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط. وبحسب ما ورد، تم تدريب المتطرفين الأويغور في باكستان وحاربوا مع طالبان في باكستان وانضموا إلى صفوف داعش في سوريا والعراق. نتيجة لذلك أصبحت لجان المقاومة الشعبية أكثر تحديداً وخطورة وفعالية.

2. الدور الصيني في المنطقة

أ- المشاركة السياسية

يتمثل الاهتمام السياسي الرئيسي للصين في الشرق الأوسط في زيادة العلاقات لتوفير الدعم الدولي والشرعية الدولية، فتسعى إلى توثيق علاقاتها مع الدول التي لها أدوار إقليمية أو عالمية مهمة. تحت قيادة الرئيس شي جينبينغ، وعلاقات الصين مع الشرق الأوسط جيدة بوجه عام ولكنها ضعيفة سياسياً. ولم يقم الرئيس شي بزيارة الشرق الأوسط حتى حزيران 2016، بعد أن سافر إلى كل المناطق خلال السنوات الثلاث الأولى من ولايته، بما في ذلك زيارتان لأميركا اللاتينية. وحتى أواخر عام 2015 لم يكن رئيس الوزراء لي كي تشيانغ قد زار الشرق الأوسط ويبدو أن السبب هو أن القيادة الحالية في بكين تعتبر الشرق الأوسط حقل الغام معقداً وغير شفاف يتم اجتيازه بحذر شديد.

تُعتبر إيران من المنظور الصيني الدولة المحورية في الشرق الأوسط. ومع ذلك حاولت الصين أيضاً الحفاظ على علاقات ودية بشكل عام في جميع أنحاء المنطقة، فلها على سبيل المثال

اتفاقات شراكة استراتيجية مع كل من قطر والإمارات العربية المتحدة، وأقامت علاقة تعاون استراتيجي مع مصر، إضافةً إلى علاقات الصداقة التعاونية والاستراتيجية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي التي يهيمن عليها السعوديون. وحتى الآن نجحت الصين في موازنة العلاقات القوية مع الخصمين الرئيسيين في الشرق الأوسط إيران والسعودية.

بين عامي 2003 و2014 قام القادة السياسيون الصينيون بأربعين زيارة إلى خمس عشرة دولة في الشرق الأوسط. ومن بينها أربع زيارات قام بها الرئيس، وخمس زيارات أخرى قام بها رئيس الوزراء. كانت البلدان الرئيسية التي تمت زيارتها هي مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ومنذ عام 2003 ازدادت وتيرة الزيارات إلى إيران والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ولم تكن هناك زيارات للمنطقة على مستوى رئيس الدولة منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2015.

ب- التأثير الثقافي

لقد أهملت بكين بالتبادلات الثقافية والتعليمية مع دول الشرق الأوسط وركزت بشكل شبه كامل على التعاون الاقتصادي. ولدى الصين حوالي 11 معهدًا كونفوشيوسيًا في سبع دول في الشرق الأوسط حيث تستضيف كل من الإمارات العربية المتحدة و "إسرائيل" والأردن ومصر معهدين، ومعهدًا واحدًا لدى كل من البحرين ولبنان وإيران، ولا يوجد أي معهد العراق والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسوريا واليمن. ولم يكن في الشرق الأوسط تقليديًا تجمعات كبيرة من العرقية الصينية، ولكن هذه المنطقة الآن تحتوي على أكثر من نصف مليون مواطن صيني يعيشون ويعملون فيها والتركيز الأكبر على دبي، حيث يعمل ما يصل إلى مئتي ألف صيني كمتداولين، وأكثر من ستة عشر ألفًا في المملكة العربية السعودية.

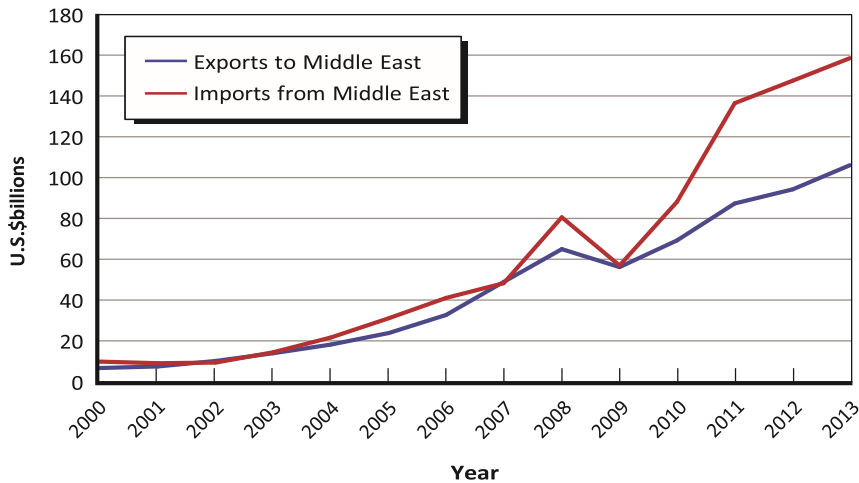
ج- المشاركة الاقتصادية

يعتبر الشرق الأوسط أكثر أهمية بالنسبة للصين كمصدر للطاقة. ولأن النفط هو سوق عالمي واحد فمن الممكن إقامة الكثير من العلاقات التجارية الثنائية واستبدال الموردين. لكن العلاقات طويلة المدى تتطور وكانت الصين قلقة بشأن أمن إمدادات الطاقة لديها. وبالإضافة إلى الطاقة أدرجت الصين المنطقة في مبادرة الحزام والطريق حيث يلاحظ ربط الصين بأوروبا عبر الخليج الفارسي وغرب آسيا. ويُشكل "طريق الحرير البحري" رمزًا لعلاقات الصين

الجيدة مع جميع الأطراف في الشرق الأوسط ومن بينها "إسرائيل"، بحيث تبني الصين ميناءً جديدًا على البحر المتوسط لربط السكك الحديدية من إيلات بالبحر الأحمر.

على الصعيد التجاري يهيمن النفط على التجارة بين الصين والشرق الأوسط الذي يشكل أكثر من 80% من إجمالي الواردات الصينية، وما يقرب من 13% من إجمالي الواردات عبارة عن منتجات مرتبطة بالبتروكيمياويات. وتوفر المملكة العربية السعودية للصين حوالي ثلث إجمالي النفط من المنطقة و16% من واردات الصين من النفط في جميع أنحاء العالم، و50% من واردات النفط من المنطقة مقسمة بالتساوي بين إيران والعراق وسلطنة عُمان.

أما الصادرات الصينية إلى الشرق الأوسط فتغلب عليها السلع المصنّعة والآلات التي بلغ مجموعها 90% خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 2000 إلى 2013، وتُعتبر إيران والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أكبر الجهات للصادرات الصينية في الشرق الأوسط، على الرغم من أن الصادرات إلى الإمارات قد تكون متجهة إلى دول أخرى بسبب دور الإمارات كمركز ترانزيت عالمي. وهناك اختلال تجاري كبير بين الشرق الأوسط والصين لصالح الشرق الأوسط ففي البلدان المصدرة كانت الإمارات العربية المتحدة فقط تعاني من عجز تجاري مع الصين في عام 2013 وقد يرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من صادرات الصين هناك ربما تّمت إعادة تصديرها.



SOURCE: UNCTAD.

أما على مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والإقراض فكانت للصين استثمارات كبيرة في الشرق الأوسط منذ عام 2008، وكانت الزيادة الأكثر دراماتيكية في إيران منذ عام 2009، حيث وصل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أكثر من 2 مليار دولار في عام 2012، إضافةً إلى استثمارات متنامية في الإمارات وصلت إلى 1.3 مليار دولار، والمملكة العربية السعودية

1.2 مليار دولار، والعراق بمبلغ 437 مليار دولار في عام 2003 انخفض إلى 21 مليار دولار في عام 2008، وعاد للارتفاع إلى 754 مليار دولار بحلول عام 2012. ولم يكن الصينيون وحدهم مستثمرين كبارًا في المملكة العربية السعودية ولكن كان هناك استثمارات كبيرة من قبل السعوديين في الصين. ففي عام 2012 أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) عن خطط لبناء مشروع بقيمة 11 مليار دولار لمصانع البتروكيماويات في تيانجين وتشونغتشينغ.

ولأن منطقة الشرق الأوسط هي أحد مكونات الحزام والطريق في الصين فقد وقعت الدول الشرق أوسطية على المشاركة في البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، ومن بين الأعضاء المؤسسين البالغ عددهم 50 عضوًا ثمانية من الشرق الأوسط: مصر وإيران و"إسرائيل" والأردن وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

كما وضعت الصين "إسرائيل" إلى جانبها للتعاون في مجال الابتكار. ومن التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجهها الصين التحول من التصنيع والتجميع إلى الابتكار، لذلك عمقت علاقاتها مع المبتكرين الإسرائيليين وأصحاب رؤوس الأموال المغامرة. كما أعلنت جامعة تيكنشن الرائدة في مجال التكنولوجيا المتقدمة في "إسرائيل" في عام 2013 أنها ستفتح حرمًا جامعيًا في جامعة شانغو في كوانغدونغ، واعتبارًا من حزيران 2015 كان من المتوقع أن تستثمر الصين 500 مليون دولار في صناديق رأس المال الاستثماري في "إسرائيل" خلال السنة.

ح- المشاركة العسكرية والأمنية

كانت مبيعات الأسلحة الصينية الإجمالية إلى دول الشرق الأوسط على مدى خمسة عشر عامًا اعتبارًا من عام 2000 أقل بكثير من مبيعات الأسلحة الأميركية إلى دول المنطقة خلال الفترة نفسها. وعلى عكس أجزاء أخرى من العالم النامي انخفضت مبيعات الأسلحة الصينية تبيعها إلى دول الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة، وفقًا لقاعدة بيانات مناقشات نقل معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام ومع ذلك لا تزال مبيعات الأسلحة الصينية تقدم لبكين بعض الفرص لتعزيز العلاقات مع الشركاء الرئيسيين في الشرق الأوسط. على سبيل المثال، في نيسان 2014 وافقت الصين على بيع طائر UCAV الاستطلاعية القادرة على حمل صواريخ جو أرض. ويُشير بيع الصين ل UCAV إلى المملكة العربية السعودية إلى إمكانات

الصين في أن تصبح مُورِّدًا عالميًا رئيسيًا لـ UCAVs ويبدو أنها تهدف إلى تعزيز علاقة الصين بالمملكة.

وباعت الصين إيران أسلحة بمئات الملايين من الدولارات منذ عام 2000. وتحتل بكين المرتبة الثانية بعد موسكو من حيث قيمة الأسلحة التي بيعت لطهران خلال العقد الأول من القرن الحالي. كما باعت الصين إيران بضع مئات من صواريخ كروز المضادة للسفن والمضادة للطائرات. وتتمتع بكين بتاريخ طويل من التعاون مع برامج طهران الصاروخية والنووية. بالإضافة إلى ذلك سعت الصين في بعض الأحيان لشراء أنظمة مختارة من دول المنطقة. على سبيل المثال حاولت بكين في مطلع القرن شراء نظام رادار للإنذار المبكر المحمول جواً من "إسرائيل"، ولكن تل أبيب تراجعت تحت معارضة شديدة من الولايات المتحدة.

تُعدّ الدبلوماسية العسكرية للصين جزءاً مهماً من مشاركة جيش التحرير الشعبي في الشرق الأوسط، كما يتضح من ثماني رحلات رفيعة المستوى للمنطقة بين عامي 2004 و2011 شملت مصر والكويت والسعودية والإمارات وسلطنة عُمان والبحرين وقطر وسوريا والأردن و "إسرائيل".

في أواخر 2015، أجرت الصين تمريناً واحداً فقط في الشرق الأوسط. وفي أيلول 2014 قامت البحرية الصينية بزيارة إيران للمرة الأولى حيث شاركت في ميناء بندر عباس الإيراني في التدريب على عمليات البحث والإنقاذ الأساسية مع البحرية الإيرانية. وقد شارك ما يُقارب 650 وبحاراً صينياً في هذا التدريب غير المسبوق.

وفي 31 آذار 2015، شاركت الصين في اثنتين من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط، ولديها أربعة خبراء في البعثة يشاركون في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في غزة و216 جندياً يشاركون في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل".

وعلى صعيد العمليات العسكرية غير الحربية شارك سلاح البحرية في إجلاء المواطنين الصينيين والأجانب من اليمن. وبدأ الإخلاء في آذار 2015 بسحب الصين لحوالي مواطناً صينياً من اليمن، بالإضافة إلى ثمانية أجانب من رومانيا والهند ومصر. وعلى الرغم من أن هذا العدد كان أقل بكثير من عدد المواطنين الذي أخلتهم الصين من ليبيا في عام 2011، فقد وصف السفير الصيني في اليمن تيان تشي الإخلاء بأنه "ممارسة مهمة لدبلوماسية القوة الرئيسية ذات الخصائص الصينية". واستخدمت الصين مقاتلتين تابعيتين للبحرية الصينية وسفينة إمداد من أسطول المرافقة الـ 19 المشاركة في دوريات مكافحة القرصنة في خليج

عدن للقيام بعمليات الإجلاء. ولا تزال وزارة الشؤون الخارجية تقود عمليات الإجلاء في الخارج، إلا أن الجيش قد يتولّى هذا الدور لأنه يثبت أهميته في حماية المصالح العالمية المتزايدة للصين، كما أنه يعرض نمو القوة والنفوذ الصينيين بطريقة غير مهددة نسبيًا ويوفر تبريرًا آخر لإدخال تحسينات على القدرة العسكرية.

بعد إجلاء الصين لمواطنيها من اليمن في أواخر آذار استخدمت بكين الخطة نفسها للقيام بإجلاء غير مسبوق للأجانب من اليمن في 2 نيسان 2015. قامت مقاتلتان من نوع لينبي 054 بإجلاء حوالي 225 من الرعايا الأجانب من عدن إلى جيبوتي. وذكر المسؤولون الصينيون أن هذه المرة الأولى التي يقوم فيها سلاح البحرية الصيني بإخلاء غير الصينيين في مهمة إنسانية وأن مشاركته في العملية تعكس مبادئ "النزعة الدولية والإنسانية". ووفقًا للمعلقين الصينيين فقد حسّنت الصين، من خلال المساعدة في إجلاء الرعايا الأجانب، صورتها إقليميًا وعالميًا وعرضت جيش التحرير الشعبي كقوة يمكن أن تساعد البلدان الأخرى.

الخلاصة

في القرن الواحد والعشرين أصبحت الصين لاعبًا رئيسيًا له اهتمامات كبيرة في الشرق الأوسط. واعتبارًا من عام 2015 كانت الأولويات الإقليمية الرئيسية لبكين هي تعزيز السلام والاستقرار. وتشير استطلاعات الرأي الأخيرة إلى أن الغالبية في خمس دول تعتقد أن الصين قد تجاوزت أو ستتفوق على الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في المنطقة والعالم. واستطاعت الصين في الشرق الأوسط أن تظل صديقًا للجميع. وينظر إلى الصين بإيجابية بشكل عام، خاصة فيما يتعلق بالتأثير الاقتصادي الصيني على بلدان المنطقة. على سبيل المثال ترى غالبية من شملهم الاستطلاع في مصر و"إسرائيل" والأردن أن انخراط الصين في الشرق الأوسط مفيد اقتصاديًا لبلدهم. وهناك العديد من الشراكات الواسعة والشاملة لكنها سطحية من حيث مستوى الالتزام، ومع ذلك فقد أثبتت أربع من هذه الشراكات على الأقل أنها متينة وشاملة ودائمة، ومعظمها يحتوي على عنصر عسكري أو أمني وتشمل مصر منذ الخمسينيات، وإيران منذ السبعينيات، و"إسرائيل" منذ الثمانينيات، وفي الآونة الأخيرة المملكة العربية السعودية.

الآثار المترتبة على الولايات المتحدة

على مدى عقدين يتصاعد الاهتمام في بكين حول كيفية الحفاظ على بعض الاستقرار في الشرق الأوسط. لقد تحول تفكير بكين من عدم الاهتمام بالنزاع أو الاضطراب في المنطقة إلى تفضيل واضح للسلم والنظام. في الماضي لم يُنظر إلى الاضطرابات في الشرق الأوسط بشكل سلبي لأنها كانت تعمل على إضعاف قوة الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وتحول انتباه واشنطن وموسكو بعيداً عن بكين وآسيا. وخلال الحرب الباردة كان قادة مثل ماو تسي تونغ ودنغ شياو بينغ ينظرون إلى الشرق الأوسط على أنه منطقة بعيدة من التنافس على النفوذ مع القوتين العظميين والتنافس مع تايوان. وبحلول عام 2000 كان لدى الصين تفضيل قوي لمنطقة هادئة، وأعرب المحللون الصينيون عن رغبة واضحة للولايات المتحدة في دعم الاستقرار في الشرق الأوسط. وكان للصين والولايات المتحدة وجهات نظر متداخلة ولكنها ليست متطابقة حول المنطقة، بحيث لا تسعى بكين إلى إضعاف أو استبدال الدور الأميركي كضامن أمن خارجي رئيسي للمنطقة.

تعارض الصين الإطاحة بالأنظمة في الشرق الأوسط وترفض فرض عقوبات والتدخل الخارجي وتشعر بالإحراج بسبب التصويت في مجلس الأمن الدولي لدعم فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا عام 2011، والذي أدى إلى الإطاحة بالقدافي. في حين تميل الصين إلى مواكبة روسيا من حيث مواقفها بشأن قضايا الشرق الأوسط مع وجود اختلافات حقيقية. فبكين على سبيل المثال أكثر تردداً من موسكو للتدخل عسكرياً لحماية مصالحها. كما أن قاعدة روسيا العسكرية في سوريا وإدخال قوات إضافية إلى البلد في أواخر 2015 لدعم الأسد يتناقضان بشكل كبير مع موقف الصين العسكري الأكثر تحفظاً.

يمكن القول إن الصين لديها بصمة عسكرية أكبر في منطقة الشرق الأوسط من روسيا، ولكن هذا الوجود يقتصر على بعثات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، والسفن في أسطول خليج عدن لمكافحة القرصنة والزيارات المرتبطة بالميناء وجهود التجديد، ومبيعات الأسلحة الصينية في المنطقة. ومع أن بكين تصرّ على أنها لا تملك قواعد عسكرية في الخارج إلا أن لديها منشآت مع أفراد عسكريين أو مقاولين صينيين نشطين في الشرق الأوسط.

مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية لعام 2018*

نتائج استطلاع معهد ميتفيم،

تشرين الأول 2018¹

أجري الاستطلاع السنوي السادس للرأي العام لمعهد ميتفيم بشأن السياسة الخارجية لـ "إسرائيل" في أيلول/ سبتمبر 2018 من قبل معهد رافي سميث وبالتعاون مع فريدريش إيبيرت شتيفتونغ (Friedrich-Ebert-Stiftung)، ضمن عينة تمثيلية لسكان "إسرائيل" الراشدين (700 من الرجال والنساء واليهود والعرب) وبهامش خطأ قدره 3.5%. يعرض هذا التقرير الاستنتاجات الرئيسية للاستطلاع، والتي تم تصنيفها تحت أربع فئات: علاقات "إسرائيل" الخارجية، ومصالحة "إسرائيل" الخارجية، و "إسرائيل" والمناطق المحيطة بها، و "إسرائيل" والفلسطينيين.

النتائج الرئيسية

أ. علاقات "إسرائيل" الخارجية

- يمنح الإسرائيليون ترتيب بلدهم عالمياً علامة 5.82 من 10. ويتحسن هذا التصنيف كل عام منذ 2015.
- ينقسم الإسرائيليون فيما يتعلق بأولويات السياسة الخارجية لبلادهم. يأتي تحسین العلاقات مع الدول العربية ودفع عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية في المرتبة الأولى، ومن ثم تليها محاربة حركة المقاطعة العالمية لـ "إسرائيل" (BDS) وتطوير العلاقات مع روسيا أيضاً.

* تعريب فاطمة عباس

¹ The 2018 Israeli Foreign Policy Index of the Mitvim Institute, Findings of the Mitvim Institute Poll, October 2018.

- يصنّف الإسرائيليون العلاقات الإسرائيلية الأميركية بأنها توازي 7.75 من 10. وصنّف 63٪ من الإسرائيليون هذه العلاقات جيدة (مقارنةً بـ 41٪ في عام 2017).
- يعتبر الإسرائيليون أن روسيا هي الدولة الأكثر أهمية بالنسبة لـ "إسرائيل" إلى جانب الولايات المتحدة، تليها ألمانيا وبريطانيا العظمى والصين وفرنسا ومصر.
- يرى 54٪ من الإسرائيليين أنه من المفترض لا بل من الضروري نقل السفارة الأميركية في "إسرائيل" إلى القدس خلافاً لـ 37٪ الذين يعتبرون نقلها أمر غير ضروري.
- يعتقد 41٪ من الإسرائيليين أن قانون الدولة القومية سيكون له تأثير سلبي على العلاقات الخارجية الإسرائيلية، و12٪ يعتقدون أن تأثيره قد يكون إيجابياً.
- ينقسم الإسرائيليون فيما بينهم حول ما إذا كان على "إسرائيل" إعطاء الأولوية لبناء العلاقات مع الدول الديمقراطية (40٪) أم لا يجب ذلك (42٪).

ب. الخدمة الخارجية لـ "إسرائيل"

- يصنّف الإسرائيليون تعامل حكومتهم مع السياسة الخارجية بمعدل 5.22 من 10. ويتحسن هذا التصنيف كل عام منذ 2015.
- يعتبر الإسرائيليون أن وزارة الشؤون الخارجية قامت بإنجاز مهمتها بمعدل 5.01 من 10. ويتحسن هذا التصنيف كل عام منذ عام 2015.
- يعتقد 58٪ من الإسرائيليين أن عدم وجود وزير خارجية متفرغ بشكل كلي له تأثير سلبي على العلاقات الخارجية الإسرائيلية، فيما يعتقد 5٪ أن عدم وجوده له تأثير إيجابي.
- يعتقد 42٪ من الإسرائيليين أنه ليس لديهم أدنى فكرة حول من الذي يجب أن يكون وزيراً للخارجية الإسرائيلية. أما بالنسبة لأولئك الذين لديهم توقعات حول الأمر فإن المرشحين الرئيسيين هما يائير لابيد أو بنيامين نتنياهو (10٪ لكل منهما).

- يعتقد 47% من الإسرائيليين أنه من الجيد لا بل من الضروري على "إسرائيل" أن تأخذ بعين الاعتبار تأثير قراراتها السياسية على يهود الشتات. ويعتقد 38% أنه من غير الضروري الالتفات للأمر.
- يعتقد 55% من الإسرائيليين أن وزارة الخارجية الإسرائيلية يجب أن تكون الجهة المسؤولة عن مواجهة المقاطعة بدلاً من وزارة خاصة (21%). كما هو الحال اليوم.
- يعتقد 46% من الإسرائيليين أنه يجب السماح للأشخاص الذين لا يشكلون خطراً أمنياً بدخول "إسرائيل". و41% يعتقدون أنه يجب منع من يدعو لمقاطعة "إسرائيل" والمستوطنات على حد سواء. ويعتقد 4% فقط أنه يجب منع دخول أولئك الذين يدعون لمقاطعة المستوطنات فقط.

ت. "إسرائيل" والمناطق المحيطة بها

- ينقسم الجمهور الإسرائيلي حول ما إذا كانت "إسرائيل" تنتمي إلى حد ما للشرق الأوسط (28%)، أو أوروبا (23%)، أو حوض البحر الأبيض المتوسط (22%).
- يعتقد 69% من الإسرائيليين - أي الأغلبية - أن التعاون الإقليمي بين "إسرائيل" ودول الشرق الأوسط ممكن. فيما 19% لا يعتقدون ذلك.
- 41% من الإسرائيليين لا يرغبون في زيارة أي دولة عربية، حتى ولو كانت العلاقات طبيعية بين "إسرائيل" وجيرانها. إلا أنهم يرغبون بزيارة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 13% ومصر بنسبة 12% أكثر من غيرهما من الدول.
- يعتبر الإسرائيليون أن مصر (24%) والمملكة العربية السعودية (23%) هما الدولتان العربيتان اللتان من المهم التعاون معهما. ويعتقد 28% أنه يجب على "إسرائيل" ألا تحاول تطوير التعاون مع أي دولة عربية.
- يعتقد غالبية الإسرائيليين أن الاتحاد الأوروبي هو الآن عدو لـ "إسرائيل" (55%) أكثر من صديق (18%).
- يعتقد 70% من الإسرائيليين أن بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا يشكلون أهم مجموعة من الدول في الاتحاد الأوروبي والتي يجب

- على "إسرائيل" أن تقيم علاقات وثيقة معها. إلا أن 7٪ فقط فضلوا مجموعة V4 التي تضم المجر، وجمهورية التشيك، وبولندا، وسلوفاكيا.
- انقسم الجمهور الإسرائيلي حول ما إذا كان على "إسرائيل" تحسين علاقاتها مع تركيا (42٪) أم لا (45٪).

ث. "إسرائيل" والفلسطينيون

- يعتقد 49٪ من الإسرائيليين أنه يمكن تحقيق انفراج في العلاقات بين "إسرائيل" والدول العربية حتى دون إحراز أي تقدم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية. ولكن 33٪ يعتقدون أن هذا الإنجاز يعتمد على التقدم في عملية السلام.
- يرغب معظم الإسرائيليين بأن تقوم "إسرائيل" بإجراء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية للوصول لاتفاق السلام (50٪ مقابل 36٪)، إلا أنهم لا يحبذون (32٪ مقابل 51٪) أن تقوم "إسرائيل" بالمفاوضات مع حماس لوقف إطلاق نار طويل المدى في غزة.
- يعتقد الكثير من الإسرائيليين أن الانقسام الفلسطيني المستمر بين الضفة الغربية وقطاع غزة يخدم "إسرائيل" بشكل أفضل (38٪) من إعادة التوحيد بينهما (27٪).
- يفضل العدد الأكبر من العينة المختارة أن تسعى "إسرائيل" لتحسين الظروف المعيشية في قطاع غزة (43٪) على زيادة الضغط الاقتصادي على غزة (38٪).
- تفاوتت الآراء بين الإسرائيليين فيما يخص سياسة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. يعتقد 21٪ من الإسرائيليين أن سياسة الرئيس الأميركي تخدم السلام الإسرائيلي- الفلسطيني. ويعتقد 29٪ أنها تبتعد عن السلام، و30٪ أنها لا تؤثر على فرص السلام.

متوسط الترتيب على مقياس من 1 (منخفض) إلى 10 (مرتفع)

2014	2015	2016	2017	2018	
5.12	3.96	5.01	5.49	5.82	مكانة "إسرائيل" عالمياً
5.29	4.00	4.55	5.05	5.22	أداء الحكومة في السياسة الخارجية
4.80	4.03	4.31	4.81	5.01	تحقيق وزارة الشؤون الخارجية لمهامها
6.09	5.01	5.56	6.88	7.75	الوضع الحالي للعلاقات بين "إسرائيل" والولايات المتحدة

1. ما هو شعورك بشكل العام حول مكانة "إسرائيل" في العالم اليوم؟

على مقياس من 1 إلى 10؛ 1 سيئة، 10 جيدة جداً

المجموع	
1. سيئة	5%
2	3%
3	7%
4	11%
5	15%
6	16%
7	20%
8	15%
9	5%
10. جيدة جداً	3%
معدل	5.82
النسبة المئوية للأفراد المشاركين	95%

2. أي من قضايا السياسة الخارجية التالية يجب على "إسرائيل" أن تعطيها الأولوية في السنة المقبلة؟

2017	العرب	اليهود	المجموع 2018	
35%	27%	24%	25%	العلاقات مع الدول العربية المعتدلة
31%	35%	23%	25%	عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية
24%	1%	25%	22%	مواجهة نزع الشرعية ومقاطعة "إسرائيل"
15%	25%	19%	20%	العلاقات مع روسيا
20%	2%	22%	19%	التهديدات الإيرانية
19%	12%	20%	18%	العلاقات مع الولايات المتحدة
17%	14%	18%	17%	العلاقات مع الاتحاد الأوروبي
18%	9%	14%	14%	العلاقات مع الدول الآسيوية
3%	0%	3%	3%	العلاقات مع الدول الأفريقية
2%	24%	8%	11%	لا شيء مما ورد أعلاه / لم يبد رأيه

3. أي مرشح تفضل أن يكون وزيرًا لخارجية "إسرائيل"؟

كان هذا سؤال مفتوحًا. يشمل الجدول فقط أولئك الذين حصلوا على نسبة 5% وأكثر

2017	العرب	اليهود	المجموع	
13%	8%	11%	10%	يائير لبيد
6%	2%	11%	10%	بنيامين نتنياهو
5%	2%	7%	6%	نفتالي بنت
7%	4%	6%	5%	تسيبي ليفني
6%	3%	6%	5%	أفيغدور ليبرمان
39%	64%	38%	42%	لم يبد رأيه

4. هل تعتقد أن التعاون الإقليمي بين "إسرائيل" والدول الأخرى في الشرق الأوسط ممكن؟

2014	2015	2016	2017	العرب	اليهود	المعدل	
69%	59%	64%	70%	65%	70%	69%	نعم هذا ممكن
28%	36%	26%	23%	10%	20%	19%	كلا، من غير الممكن
3%	5%	10%	7%	25%	10%	12%	لم يبد رأيه
41%+	23%+	38%+	47%+	55%+	50%+	50%+	الفجوة بين "نعم" و "لا"

الطائفية في الشرق الأوسط الآثار المترتبة على الولايات المتحدة*

مجموعة باحثين، مؤسسة راند، 2018¹

الطائفية في العراق

في منتصف عام 2015 وجد المسلمون العراقيون أنفسهم في حرب أهلية طائفية إقليمية. في تلك الفترة كان التعاون بين الطوائف محدوداً، في حين أن عمليات القتل بين الطوائف والتطهير الجغرافي أصبحت شائعة كما في منتصف العقد الأول من القرن الحالي. وقد حصل الشيعة على دعم مباشر من إيران على أساس علاقة تاريخية تعود إلى أواخر القرن الثامن عشر. في الوقت الذي يتم فيه توحيد الشيعة في الوقت الحالي ضد تهديد السنة بقيادة داعش و ضد التمرد السنّي الأوسع ضد الحكومة المركزية فإنهم يعانون من انقسام داخلي كبير على طول الخطوط الإقليمية والسياسية. حتى في هذه الظروف القاسية فإن فكرة الكتل الطائفية المتجانسة في العراق ليس لها أساس من الصحة. ولأن العديد من السنة يعتقدون أنهم يشكلون نصف العراقيين على الأقل، ولأنهم يسيطرون حالياً على بعض من الموارد الاقتصادية، فإن لديهم حافزاً كبيراً لاستكمال تمردهم على العراقيين الشيعة.

بدأت الفدرالية جذابةً لأنها تبدو وكأنها تقبل حقيقة عرقية طائفية وتصحح خطأ فادحاً للإمبريالية الغربية ومن المؤكد أن العنف في منتصف العام 2015 جعل من الصعب تصور البديل. وقد تم بالفعل اتخاذ بعض الخطوات نحو تفويض السلطات الفيدرالية، بما في ذلك تمرير قانون السلطات المؤقتة لعام 2008. من خلال إضفاء الطابع الرسمي على التمييز الفيدرالي القائم مع الاحتفاظ بفوائد الحكومة المركزية قد يتمكن العراق من إيجاد استقرار

* تعريب فاطمة عباس

¹ Sectarianism in the Middle East, Implications of the United States, Heather M. Robinson, Ben Connable, David E. Thaler, Ali G. Scotten, 2018.

طبيعي. والمؤسف أن الخيار الفيدرالي غير واقعي ذلك إن الإعلان عن سياسة فدرالية سيؤدي على الفور إلى تسريع عملية التطهير العرقي الطائفي التي تجري عبر الخطوط الأمامية بين الميليشيات الشيعية والجيش العراقي، وأجهزة الأمن الكردية، وداعش. ومن المرجح أن يعاني المدنيون السنة في ظل هذه الظروف، وهذه المعاناة لن تؤدي إلا إلى إطالة وإثارة الثورة السنية المستمرة ضد الدولة.

وبمجرد أن يتم التطهير المتسارع سيجد السنة أنفسهم أقل تمثيلاً في الحكومة المركزية، مع غياب الموارد الاقتصادية، والمدن المدمرة، وفي جميع الاحتمالات سيكون الدعم قليلاً جداً من قبل المركز. ومن غير المرجح أن تعتمد الحكومة المركزية، التي يقودها الشيعة لتمويل التنمية وإعادة الإعمار في المحافظات التي يهيمن عليها السنة، إلى توزيع عائدات الحكومة المركزية للنفط على الأنبار، أو حتى الأجزاء السنية المتبقية من التميم وديالة. علاوة على ذلك، هناك احتمال كبير بأن تنخفض عائدات النفط المركزية. وعلى أقل تقدير فإن الكرد سيكرهون المشاركة في العائدات من مناطقهم الغنية بالموارد الحالية ومن تلك التي استولوا عليها خلال القتال الأخير. وفي الجنوب هناك فرصة جيدة بنفس المقدر لأن تسعى البصرة للتفاوض ليس على زيادة الاستقلال فقط ولكن ربما على نقل السلطات إلى المحافظات ومن المؤكد أن يسعى قادة البصرة إلى الاحتفاظ بسيطرة أكبر على دخل النفط الكبير في المحافظة. لذلك، فإن الفدرالية ستؤدي إلى تفاقم مشاكل العراق وليس حلها.

تطرح الهويات الطائفية المتصلبة في العراق مشكلة خطيرة للمنطقة وللقوى الخارجية التي تتجسد في المنافسات الجيوسياسية الإقليمية. ولأن التصور الخارجي للهوية العراقية هو في الغالب تبسيطي وتقليدي، فإن السعوديين والإيرانيين وغيرهم من القوى الإقليمية الكبرى يسارعون إلى النظر إلى العنف الطائفي الشديد في العراق كمؤشر واضح على أن العراق هو مركز سني شيعي إقليمي. وتسارع الحكومات الغربية التي تسعى إلى إنهاء النزاع بسرعة إلى تحديد المشكلة بأبسط العبارات (كما فعلت في عام 2003) متجاهلةً قرونًا من التاريخ العراقي والتعقيدات. وكما أن العنف الطائفي قد خلق حلقة من الخوف والقتل داخل العراق فقد غذى أيضاً حلقة مماثلة عبر الشرق الأوسط. وإزاء كتلة موحدة من الشيعة عبر إيران والعراق وسوريا ولبنان تحاول الدول السنية مواجهة النفوذ الشيعي من خلال تمويل الجماعات المتطرفة السلفية الجهادية. وتعزز هذه الجماعات مخاوف الشيعة من الهيمنة السنية والعنف. وتدعم إيران إدخال حزب الله اللبناني إلى العراق، ويبدو أن بعض السنة يذهبون إلى ما هو أبعد من تمويل داعش باعتباره خياراً أقل سوءاً في العراق. وما دام استقرار العراق مزعجاً فمن المرجح

أن تستمر هاتان الحلقةان اللتان تقاومان المخاوف المتبادلة - الخارجية والداخلية - في التحول وتغذية بعضهما البعض لبعض الوقت.

إمكانات المستقبل

إذا توفر الأمن والاستقرار الحقيقيان، فلا شك في أن السنة والشيعية على المستوى الشعبي العادي سيختلطان مرة أخرى على مستوى الجذور. وتكشف المقابلات الأخيرة التي أجريت مع شيوخ العشائر السنية العراقيين، وضباط الجيش السابقين، ورجال أعمال عن شعور قوي بالقومية إضافة إلى إيمان قوي بشكل مدهش بالقومية الطائفية. في حين قد يكون من الصعب تصور عراق طائفي-عراقي موحد في منتصف عام 2015، فإن تصوّر إمكانات بديلة للفوضى المستمرة، الفدرالية، أو تفكيك الدولة هو خطوة مهمة في تجاوز التفسير على المستوى السطحي للهوية العراقية التي لا تزال تعرقل صنع القرار العراقي والعالمي.

لأن الشيعة يسيطرون الآن على الدولة بشكل كامل تقريباً، ولأن السنة متشرذمون للغاية وغير منظمين، فمن واجب القيادة الشيعية أن تتخذ أول خطوة حقيقية نحو المصالحة الوطنية. لقد عبّر السنة عن شكواهم بشكل أكثر وضوحاً عام 2015 أكثر مما فعلوا خلال الاحتلال الذي تقوده الولايات المتحدة. وربما تكون المفاوضات من أجل المصالحة غير ممكنة لأنه لا يوجد سياسيون سنة يمثلون غالبية كبيرة من العراقيين. لذلك سيتعين تنفيذ حزمة مصالحة شيعية من خلال فرض أمر قاسٍ ومُقنع. وسيشمل ذلك إطلاق سراح السجناء، وتمويل واسع لإعادة الإعمار، وانسحاب الجيش العراقي وقوات الميليشيا الشيعية من المناطق السنية. إن وجود داعش سيعقّد هذه الخيارات بشكل كبير، لكن إذا جرت العملية وفق توقيت صحيح، سيساعد السنة على طرد داعش من العراق أو إعادته إلى مرحلة السكون بعد 2008. إن الأمل الحقيقي في التوفيق الذي يركز على التغييرات القانونية والاقتصادية على مستوى الدولة، وليس المنافع المادية للنخب السنية، هو المسار المعقول الوحيد للصحة الثانية التي دعا إليها العديد من المحللين الغربيين. في الوقت نفسه، سيتعين إعادة صياغة الدستور العراقي المكتوب بشكل سيئ لضمان حماية حقيقية للأقلية، من أجل القضاء على الفرص المتاحة للحكومة للاستفادة من قوانين مناهضة البعثيين ضد أهل السنة، وعلى نحو أكثر فعالية وواقعية معالجة فروق السلطة عبر الطوائف والأعراق في العراق. وستمنح هذه العملية السياسيين السنة القدامى والجدد فرصة للظهور على الساحة في محاولة لتأسيس حقوق أقلية حقيقية للسنة.

داعش ليس العقبة الكبرى التي يجب التغلب عليها في تحقيق الاستقرار والأمن في العراق. بدلاً من ذلك، فلاحظ أن أعظم العقبات هي تردد الشيعة في الوثوق بالسنة، وتردد السنة في

قبول الأمر الواقع بأنهم أقلية. كلتا المجموعتين من المخاوف لها جذور عميقة في التاريخ العراقي. قد تكون مستعصية على الحل، لكن بدائل محاولة إعادة التوحيد هي إما سيئة أو أسوأ بكثير.

لقد أظهر هذا الفصل أنه في حين أن العراق يعاني من انقسامات ثابتة دائمة إلا أنه ليس هناك شيء مستعصٍ أو غير قابل للتغيير. يمكن للطائفية في العراق أن تكون موجودة جنباً إلى جنب مع القومية، والإقليمية، والقبلية، والعديد من "العوامل" الأخرى دون أن تسبب بالضرورة تفكك الدولة العراقية. التجانس أمر ممكن في العراق كما هو في الدول الأخرى. بدلاً من التركيز على الطائفية كسبب للمشاكل الحالية في العراق سيجد المراقبون أن التفكير في تكثيف الهوية الطائفية أكثر فاعلية كنتيجة لعقود من الحوكمة والتدخلات الخارجية غير الفعالة والقهرية.

وبالطبع يمكن تقديم حجة قوية بأن الهوية الطائفية ستظل حاسمة في السياسة العراقية. ويبدو أنه لا يمكن إنكار أن الطائفية العرقية ستلعب دوراً قوياً وربما مهيمناً في السياسة العراقية، على الأقل في المستقبل المنظور. ولن يُنسى قريباً ما يناهز قرنين من القمع السني للشيعية، ولن ينسى العنف المكثف للحرب الأهلية التي دارت بين عامي 2006 و 2007 أو القمع الحكومي الأكثر شيوعاً للسنة. ومع ذلك فإن تاريخ الطائفية في العراق يوحي بأنه لم يفت الأوان لتفادي تقسيم الدولة.

لا علاقة للهوية السنية في العراق بالتفسيرات السنية للإسلام، ولم يصنّف السنة في المقام الأول على أساس طائفي إلا في العقد الماضي. ربما كان هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة للعراقيين الشيعة في أوائل القرن التاسع عشر: كانت هناك نقطة يمكن أن تكون فيها الحكومة العثمانية قد احتوت الشيعة بدلاً من دفعهم إلى التنظيم الذاتي على أسس طائفية. عام 2015 كان رئيس الوزراء العبادي يقرّ علانية بأن الإصلاح الحكومي هو مفتاح الاستقرار وبقاء الدولة، وأن التوافق مع السنة هو محور هذا الجهد. وفي حين أدى سوء الحكم والتدخل الكارثي إلى تكثيف النزعة الطائفية في العراق فإن تحسين الحكم ودعمًا خارجيًا أقل تدخلًا قد يوفر وصفاً للاستقرار في نهاية المطاف. قد يكون هذا صحيحاً في العراق وفي مناطق أخرى في الشرق الأوسط الذي يمزقه حالياً الصراع الطائفي.

الطائفية في سوريا

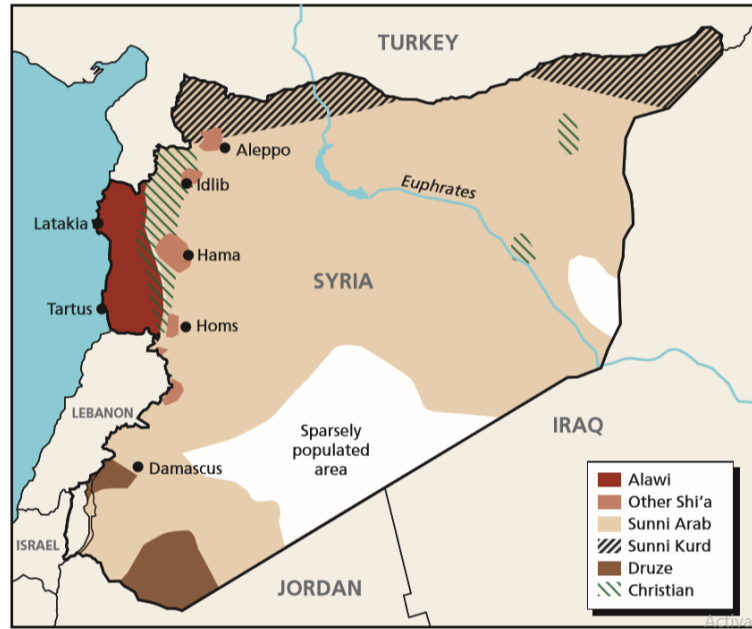
من المرجح أن تستمر الحرب الأهلية السورية التي بدأت عام 2011 في المستقبل المنظور إلا أن الآفاق مظلمة بشأن حل سياسي. وتلعب الطائفية بين السنة والعلويين والشيعية وغيرهم من الأقليات دورًا متزايدًا في ضمان إطالة الصراع في سوريا. ولكن سيكون من قبيل التبسيط الإشارة إلى الهوية الطائفية كمصدر رئيسي للانتفاضة ضد بشار الأسد أو كحافز وحيد للعنف المستمر. إنَّ كيفية النظر إلى الصراع – سواء استنادًا إلى الطائفية أو عوامل أخرى – سيكون لها تأثير مهم على السياسات التي تصوغها الولايات المتحدة وتتبعها في سوريا والمنطقة الأوسع نطاقًا. وبفضل التدخل الروسي والدعم الإيراني المتزايد لا يزال نظام بشار الأسد مسيطرًا على المناطق الاستراتيجية ذات الأهمية الحاسمة لقاعدة دعمه – أي العاصمة دمشق، وأجزاء من إدلب وحلب والمنطقة الغربية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى المناطق المتاخمة التي تربط بين الاثنين.

لقد نجحت المجموعات المعارضة في مواجهة القوات الحكومية في المناطق الأكثر اتساقًا بالطابع الريفي والبلدات الصغيرة في الشمال والجنوب والشرق، ولكن هذه القوات نفسها تعاني من الانقسام وغالبًا ما تتقاتل فيما بينها من أجل الهيمنة. وما يزيد الأمور تعقيدًا بشكل كبير السلطة المتزايدة للجماعات الإسلامية المتطرفة، وخاصة تنظيم الدولة الإسلامية والنصرة، وتدخل القوى الإقليمية المتنافسة بالإضافة إلى الولايات المتحدة وروسيا. ويصل تأثير ذلك على سكان سوريا، الذين يبلغ عددهم 22 مليون نسمة إلى أبعاد كارثية مع أكثر من 250 ألف قتيل وأكثر من مليون جريح وثلاثة ملايين نازح في البلدان المجاورة.

وفي حين أن الحكومة والجماعات استخدمت الطائفية بفعالية لتعزيز الدعم لبرامجها السياسية الخاصة فما هذا إلا عامل واحد من العوامل العديدة الكامنة وراء الصراع في سوريا رغم أن أهميته تبدو في تزايد. ثم العوامل الأخرى – جغرافية البلد وموقعه والضرورة السياسية والفوارق بين الطبقات والولاءات القبلية – تغذي الطائفية وتتغذى منها في سوريا. فضلًا عن ذلك فإنَّ أسس سوريا التاريخية لا تجعل طائفية الصراع بديهية. وهذا ما دفع أحد العلماء إلى تسمية الحرب السورية بـ "شبه طائفية". ولكن كلما طال الصراع السوري تحت تأثير هذه الأجندات زاد احتمال لجوء أطراف الصراع إلى الخيارات الطائفية. وهذا ما يمكن قوله أيضًا عن اللاجئين السوريين في البلدان المجاورة وعبر المنطقة، ما يمكن أن يزيد عدم الاستقرار وخاصة في لبنان.

بعد عرض لمحة عامة عن مزيج المجموعات العرقية والدينية في سوريا الحديثة يقدم الفصل نبذة تاريخية عن المذاهب المتنوعة وتطور مواقعها في المجتمع خلال الفترات الرئيسية من الحكم قبل الاستقلال وبعده. وينتقل الفصل بعد ذلك إلى وصف دور الانتساب الطائفي في سياق انتفاضة عام 2011 ضد بشار الأسد وكيف تحوّل هذا الدور مع دخول عوامل أخرى على الصراع. وأخيرًا، يحدّد الفصل عددًا من تأثيرات العامل الطائفي في سوريا والمنطقة ككل كما يعرض احتمالات للمستقبل.

تركيبة سوريا الدينية والإثنية: أكثرية سنية عربية ولكن يوجد تنوع كبير



يشكل السنّة 68.4 بالمئة من سكان سوريا وينحدر حوالي 13 بالمئة منهم من أصل كردي بينما النسبة المتبقية هم عرب. وينتشر العرب السنّة في جميع أنحاء سوريا كما تظهر الخارطة، في حين أن الأكراد يقيمون غالبًا في الأجزاء الشمالية الشرقية والشمالية الغربية من البلاد، بالقرب من الحدود التركية. أما ثاني أكبر المذاهب فهم العلويون الذين يشكلون 11.3 بالمئة من سكان سوريا، والمسيحيون الذين تبلغ نسبتهم 11.2 بالمئة من السكان. ويتركز العلويون في المنطقة الجبلية الغربية من جبل النصيرية على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بين الحدود التركية شمالًا والحدود اللبنانية جنوبًا. أما المسيحيون (ومعظمهم من الأرثوذكس الشرقيين) فيسكنون إلى الشرق من هذه السلسلة الجبلية وفي مدن إدلب وحماة وحمص كما يتركزون أيضًا في الجنوب الغربيّ قرب دمشق ودرعا بالإضافة إلى الشرق قرب دير الزور والحسكة. ويمثل الشيعة الإسماعيلية والاثنا عشرية حوالي 3.2 بالمئة كما هو حال الدرّوز. ويقيم الشيعة بالدرجة الأولى قرب حلب وإدلب وحماة وحمص، بينما يتواجد الدرّوز في الجنوب

على الحدود مع الأردن وغرباً بمحاذاة الحدود اللبنانية ومرتفعات الجولان التي ضمتها إسرائيل. أما النسبة المتبقية من السكان وتبلغ 2.6 بالمئة فهي تتألف من الشركس والتركمان وغيرهم. فلا يوجد منطقة متجانسة بالكامل، حيث تختلط الجماعات الإثنية - الدينية في معظم المناطق، أو هذا ما كان يحصل حتى نشوب الحرب الأهلية.

دور الهوية الطائفية في سوريا قبل اندلاع الثورة عام 2011

تاريخياً، لم تكن التوترات بين الطوائف في سوريا (ولبنان) مدفوعة بالاختلافات الدينية أو اللاهوتية حول الخلافة الإسلامية أو مخالفة العقيدة بقدر ما كانت مدفوعة بعوامل أخرى أكثر "عملية". ورغم أن الابتداء في الدين قد ظهر بشكل دوري كمصدر للخلاف بين الطوائف إلا أن عوامل أخرى، كجغرافية البلد وموقعه والضرورة السياسية والفوارق بين الطبقات والتفاوتات الاقتصادية، دفعت أيضاً الطوائف في سوريا لتجتمع معاً في صراع دفاعي أو تنتقد الأطراف المعاكسة أو تشوه صورتها. وعلى سبيل المثال، خلال فترات طويلة من تاريخهم وحتى العصر الحديث شكل العلويون طائفة أقلية منفصلة غالباً ما كانت محرومة اقتصادياً ومعزولة جغرافياً وفي بعض الأحيان مضطهدة. وعندما نشأت الطائفية في التاريخ السوري ظهرت بشكل رئيسي بين العلويين والسنة وشملت أحياناً الطوائف الشيعية والدرزية والمسيحية.

الهوية الطائفية المبكرة في استقلال سوريا المؤيدة للاستقلال

بقيت منطقة اللاذقية والمناطق المحيطة بها معزولة إلى حد ما عن الأسلمة الشاملة أثناء جهود التحويل من قبل حكام مختلفين، ما سمح للطائفة العلوية غرب جبل النصيرية بالتوسع مع الوقت واستعارة طقوس من الشيعة مع الحفاظ على هوية منفصلة. لكن التوتر بين العلويين والسنة كان كبيراً خلال الحروب الصليبية حين اتهم السنة العلويين (والمسيحيين) بدعم الأوروبيين. واستمرّ هذا التوتر في القرن الرابع عشر عندما أصدر العالم السلفي تقي الدين أحمد ابن تيمية فتوى يعلن فيها أن النصيرية، كما سماهم، "هم أكثر كفرًا من اليهود والنصارى.... ولا شك أن محاربة هؤلاء... هي علامة عظيمة على الطاعة (طاعة الله)؛ إنها أعظم من محاربة المشركين و"أهل الكتاب" [اليهود والنصارى] الذين لا يقاتلون المسلمين". وفي الوقت نفسه كان التقدم الغربي ذو المصالح السياسية والاقتصادية في الإمبراطورية العثمانية الضعيفة ينطوي على دعم الجماعات الدينية الفردية في سوريا. وقد أيقظ توفير التعليم (بالإضافة إلى القومية العلمانية المتنامية بين المفكرين العرب) رغبة العلويين في الاندماج مع التيار الإسلامي العام ودفعتهم إلى تصنيف أنفسهم كأتباع للإسلام الشيعي.

ساعد الإدماج الاجتماعي بين الطوائف الذي تطور تحت راية القومية في سوريا ما قبل الاستقلال في تمهيد الطريق لجمهورية موحدة. لكنها لم تمنح قروناً من التهميش للعلويين أو الاستياء السنّي من العلويين على أنهم في مرتبة أدنى اجتماعياً ولا يستحقون التقدم. وهذا من شأنه أن يضع الأساس للتوتر الطائفي الكامن في ظل نظام الأسد.

الهوية الطائفية في سوريا الحديثة: من الاستقلال وخلال حكم حافظ الأسد

ظهرت حركتان في سوريا هما جماعة الإخوان المسلمين في ثلاثينيات القرن الماضي، ثم حزب البعث في الأربعينيات الذي اجتذب في صفوفه الأقليات بشكل أساسي، فيما استقطبت جماعة الإخوان المسلمين السنة. استلم حزب البعث الحكم عبر انقلاب عام 1963. وبعد فترة من عدم الاستقرار في ظل الحكومة البعثية تولى حافظ الأسد، أحد هؤلاء الضباط العلويين، السلطة في عام 1970. وقد انتهج في حكمه حتى وفاته في عام 2000 سياسة مناهضة الإمبريالية وإعادة توزيع الثروة على الطبقات الفقيرة، والوحدة العربية والحنين إلى المجد القديم الذي تمتعت به الممالك العربية.

وكان استخدام حافظ الأسد للقومية والعلمانية أمراً أساسياً من أجل الحفاظ على قبضة محكمة على السلطة لمدة 30 عاماً، وبدت قطاعات كبيرة من المجتمع السوري "وكأنها انخدعت بالنظام وخطابه القومي الجامع". ولكن قوته كانت مستمدة أيضاً من استغلال المصالح المجتمعية، وكان لقاعدة سلطته أساس علوي. وقد استفادت تلك الطائفة كثيراً في ظل حكمه سواء اقتصادياً أو سياسياً، خالقةً في أذهان الكثير من السوريين استياءً عميقاً وترابطاً لا ينفصم مع النظام. وسيزرع لاحقاً هذان الامتياز والاستياء، اللذان ازدادا في عهد بشار الأسد ابن حافظ، بذور الطائفية خلال الحرب الأهلية من خلال طرح سرديات مناهضة للعلويين والنظام من قبل الجماعات السنية المتطرفة وجذابة للجماهير السورية الأوسع.

الهوية الطائفية المعاصرة في سوريا تحت حكم بشار الأسد

واصل بشار الأسد تطبيق سياسات والده واستراتيجياته بعد وفاة الأخير في عام 2000 ولكنه تبنى سياسات اقتصادية تحريرية كان أثرها حرمان قاعدة سلطة الأسد التقليدية بين سكان الريف والطبقة العاملة وفي الوقت نفسه إدامة الفساد و"التفاوتات بين المدن والضواحي" وحتى ترسيخهما. وما ساعد على تأجيج الاحتجاجات الأولية في آذار/مارس 2011 كان الإحباط من المحسوبية في الحكومة السورية وعدم قدرتها على توفير الخدمات الأساسية في الأطراف - وليس التوتر الطائفي أو العداوة. لكن أعمال بشار في العقد السابق للثورة هيأت بيئة يمكن

فيها استغلال الطائفية بسهولة أكبر لدعم البرامج السياسية والإيديولوجية فور تحوّل النظام العام إلى الصراع المفتوح.

في حين أن الطائفية لم تظهر إلى العلن في العقد الأول من حكم بشار فقد أشار عمل ميداني لعالمة أنثروبولوجيا في سوريا خلال التسعينيات إلى عودة ظهور الانتماء الطائفي الذي لا يستند إلى الدين أو مخالفة العقيدة، ولكن إلى مزيج من المصلحة الجماعية والطبقة والمنطقة. تشير عالمة إلى أن العلويين، الذين كانوا يعانون من الاضطهاد في الماضي، واجهوا "انقلاباً مذهلاً في القدر خلال فترة تعيها الذاكرة الحية" التي شردت النخب الحضرية التقليدية (معظمهم من السنّة ولكن فقط على أساس الانتماء)، وتكتب أن "كل مجموعة تتولّى ميزة الأخرى: يشير العلويون إلى الازدهار الدائم لـ "الأمرء التجار" [السنّة] في دمشق والدمشقيون [السنّة] إلى سيطرة علويين لهم مكانتهم على الترخيص والتهديب" وبالتالي، في حين أن العداوة الطائفية لم تكن سمة أساسية للمجتمع السوري في عهد بشار، فإن وجودها كتيار كامن سمح لها أن تطفو على السطح عندما تسببت العوامل السياسية في انهيار العلاقات المدنية-الحكومية.

الطائفية في سوريا بعد ثورة 2011

بدأت الانتفاضة ضد نظام بشار الأسد كثورة غير طائفية (أو شاملة لعدة طوائف) ضد الحكم الاستبدادي والفساد وعدم المساواة الاجتماعية وسوء الحكم. واستندت تعبئة المجموعات الداخلية المختلفة إلى المناطق التي عاشت فيها وعلاقتها بالحكومة بشكل أكبر من استنادها إلى الانتماء الديني.

ومع ذلك فسرعان ما اتخذ الصراع طابعاً طائفيًا بسبب رد حكومة بشار الأسد ومشاركة أطراف إقليمية خارجية ذات برامج سياسية متضاربة وانخراط موسع لمجموعات متطرفة كمقاتلين رئيسيين في الساحة السورية. وأثارت الأعمال من كلا الجانبين عداوة السنة والعلويين ضد بعضهم البعض لأسباب مجتمعية وليس لأسباب فقهية.

ويتم استغلال الهوية الطائفية من قبل العديد من الأطراف الرئيسية في الصراع لضمان دعم الفئات المعنية وزرع الخوف في حين أن العناصر الأكثر تطرفاً على كلا الجانبين "مدفوعة أصلاً بالروح العدوانية الطائفية" من الجانب الأيديولوجي. وهناك جماعات الأقليات العلوية وغيرها التي تعارض حكومة بشار الأسد والسنّة الذين اصطفوا معه- لأسباب متعلقة بالعقيدة السياسية أو الرفاه الاقتصادي. من الواضح إذن أن الصراع لا يقوم بدقة على أسس طائفية.

عززت حكومة بشار الأسد التوتر الطائفي لضمان الاستمرارية

كان رد الحكومة على الاحتجاجات السلمية في عام 2011 ردًا عنيفًا لم يجبر المعارضة على حمل السلاح فحسب، بل أبرز أيضًا الهوية الطائفية كعامل في الصراع. وقد سعى نظام الأسد - الذي يتمثل هدفه النهائي بالبقاء - إلى تضخيم المخاوف الطائفية بين العلويين والشيعة للحفاظ على جمهور قوي وبين المسيحيين والدروز للحفاظ على حيادهم إن لم يكن للحصول على دعمهم. وقد حشد النظام دعم إيران العسكري والسياسي والمالي والذي قام بدوره بتجنيد ميليشيات شيعية خارجية باستخدام الخطاب المناهض للسنة والدعوات للدفاع عن المواقع الشيعية المقدسة في سوريا.

كانت معركة 2013 في بلدة القصير في المنطقة السنية الشيعية المختلطة بالقرب من الحدود مع شمال شرق لبنان نقطة تحوّل مهمة أدت إلى تفاقم الموجة الطائفية للصراع. فقد هاجمت قوات حزب الله اللبناني القرى السنية المحيطة بالبلدة، وبالشراكة مع وحدات الجيش السوري أخذت المدينة من المتمردين السنة في حزيران/يونيو. ومن الناحية الاستراتيجية يمكن اعتبار هذا الحدث بمثابة جهد من قبل نظام بشار الأسد لتعزيز خطوط الاتصال للحصول على الدعم من الأراضي اللبنانية. ومع ذلك فإن دخول الجماعة الشيعية المقاتلة البارزة إلى الحرب الأهلية السورية دعمًا للنظام قد ساعد أيضًا في التأكيد على جزء من الطبيعة الطائفية لدعم الأسد وتكثيف الخطاب السني الطائفي، خاصة من قبل جهات خارجية.

وسعى النظام إلى تضخيم الطبيعة الطائفية للعنف الذي ترتبه المعارضة مع التأكيد على وحشيته كوسيلة لتعزيز مخاوف العلويين والمسيحيين وغيرهم من الأقليات من باب عدم إمكان عيشهم بأمان في ظل حكومة يهيمن عليها السنة في سوريا. وتعرض وسائل الإعلام الحكومية على نطاق واسع عن حالات التطهير الطائفي من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة، في حين أن "تفجيرات السيارات، بما في ذلك الانفجار الهائل في الحي العلوي مزة 86 في دمشق في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، بدت وكأنها تبرير الخوف من حدوث مذبحه جهادية وشيكة" لما يعتبره المتطرفون الكفار العلويين. وفي الوقت نفسه، صوّر النظام نفسه على أنه حام للاعتدال الديني والاستقرار لمخاطبة "الطبقة الوسطى الحضرية متعددة العقائد وعدد كبير من البيروقراطيين وموظفي القطاع العام الذين يعتمد وضعهم ومكاسبهم على النظام".

وقد سعى بشار الأسد إلى تحقيق توازن دقيق بين رفع غطاء الأمن ومكافحة الإرهاب والقومية من أجل التوجه إلى فئات محلية واسعة وجماهير دولية (وخاصة غربية) من جهة، وإثارة المخاوف من الاضطهاد الطائفي لجذب طوائف الأقليات في سوريا وأطراف فاعلة خارجية مثل إيران وحزب الله من جهة أخرى.

نمت الطائفية المناهضة للعلويين والشيعة في سوريا

مع ظهور الجماعات الجهادية السنية المتطرفة كقوة مهيمنة في أوساط المعارضة سواء في ساحة المعركة أو في نظر الرأي العام ظهر أيضًا شكل أكثر حدة من أشكال الطائفية. تستند إيديولوجيات هذه المجموعات أساسًا إلى نظرة عالمية أصولية ورفض شديد للابتداع كما تعبر. كان الخطاب المناهض للشيعة والعلويين (أو النصيرية) - وكذلك الإيديولوجيا وأعمال العنف - هو قاسٍ بشكل خاص من قبل داعش، بينما كان قويًا ولكن أكثر اعتدالًا إلى حد ما من قبل النصره التابعة لتنظيم القاعدة، فظهرت الطائفية في المناطق التي احتلتها لفترة من الزمن حيث يجب على المناطق إدارة الخدمات للسكان تحت سيطرتهم.

في حين أن أيديولوجيته وخطابه معاديان للشيعة بشدة فقد قاتل تنظيم الدولة الإسلامية في الغالب جماعات المعارضة الأخرى التي يهيمن عليها السنة في سوريا - وهو تمييز هام عن مساعيه في العراق. وقد ينبع هذا من تمسك الجماعة بالسيطرة على الأراضي لإقامة خلافة، وهو مسعى يضعها في مواجهة مع المجموعات السنية الأخرى في المناطق التي تخلى فيها النظام عن الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك من المهم الإشارة إلى أن الدولة الإسلامية ليس لديها راعٍ حكومي وقد كانت ممولة ذاتيًا إلى حد كبير.

في إطار حكمها للمناطق السورية الخاضعة لسيطرتها أقامت الدولة الإسلامية اتفاقًا مع الأقليات التي اختارت عدم الهرب أو لم تتمكن من ذلك، حيث هزم مقاتلوها قوات النظام والجماعات المتنافسة في شرق سوريا - وهو قرار سياسي مقصود من قبل جماعة إيديولوجية بشدة كوسيلة لحكم مجموعة سكانية إثنية- دينية متنوعة. هذا العهد يفرض ضريبة خاصة تدعى "الجزية" على المسيحيين المتبقين في الرقة، إلا أن تنظيم الدولة لا يقوم بحماية الأقليات كما فعل الخلفاء الأوائل بموجب هذا العهد، لكنه يستعملها كوسيلة لحرمانهم من الموارد.

إن خطاب تنظيم النصره الطائفي هو أخف حدة من خطاب الدولة الإسلامية، ما جعله أكثر انفتاحًا على تحالفات مصلحية مؤقتة مع جماعات معارضة سنية أقل طائفية، رغم أنه يبقى طائفيًا بقوة في الإيديولوجيا والخطاب.

ومع ذلك فعلى الرغم من أن الاختلافات بين تنظيم الدولة الإسلامية والنصره قد تجعل هذا الأخير أكثر استعدادًا للعمل مع جماعات المعارضة الأخرى إلا أن كليهما يبقى طائفيًا للغاية من حيث الخطاب والإيديولوجيا والأعمال.

الأطراف الخارجية تسببت بتفاقم الطائفية في سوريا

إن صراع القوى بين المملكة العربية السعودية وإيران و"تكتلات" كل منهما في الصراع السوري ليس عاملاً مسبباً للانتفاضة بقدر ما هو حافز يستغل الطبيعة الطائفية المتزايدة للصراع ويؤججها في سياق التنافس الاستراتيجي بين الدولتين. تتنافس المملكة العربية السعودية السنّية وإيران الشيعية على الأهمية والنفوذ الإقليميين وتوسيعان للحفاظ على نظاميهما السياسيين المتناقضين كما تطرحان ادعاءات متعارضة لقيادة العالم الإسلامي. إن تقديم السعودية وإيران للموارد ودعمهما للقوى المتعارضة في سوريا، إلى جانب دعوات رجال الدين للجهاد السنّي أو الشيعي ضد الآخر من كلا الجانبين، يشكّل تربةً خصبةً لتعزيز الاتجاهات الطائفية في الصراع.

توجد فئات معنية داخل سوريا لا تدفعها الطائفية

يجد العلويون أنفسهم في وضع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير النظام "الذي لا يزال يسعى إلى استغلال التضامن الطائفي للحفاظ على قاعدة دعمه". ومع ذلك هناك مجموعات علوية أبدت معارضة للنظام وتدعو إلى سوريا موحدة وديمقراطية تلي نظام بشار الأسد. وفي الوقت نفسه هناك مجتمعات سنّية عربية تواصل دعم نظام الأسد. لا تزال هناك عناصر سنّية مهمة من المجتمع السوري تدعم نظام الأسد وعدد من الجماعات السنّية المعارضة للنظام التي تتجنب الخطاب الطائفي وتؤكد على الوحدة الوطنية، بما في ذلك القبائل السنّية والائتلاف الوطني والجيش السوري الحر.

وباختصار، لقد وجد العديد من الأطراف الفاعلة الداخلية والخارجية في الصراع السوري في الطائفية وسيلة مفيدة للتعبئة وقد استخدموها لنشر الخوف بين الحشود وتشويه صورة "الآخر". استعمل نظام الأسد في وقت مبكر الخطاب الطائفي لتوطيد دعم قاعدته العلوية وضمان بقاء الأقليات الأخرى في معسكره أو على الأقل أن تكون محايدة. وقد قامت الجماعات المتطرفة السنّية مثل الدولة الإسلامية والنصرة - التي تمجّد أيديولوجياتها العنف ضد الطوائف الأخرى - بنشر الطائفية ضد العلويين والمسيحيين والشيعية والأقليات الأخرى. وقد عزّزت الأطراف الفاعلة الخارجية مثل إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا والجماعات أو الأفراد غير الحكوميين بطرق مختلفة الأجنداث السياسية الطائفية كوسيلة للدفاع عن نظام الأسد أو السعي إلى إسقاطه. وارتكبت كل من الجماعات الموالية للنظام والجماعات المتمردة أعمال عنف طائفي وتطهيراً عرقياً. ومع ذلك، في خضمّ أعمال العنف والخطاب السائدين بقوة، توجد جماعات مهمة في سوريا لا تدفعها الطائفية ولا تندرج بشكل دقيق ضمن الفئات المنسوبة

إليها من قبل مراقبين خارجيين. ويمثل العلويون المناهضون للنظام والسنة المواليون له والجماعات المتمردة المعتدلة والقبائل التي يستند ولاؤها على الحفاظ على الذات جميع المواقف الحالية المعاكسة لما يبدو أنه الحكمة الشائعة حول الصراع السوري على أنه "حرب طائفية".

استنتاجات حول الطائفية وتأثيراتها في الصراع السوري

رغم وجود تاريخ طويل من الهوية الطائفية في سوريا لم تكن الطائفية سمة أساسية لمجتمع سوري غير متجانس. لكنها قدمت ركيعة تكتسب أهمية أكبر - وهي قابلة للاستغلال - في أوقات الصراع. وبينما تسعى عائلة الأسد إلى تعزيز القومية والعلمانية لإخفاء حقيقة حكم الأقلية فقد استغلت أيضاً الخطاب الطائفي لتشديد قبضتها على السلطة. مع اشتداد الصراع في عام 2011 أصبحت الطائفية أداة جذابة لبرامج سياسية متعددة ومتنافسة. وتلعب الطائفية دوراً مهماً في تأجيج الصراع السوري، لكنها لم تكن العامل الوحيد كما أنها ليست الأكثر أهمية.

للصراع الممتد قدرة على زيادة الدافع الطائفي داخل سوريا وخارجها

على الرغم من أن ختام هذا الاستعراض للحرب الأهلية السورية يقترح توخي الحذر عند عزو الصراع فقط - أو حتى بالدرجة الأولى - إلى الدوافع الطائفية، ثمة ما يكفي من الأسباب للقلق من أن الطائفية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الصراع أو تؤدي إلى نتائج لا توقف العنف وتزعزع استقرار بقية المنطقة. في وقت كتابة هذا التقرير تبدو إمكانية التوصل إلى تسوية تفاوضية بعيدة. علاوة على ذلك لا يبدو أن هناك جهة فاعلة مهيمنة بشكل واضح يمكنها أن تنهي الصراع بالقوة، وتمتلك الأطراف التي من المرجح أن تسيطر على الدولة بمرور الوقت - الحكومة السورية والقوى الجهادية بالإضافة إلى قوى معارضة كطرف ثالث - تمتلك استراتيجيات أو إيديولوجيات طائفية:

- إن "انتصار" النظام، حيث تقوم القوات الحكومية بطرد الجماعات المتمردة إلى خارج معظم المناطق الغربية والشمالية والجنوبية السورية، سيبقي على حكم الأقلية في دمشق ولن يعالج المظالم السياسية والاقتصادية التي غذت الثورة بالدرجة الأولى. وبسبب "الثقل" الذي خلقتة سنوات من الصراع قد تلعب الطائفية دوراً أكثر بروزاً مما كان عليه قبل الثورة في سياسة الحكومة وخطابها.

- "انتصار" الجهاديين في سوريا لن ينهي سفك الدماء أو القمع، وسيؤدي إلى المزيد من العنف والسياسات القائمة على أسس طائفية. ومن المرجح أن يلقي العلويون والشيعة الذين لم يفروا العنف والتطهير، في حين أن ما تبقى من المسيحيين سيتعرض للقمع من خلال ضريبة الجزية وغيرها من السياسات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية.
- ويمكن أن تشمل النتيجة المحتملة الأخرى ظهور أقاليم عرقية - طائفية أو دويلات أو إقطاعيات بسبب نتائج ساحة المعركة أو انهيار النظام، حيث يقع كل كيان في منطقة ذات تجانس نسبي من الناحية العرقية أو الدينية أو السياسية - متجانسة تاريخياً أو بسبب الهجرة.

لقد أثارت الحرب التوتر والنزاع الطائفي خارج الحدود السورية. يستضيف كل من الأردن ولبنان وتركيا مئات الآلاف من اللاجئين السوريين. وكثير من هؤلاء وخصوصاً في الأردن هم من السنة وقد كوّنوا وجهات نظر حول الحرب والطوائف السورية الأخرى بالاستناد بدرجة كبيرة إلى التجارب التي شردتهم خارج مناطقهم.

ويتفاقم الانقسام الطائفي في الخليج الفارسي - وهو انقسام له جذور في السياسات الرسمية في بعض الدول - بسبب الطبيعة الطائفية المتزايدة للصراعات في كل من سوريا والعراق، وكذلك وجهات النظر العالمية الرسمية التي تحرك نهج تعاملها مع تلك الصراعات. فتمتلك المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين حكومات ذات أغلبية سنية مع أعداد شيعية كبيرة (وفي البحرين أغلبية شيعية) ويواجه كل منها تداعيات الصراعات. على سبيل المثال، أعلنت الدولة الإسلامية مسؤوليتها عن تفجير انتحاري في مسجد شيعي في الكويت في أواخر حزيران/يونيو 2015 أسفر عن مقتل 27 شخصاً وإصابة أكثر من 200 جريح. يهدف المقاتلون المتطرفون في سوريا إلى مواصلة الجهاد و"تحرير شبه الجزيرة العربية". قد يزداد التوتر في تلك البلدان، ما يؤدي إلى عدم الاستقرار والعنف كما شاهدنا مؤخراً في اليمن.

وقد عانى لبنان، المبني على توازن طائفي هش، من عدم الاستقرار المتزايد وعدم قدرته على فرض سيادته على أراضيه بفاعلية، ولا سيما في الشمال. وقد اندلع القتال في مدينة طرابلس الساحلية، بالإضافة إلى معقل حزب الله في وادي البقاع، حيث تحالفت الجماعة الشيعية مع مسيحيين محليين، وحيث دعم القادة السنة في عرسال المجاورة التمرد ضد بشار الأسد بشكل واضح. لقد اتخذت التعبيرات السياسية الشيعية في لبنان التي تصف القتال في سوريا طابعاً دينياً أكثر مما هي جيوسياسية. وأكدت النصر في آذار/مارس 2015 أنها تعتبر ضرب حزب

الله في لبنان هدفًا بسبب عنف الحزب ضد السنّة في سوريا. وقد وصفت النصرّة حزب الله بالاسم المهين "حزب اللات" (اللات هي إلهة العالم السفلي عُبدت قبل الإسلام) وذكرت أن "حزب الله هذا اغتاز من أن الشعب السني يملك شوكة، لذلك حرض الجيش على ضربهم.... ولا يخفى على أحد ما يرتكبه الحزب (حزب الله) ضد الشعب السني في سوريا. لذلك هدفنا في لبنان في هذه المرحلة هو ضرب معاقل حزب الله الإيراني لأن الحزب ومن يدعمه هو هدف مشروع بالنسبة لنا.... نحن نجمع جهودنا بمهاجمة العدو النصيري وحلفائه". وبالتالي فإن لبنان معرّض بشدة لانتشار العنف الطائفي من سوريا.

في حين أنه لا ينبغي اعتبار الصراع السوري "حرباً طائفية" يقوم أساسها على العداوات الطائفية استخدمت الأطراف المهمة في الصراع الطائفية بفعالية لتعبئة أنصارها. وثمة أسباب كافية تدعو للقلق من أن الطائفية قد تنمو داخلياً مع استمرار الصراع - ما يجعله أكثر استعصاء على الحل التفاوضي - وتنتشر خارجياً إلى أجزاء أخرى من المنطقة حيث توجد مصالح أميركية مهمة. إن البدائل التي تتضمن "انتصاراً" للنظام أو للجهاديين أو تحوّل سوريا إلى دويلات مع استمرار العنف ليست نتائج مقبولة في هذا السياق. لذلك كلما كان إنهاء الصراع أسرع كان ذلك أفضل. وهذا يشير إلى مسارين لسياسة الولايات المتحدة العامة. ينطوي الأول على دعم كبير للجماعات المعتدلة المناهضة للأسد في سوريا - ليس فقط ما يسمى بالتمرديين المعتدلين بل أيضاً الجماعات الأخرى ذات المظالم غير الطائفية، بما في ذلك العلويون والقبائل - إلى جانب الجهود المضاعفة للتوصل إلى حل تفاوضي. ويجب أن يُنظر إلى دعم الولايات المتحدة على أنه عادل وغير طائفي. أما المسار الثاني فيتطلب تطوير استراتيجية فعالة لهزيمة الدولة الإسلامية وغيرها في سوريا ممن لا يمكن التفاوض معهم بسبب أجنداتهم المتطرفة وأيديولوجياتهم الطائفية البحتة. وقد يؤدي الفشل في اتباع هذين المسارين إلى زيادة الطائفية في صراع قد يدوم لسنوات أطول. ومع ذلك فإن إدارة التوازن بين السعي لإسقاط بشار الأسد وتجريد الدولة الإسلامية ستبقى تشكل تحدياً خطيراً.

الاستنتاجات والآثار المترتبة على السياسات

غالبًا ما يدعى أن الطائفية هي السبب الجذري وراء الصراعات الراهنة في الشرق الأوسط. ومع أن الطائفية تلعبُ بالفعل دورًا رئيسيًا إلا أننا نعترض على تصويرها كصراع قديم ومستمر ومستعصٍ بين السنّة والشيعة حول منازعات دينية.

باتخاذ نهج تاريخي وباستخدام مصادر متنوعة رئيسية وثانوية يُظهر هذا التقرير أن الطائفية هي ظاهرة سياسية معقدة تشكلها اعتبارات اجتماعية واقتصادية وسياسية وغيرها من

الاعتبارات العملية أكثر مما تشكلها خلافات أو عداوات. وكما يرد بالتفصيل في تاريخ الصراع السنّي- الشيعي في المنطقة، وبالنظر إلى حالي سوريا والعراق كمثالين، ومناقشة المنافسة الطائفية الإقليمية، تُوَجَّح بعض العوامل غير الدينية الطائفية والصراع الطائفي وتزيد من حدتهما بدل أن تكون الطائفية هي التي تسبب هذه الصراعات.

تستخدم حكومات الدول والأطراف الفاعلة الإقليمية الطائفية، مثل المملكة العربية السعودية وإيران، والجماعات المتطرفة العابرة للحدود، مثل الدولة الإسلامية، الخطاب أو الأعمال الطائفية لأهدافهم السياسية الخاصة. ويدفع قمع الدولة الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع المدني إلى الاستجابة للتهديدات المتوقعة أو الحقيقية لهوياتهم الطائفية. على سبيل المثال، بدأت الحرب الأهلية السورية عام 2011 بسلسلة من المظاهرات السياسية ضد الدولة التي تقودها الطائفة العلوية، ولكنها تحولت إلى صراع يغلب عليه الطابع الطائفي مع قيام نظام بشار الأسد بإطلاق النار على المتظاهرين بشكل جماعي وإطلاق سراح سجناء إسلاميين، ما سرّع وتيرة الحرب السورية التي نشهدها اليوم. بالإضافة إلى ذلك، في حين أنّ الأطراف الإقليمية الطائفية والجماعات المتطرفة العابرة للحدود ليست السبب وراء الطائفية فإنّها تزيد من الانقسامات الطائفية الموجودة سابقاً وتؤدي إلى تفاقم الصراعات. ويمكننا أن نلاحظ ذلك في كل من العراق وسوريا.

ما لا يمكن إنكاره هو أن الطائفية العرقية ستلعب دوراً قوياً وربما مهيمناً في السياسة العراقية، على الأقل في المستقبل المنظور. ولن يُنسى سريعاً ما يقارب قرنين من القمع السنّي للشيعية ولا العنف الشديد في الحرب الأهلية عامي 2006 و2007 أو القمع الأحدث عهداً الذي تمارسه الحكومة على السنّة. ولكنّ تاريخ الطائفية في العراق يشير إلى أن الأوان لم يفت بعد لتفادي تقسيم الدولة. ولا تدور الهوية السنّية في العراق حول الإسلام السنّي بالكامل، ولم يتم أساساً تصنيف السنّة على أساس طائفي إلا حتى وقت متأخر من العقد الماضي. وقد يكون هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة للشيعية العراقيين في أوائل القرن التاسع عشر كان يمكن للحكومة العثمانية أن تكون أكثر شمولاً مع الشيعة بدل أن تفرض عليهم التنظيم الذاتي على أسس طائفية. وفي عام 2015 اعترف العبادي علناً أنّ الإصلاح الحكومي هو مفتاح الاستقرار وبقاء الدولة وأنّ المصالحة مع السنّة هي في صميم هذا المسعى.

في حين أن ضعف الحوكمة والتدخل الكارثي أدّى إلى ازدياد حدة الطائفية في العراق فإنّ تحسين الحوكمة وتقليل الدعم الخارجي "المتطفل" قد يوفّران وصفاً للاستقرار في نهاية

المطاف. وقد يكون ذلك صحيحًا في العراق ومناطق أخرى من الشرق الأوسط التي تمزقها حاليًا الصراعات الطائفية.

وعلى الرغم من الجهود في سوريا من قبل عدد من الأطراف الداخلية والخارجية في الحرب الأهلية الساعية لاستغلال التوتر الطائفي للترويج لأجنداتها السياسية الخاصة وحشد الأنصار، سيكون من قبيل التبسيط الإشارة إلى الطائفية على أنها المصدر الرئيسي للانتفاضة ضد بشار الأسد أو الحافز الوحيد للعنف المستمر. فقد بدأت الانتفاضة ضد الأسد كثورة تضم أعضاء من جميع الطوائف، وحتى الآن هناك فئات رئيسية داخل سوريا (السنة الموالون للحكومة والعلويون المناهضون للحكومة وجماعات ذات جداول أعمال غير طائفية) لا تدفعها الطائفية. فالتحالفات شاملة وترتكز أيضًا على الإيديولوجية السياسية وهوية الدولة الفرعية والجغرافيا وتجربة الحرب والدوافع الاقتصادية.

ومع ذلك، على الرغم من أننا نقترح الحذر في نسبة الصراع حصرًا - أو حتى بالدرجة الأولى - إلى الدوافع الطائفية، هناك ما يكفي من أسباب تدعو للقلق من أن الطائفية يمكن أن تجعل الحرب أكثر استعصاءً على حل تفاوضي وتؤدي إلى تفاقم الصراع أو إلى نتائج لا تضع حدًا للعنف وتزعزع استقرار أجزاء أخرى من المنطقة، حيث توجد مصالح حيوية بالنسبة للولايات المتحدة. إن البدائل التي تتضمن نظامًا أو "انتصارًا" جهاديًا أو تحوّل سوريا إلى دويلات مع استمرار العنف لن توقف الطائفية المتزايدة في هذا السياق. لذلك كلما تمكنا من التوصل إلى حل للصراع يعالج المظالم والمصالح السورية السائدة كان ذلك أفضل.

بعد دراسة كيفية تجلّي الطائفية بطرق مختلفة في أماكن مختلفة، يجب على الحكومة الأميركية، ولا سيما الجيش الأميركي، أخذ عوامل عديدة بعين الاعتبار عند تحديد أفضل سياسة للمشاركة في الصراعات حيث تكون الطائفية جزءًا من المعادلة. يجب النظر إلى الطائفية على أنها مشكلة سياسية معقدة وبالتالي فهي تستلزم وصفات شاملة للسياسة.

الاعتراف بحدود قدرة الولايات المتحدة على التأثير في دور الطائفية بصراعات الشرق الأوسط

أولاً وقبل كل شيء، من الضروري أن يستوعب صانعو السياسات الأميركية حقيقة مفادها أن قدرة الولايات المتحدة على تبديد الطائفية كعامل في الصراع الإقليمي بطريقة فعالة ومباشرة محدودة. فيمكن للسياسات والأعمال الأميركية أن تسعى لدعم أجندات غير طائفية أو تشمل جميع الطوائف وتفادي الظهور بمظهر المتحيز، ولكن من غير المحتمل أن تلعب دورًا مباشرًا في توسيع أو تقليص الهوية الطائفية كحافز للعنف. ومن الصعب التنبؤ بأي شيء سوى وقف

الأعمال العدائية وحل واسع النطاق للصراعات (بالإضافة إلى ضبط أو القضاء على الجماعات الأكثر تطرفاً مثل تنظيم الدولة الإسلامية) قد يكون فعالاً لمواجهة الطائفية المتزايدة. إن جهود الولايات المتحدة التي بُذلت مؤخرًا للتوصل إلى توجّه مشترك بشأن محادثات السلام حول سوريا التي ترعاها الأمم المتحدة ودعم العمليات العراقية ضد تنظيم الدولة الإسلامية هما بغاية الأهمية في هذا الصدد. لذلك تركز توجيّهات السياسة العامة على ضمان ألا تتسبب السياسات الأميركية بتفاقم الطائفية أو تسعي السرديات الطائفية الموجودة أصلاً لدى جميع الأطراف في الصراعات. وحيثما أمكن، نوصي بأن تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لإقناع أصدقائها في المنطقة بتبني سرديات أقل طائفية للصراعات سعياً للتوصل إلى حلول منصفة. إن وجود الولايات المتحدة في المنطقة ودور الجيش الأميركي في قيادة التحالف ضد الدولة الإسلامية يوفران التأثير والنفوذ للولايات المتحدة، وعلى صانعي السياسات الأميركية استغلال موقف الولايات المتحدة إلى أقصى حد ممكن عملياً لصياغة رؤية استراتيجية مشتركة بين أصدقائها وحلفائها تتخطى الحدود الطائفية.

تجنّب التبسيط المفرط

تختلف الطائفية بين منطقة وأخرى أو بلد وآخر وتتجلى بطرق مختلفة في أماكن مختلفة. وينبغي على صانعي السياسات أن يكونوا على وعي بذلك لتجنب إطلاق التعميمات حول دور الطائفية في صراعات الشرق الأوسط من أجل تكييف نهج فريد وفعال لكل صراع. وينبغي على صانعي القرار في الولايات المتحدة تفادي تصنيف الأفراد والجماعات ضمن فئات كبيرة وصغيرة لتسهيل التصنيف، بل ينبغي عليهم تحديد الأفراد والجماعات التي يمكن للولايات المتحدة أن تجد معها وجهات نظر مشتركة حول الأهداف السياسية. وسيتطلب ذلك جمع المعلومات الاستخبارية على نطاق واسع وتحليلاً متعمقاً.

معالجة المسائل السياسية المطروحة، نظراً لكون الطائفية من أعراض الصراع وليست سبباً له من المهم أن نلاحظ أنه في حين أن البيئة السياسية للمنطقة تفسح المجال حالياً لتفاقم الطائفية، قد لا تكون الطائفية هي الطريقة الأكثر أهمية لفهم الصراع الإقليمي، الذي يبدو في أبسط أشكاله وكأنه نزاع طائفي فحسب. وقد يكون النظر إلى الصراع الإقليمي من خلال عدسة طائفية بحثة عثرةً كبيرةً لصانعي السياسات خاصة وأن الطوائف ليست كتلاً متجانسة.

ويجب على صانعي القرار في الولايات المتحدة تحديد الدوافع غير الطائفية للعمل مع أولئك "الذين لا يتحركون خارج طوائفهم". وهذا يستتبع التعاون قدر الإمكان مع الحكومة الحالية واللاعبين المحليين لتهدئة المخاوف العملية التي تسهم في نشوب الصراع.

وجوب عدم انحياز الولايات المتحدة أو النظر إليها على أنها منحازة لأحد الأطراف

إنّ أفضل ما يمكن أن توصف به الطائفية هو أنها ظاهرة ذات شقين: الطائفية الداخلية والخارجية. وتتمثل الطائفية الداخلية بالصراع أو الخطاب الطائفي داخل الدولة الواحدة وعادةً ما يكون من قبل زعماء الدولة أو الزعماء الدينيين أو المعارضين الذين يستخدمون الهوية الطائفية لخدمة أهدافهم السياسية الخاصة. وتسبب الطائفية الداخلية معضلة بالنسبة إلى صانعي السياسات حول الطرف الذي يجب دعمه أو التورط معه من الأساس؛ وكما يظهر التاريخ غالبًا يمكن للتحيز الأجنبي لطرف واحد من الأطراف في صراع سياسي داخلي أن يأتي بنتائج عكسية، لا سيما إذا كان هذا الصراع يستند إلى انقسامات طائفية. فيجب النظر بعناية في أي تدخل نظرًا لأن الانحياز قد يزيد الوضع سوءًا ومن المحتمل أن يقوّض المصالح الأمنية الوطنية للولايات المتحدة ومصالح الجماعات المتصارعة على حد سواء.

الاستفادة بشكل واضح من جهود التدريب والتجهيز وجهود التحالف لتعزيز السرديات غير الطائفية والحوار بين الطوائف

يتصدّر الجيش الأميركي الجهود الرامية إلى تقديم النصح والتدريب والتجهيز للقوات التي تقاتل الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، ويوفر وجوده كجزء من التحالف فرصة لإقامة شراكات بين الطوائف وتعزيز الحوار بين الشيعة والسنة والطوائف الأخرى في المنطقة. ويمكن أن يبدأ الجيش بالنظر إلى برامج التدريب والتجهيز ليس كوسيلة لزيادة القدرة العسكرية فحسب بل أيضًا كطريقة لتشكيل تصورات الشركاء للخطر ومدى فائدة العمل مع مختلف الفئات الطائفية. إنّ غرس الاحترافية واحترام حقوق الإنسان هما من بين الخطوات الرئيسية لمكافحة الطائفية التي يبدو أنها تتزايد في المنطقة. ويمكن لمستشاري الجيش أن يعملوا كمحاورين بين المحاربين المناهضين للدولة الإسلامية الذين ينتمون إلى طوائف مختلفة أو بين جماعات محلية والحكومة العراقية.

عدم المساهمة في ترسيخ الطائفية في مؤسسات الدولة والمؤسسات المحلية

ينبغي على صانعي القرار في الولايات المتحدة تفادي السياسات التي ترسخ الطائفية في المؤسسات المحلية أو مؤسسات الدولة. وهذا يقتضي العمل مع قادة ملتزمين باتباع سياسات غير طائفية وتعددية. ويجب على الولايات المتحدة دعم وتشجيع المؤسسات المحلية ومؤسسات الدولة وتقديم حوافز عبر الطوائف لتحقيق المشاركة والشمولية في مؤسسات الحكم.

لقد مرت المؤسسات في جميع أنحاء المنطقة بمرحلة انتقالية منذ الانتفاضات العربية في عام 2011. وينبغي على الولايات المتحدة أن تتبنى الرؤية البعيدة بأن هذه الفترة الانتقالية من المرجح أن تكون غير مستقرة وغالبًا عنيفة. ولكن يجب أن توضع السياسات بغية تشكيل نتائج أطول أجلاً. وفي العراق يعني هذا تشجيع البرامج التي تسعى إلى إزالة أضرار السنين الناجمة عن تغريب الحكومة العراقية للأقلية السنيّة، بالإضافة إلى إعادة دمج السنّة في المجتمع والحكومة العراقيين، والأهم من ذلك، الجيش العراقي.

تحديد نُهج فريدة للتخفيف من سياسات اللاعبين الخارجيين التي تعزز الطائفية

تحصل الطائفية الخارجية على المستوى العابر للدول من خلال تشجيع جهة طائفية للانقسامات الطائفية في البلدان الأجنبية داخليًا لأغراضها السياسية الخاصة. من شأن استمرار عملية أقلمة الطائفية أن يؤدي إلى انتشار الصراع القائم في فرادى الدول إلى دول أخرى عن طريق تعرّض الجماعات الطائفية للتحريض داخليًا بسبب الصراعات الطائفية الأجنبية أو عن طريق التشجيع الطائفي الخارجي. وتجدر الإشارة إلى أنّ الكثير من شركاء الولايات المتحدة في المنطقة – ولا سيما دول الخليج العربية – يرون الصراعات وحتى سياساتهم الأجنبية من منظور طائفي إلى حد كبير. ويجب على صانعي السياسات في الولايات المتحدة تشجيع السرديات البديلة في التفاعل مع هؤلاء الشركاء، بما في ذلك من خلال إشراك كبار الزعماء في المسائل السياسية والعسكرية.

موازنة الدور: حدود البراغماتية في العلاقة الأميركية – الفرنسية وسُبل المضي قُدماً*

سيليا بيلين – باحثة في مركز الولايات المتحدة
وأوروبا في معهد بروكنغز، تشرين الأول 2018¹

المقدمة

أشارت اللفتة العاطفية التي قام بها الرئيس الأميركي ترامب عند إزالته قشرة الرأس المزعومة عن كتف نظيره الفرنسي ماكرون إلى افتتانه به، وبدأ الحديث عن كيمياء بين الرئيسين، خاصة بعد الاستضافات المتبادلة والاجتماعات والمكالمات الهاتفية المتكررة. وعلى عكس ما كان يبدو سائداً في عام 2003 يبدو الإعلام الأميركي راضياً عن فرنسا التي يُنظر إليها اليوم كحليف قوي قادر على التدخل عند الحاجة، وتحظى الحزبين الجمهوري والديمقراطي. مع ذلك هناك تناقض كبير في قلب هذه العلاقة؛ يعود هذا الأمر إلى الاختلاف على ضفتي الأطلسي فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية الأكثر إلحاحاً، تباعد المواقف الأميركية والفرنسية، مع أنه ما من رئيس أوروبي استطاع قطع الشوط الذي قطعه ماكرون مع إدارة ترامب.

الأسوأ من هذا أن العلاقات عبر الأطلسي تبقى عُرضة لتقلبات كثيرة ومفاجئة، خاصة مع تزايد المشاحنات بين الولايات المتحدة وأوروبا في سنة ترامب الثانية، وبعد سلسلة القرارات التي قام بها ترامب؛ كالانسحاب من الصفقة النووية وانعكاس هذا الأمر على الشركات الأوروبية، وفرض تعرفات جمركية على الصادرات الأوروبية، ورفضه البيان الختامي في اجتماع مجموعة

* تعريب أيسار حمدان

¹ Balancing act: The limits of pragmatism in the Franco-American relationship and the way forward, Brookings, Célia Belin, October 2018.

الثماني في حزيران/يونيو 2018، وعدم رضاه عن إنفاق الحلفاء على الدفاع، وإنكاره وجود حرب استخباراتية روسية في قمة هيلينسكي. هذا الأمر دفع العديد من الزعماء الأوروبيين إلى المطالبة بالاستقلال والانفصال.

حتى الرئيس ماكرون يبدو غاضباً مع كل إساءة يقوم بها ترامب تستهدف العلاقات عبر الأطلسي، إلا أنه لم يأخذ على عاتقه أن يكون المعارض السياسي الأبرز لترامب على المسرح العالمي. لذا فضل اتباع استراتيجية برغماتية بخصوص ترامب تعتمد على ركيزتين: أولاً، رؤية واقعية بأن التقارب الشخصي بين الزعيمين والأهداف المشتركة للبلدين ستسمح على الأقل ببعض التسوية لمصالح كل منهما. ثانياً، رؤية انتهازية مفادها أن تشكيك ترامب بالقيادة الأميركية العالمية من شأنه أن ييسر الانتقال نحو عالم متعدد الأقطاب لطالما كانت فرنسا تأمله.

إلا أن هاتين الفرضيتين سقطتا، فالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في ظل ترامب تولى اهتماماً قليلاً لمصالح حلفائها وتفرض إرادتها المهيمنة على الجميع، وعداء ترامب للتعددية والتعاون يخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار على المستوى العالمي، ما يقلل من احتمالية وجود نظام عالمي متعدد الأقطاب.

وهكذا تُطرح عدّة أسئلة عند التفكير في المقاربة الفرنسية لتحدي ترامب. ماذا يبقى من المنطق وراء هذا النهج؟ إلى أي حد سيستمر ماكرون في الإنفاق من رأسماله السياسي على هذه العلاقة غير المثمرة على ما يبدو؟ هل هناك مصالح مشتركة كافية تبرّر إبقاء خط الحوار مفتوحاً بين البلدين؟ إذا كان على فرنسا أن تغيّر مسارها، فما هي الاستراتيجية التي ينبغي عليها اعتمادها؟

بعد إدراك أوروبا حقيقة أن الصعوبات مع الولايات المتحدة قد تستمر في المستقبل المنظور ستضطر فرنسا للانخراط في عملية توازن صعبة، وستحاول التكيّف مع ترامب، كما سيكون لها دور خاص تلعبه في تمكين زملائها الأوروبيين، والعمل معهم للحفاظ على العلاقات بين جانبي الأطلسي، والضغط على الولايات المتحدة عند الضرورة.

الواقعية الفرنسية كانت جاهزة لـ "أميركا أولاً"

إن الواقعية والانتهازية تحرك فرنسا، فهي تؤمن بأن التحالف عبر الأطلسي أهم من شخص أي رئيس وأنّ باستطاعتها التعامل مع الرئيس الجديد كما تعاملت مع الذين سبقوه. وفيما

كانت دبلوماسية فرنسا عقبة في وجه علاقة أقرب مع الولايات المتحدة أصبحت ميزة مع الإدارة الجديدة، كما أن تمسكها باستقلالها الذاتي والآن استقلال أوروبا أثبتا قوة في عهد ترامب.

أولاً، فرنسا ليست قلقة حيال خطر تهديد ترامب على الغرب وعلى النظام العالمي الليبرالي، الأمر الذي انتقدته باريس مراراً لأنه يشير إلى التمركز حول أميركا. فعلى مدى 70 عاماً كانت تبحث عن طرق لنزع الطابع الغربي عن سياستها الخارجية. إن اقتناع ترامب بأن الولايات المتحدة ليست مضطرة لإلزام نفسها بمستوى أعلى أو تحمل عبء أثقل من الدول الأخرى هو شكل من أشكال "نزع الطابع الغربي" عن السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهذا ما ينسجم مع رؤية فرنسا.

ثانياً، كان تفضيل إدارة ترامب للمصالح على القيم يشغل بال الفرنسيين أقل من حلفائهم الديمقراطيين، وذلك فقط ليس لكونها، أي فرنسا، قوة برغماتية فيما يخص مصالحها، بل لأن كلمة "القيم" كانت بالنسبة لها بمثابة كلمة سر لفرض النموذج الأميركي للرأسمالية. وبغض النظر عن الثورات الموازية في تأسيس كلا الدولتين، كان لكل منهما مواقف مختلفة تجاه الدولة، وتنظر فرنسا إلى جميع الديمقراطيات عبر الأطلسي بعين الشك لأنها تعتبره محاولة جديدة "لأمركة" أوروبا.

ثالثاً، يظهر من خلال هجمات ترامب المتكررة على الاتحاد الأوروبي، تشكيكه في سياسة الولايات المتحدة المستمرة منذ سبعة عقود لدعم التكامل الأوروبي. لكن انسحاب اليد الخفية الأميركية من أوروبا لن يؤثر كثيراً على فرنسا، فالدعم الأميركي لطالما كان يستهدف نوعاً معيناً من التكامل لم تكن فرنسا تؤدّيه كثيراً، بل كان أقرب إلى نموذج بريطاني أو أوروبي شمالي ترى فرنسا أنه كان سوف يبطل التكامل ويضعف القدرة على اتخاذ القرارات، الأمر الذي يفقد فرنسا نفوذها. وكان رفضها لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على عكس أميركا وبريطانيا مثال على ذلك.

وتتماشى اليوم سياسة الإدارة الأميركية مع المصالح الفرنسية حيث تخفّف من اهتمامها بحلف الناتو وتصرّ على أن يقوم الأوروبيون بالاهتمام بأنفسهم. ونتيجة لعدة عوامل منها التدخل في مالي، والانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد داعش في منطقة الساحل [شمال أفريقيا]، ازدادت البنية الخاصة المؤيدة لفرنسا داخل البنتاغون، وهذا التأييد أخذ في التمدد إلى باقي المؤسسات الأميركية في ظل ترامب.

لكن في عهد ترامب وجد الأوروبيون - كما تقول المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل دائماً - أنهم لا يستطيعون الاعتماد على الولايات المتحدة، وأنه من الصعب الوثوق بجديّة التزاماتها تجاه أوروبا. هذا ما دفع فرنسا لدعوة أفرقائها الأوروبيين لاتحاد أعمق فيما بينهم لا تخضع فيه أوروبا لأحد، وتكون ذات "سيادة وقوة استراتيجية مستقلة".

بالنسبة لفرنسا، أميركا ترامب تنذر بظهور عالم متعدد الأقطاب

إن الرئاسة الفريدة لترامب أثبتت صحة التوقعات الفرنسية، فالسياسة الخارجية الأميركية القائمة على الانفرادية المدفوعة بالمصلحة، كما أن المنافسة بين القوى العظمى عادت من جديد. ثم إن فرنسا لمست منذ فترة طويلة مخاطر لثلاثة تطورات أساسية من شأنها التأثير على أول عشرين عاماً من القرن الحالي: ظهور القوى غير الغربية، ضعف موقف الولايات المتحدة وعودة القطبية للعالم.

هذا ما يفسّر عدم تفاجؤ فرنسا بانتخاب ترامب على عكس الدول الأوروبية المجاورة. وفي عام 2008 أشارت ورقة فرنسية حول الدفاع والأمن القومي إلى "التراجع النسبي للقوى الغربية" و"هشاشة نظام الأمن الجماعي"، بالإضافة إلى عودة سياسة القوة من قبل روسيا. قبل قرار أوباما عدم التدخل في الحرب السورية حدّرت ورقة فرنسية عام 2013 من "فقدان النفوذ النسبي" للولايات المتحدة وأوروبا وإعادة تركيز الأولويات الجيوسياسية الأميركية بعيداً عن أوروبا، وبرز "ردة الفعل الشعبوية [ضد العولمة الجامحة] التي تعرقل بناء الإجماع السياسي" في الدول الغربية.

توقع المسؤولون الفرنسيون أن تعيد الولايات المتحدة تعريف مصالحها الأمنية للتكيف مع النظام العالمي المتغيّر بطريقة لا تكون بالضرورة مؤاتية للأوروبيين. فهم يرون أن هناك استمرارية بين ترامب وأوباما: كلاهما زادا الضغط على الأوروبيين لتقاسم عبء الأمن الجماعي، وكلاهما يشكّكان في الاستثناء الأميركي، وكلاهما يتبعان نهجاً تقييدياً في مسألة الدفاع عن المصالح الأمنية الأوروبية.

كان ترامب حاضراً في عقول الفرنسيين وتصوّره قبل وجوده، فالدبلوماسية الفرنسية بواقعيّتها المالية لأوروبا وسياستها الدفاعية القائمة على الردع النووي والاستقلال الاستراتيجي بنيت تحوّطاً - منذ أزمة قناة السويس - ضد "فرضية ترامب"، وكما وصّف وزير الخارجية السابق هوبير فيدرين الحال فإن الحرب الباردة ربما كانت بمثابة "تقاطع بين التقارب بين الولايات المتحدة وأوروبا"، ولكن الآن "سوف تتباعد القارتان مرة أخرى" مما يشكّل مناسبة لأوروبا "للاستيفاظ من غيبوبتها الاستراتيجية".

والآن بعد أن أصبحت فرضية ترامب حقيقة واقعة يشعر الفرنسيون بالارتياح لتقييمهم للوضع، وإمكانية الحفاظ على علاقة براغماتية. إذ إن أهداف السياسة الخارجية الفرنسية نفسها، من تعزيز الدفاع الأوروبي إلى الحفاظ على التحالفات في مجال مكافحة الإرهاب، لم تتغير بشكل كبير من خلال مقاربة ترامب "أميركا أولاً"، فترامب يصرّ على أن الإنفاق الدفاعي يجب أن يعادل 2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء في حلف الناتو، وهو ما يتوافق مع رؤية فرنسا بأن الأوروبيين يجب أن يستثمروا في الدفاع عن أنفسهم. إلا أنها تأمل أن يتم الإنفاق لبناء قاعدة تكنولوجية وصناعية دفاعية أوروبية وليس لشراء معدات أميركية كما ترغب الولايات المتحدة.

إن شعار "السلام من خلال القوة" الذي رفعه ترامب في استراتيجية الأمن القومي 2017 كان بمثابة صياغة للتوازن بين الردع والحوار في نظر الفرنسيين، حيث لاقت مواقف ترامب وسياسته موافقة فرنسا. والرؤية الفرنسية لعالم متعدد الأقطاب التي يكون الأوروبيون فيها "أصدقاء وحلفاء" للولايات المتحدة دون تحيّر قد تبصر النور في عهد ترامب.

حدود البرغماتية

يُثني الدبلوماسيون الفرنسيون على طبيعة العلاقة الشخصية بين الرئيسين ترامب وماكرون، نظرًا لتفضيل ماكرون خلق هذا النوع من العلاقة مع ترامب والتعاون برغماتياً مع إدارته بدلاً من استعدائه. وأفرزت هذه الاستراتيجية نتائج ملموسة على الصعيدين الأمني والدفاعي، فلا تزال فرنسا تتمتع بالدعم الكامل من الولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، كالتعاون الأمني في أفريقيا بشكل خاص.

أما بالنسبة للأوروبيين فالبعض يقدّر فطنة مواقف ماكرون، والبعض الآخر يبدو مرتاحاً لأن زعيماً أوروبياً استطاع قطع هذه المسافة مع الرئيس الأميركي، لكنهم يبقون حذرين في تنسيق رسائلهم عند التعامل مع ترامب.

هذا التقارب لم يكن كافياً في مقابل التحديات التي تواجه الدول الغربية، وفي معظم القضايا لم يحصل الفرنسيون على أي تنازل، لكن أحداً لم ينجح في هذا الجهد حتى الآن. ففي الاتفاقية النووية الإيرانية مثلاً، كان ترامب مصمماً على الانسحاب من الصفقة رغم مساعي الحلفاء وحتى بعدما عرض ماكرون صفقة جديدة لا يمكن دحض منطقتها.

كانت تأثيرات هذا الانسحاب أكثر من مخيبة للآمال للفرنسيين، فلم يقتصر فشل عرضهم في منع ترامب من الانسحاب من الصفقة الإيرانية بشكل نهائي، دون أي نوع من المراعاة للحلفاء الأوروبيين، بل أيضاً شرعنت وجهات نظر متشددية الإدارة من خلال الإقرار ضمناً بأن القضية

النوعية لا يمكن التعامل معها بشكل مستقل عن سلوك إيران الإقليمي. ولأن عرض الفرنسيين جاء عشية خروج الولايات المتحدة من الاتفاق، فإنه غير موقف فرنسا الذي كان ثابتاً، من خلال التشكيك بمضمون الاتفاق بينما كان لا يزال قيد التنفيذ.

كان انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية الإيرانية مجرد بداية لسلسلة من القرارات والمواقف المعطّلة التي اتخذها الرئيس الأميركي، كالهجمات المتكرّرة على حلفائه (بريطانيا، ألمانيا) على خلفية إنفاقهما على الدفاع وعلاقتها بالاتحاد الأوروبي، هذا عدا عن الحروب التجارية التي شنتها ضد الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك والصين. إلا أنّ ردّ ماكرون على هذا الانسحاب كان حذراً وقال بأنه "لا ينوي شن حرب تجارية ضد الولايات المتحدة بسبب إيران"، وترك لوزير المالية أمر انتقاد الأميركيين حين تابع هو المحادثات مع ترامب.

إن المقرّبين من الرئيس الفرنسي يستشعرون مدى إحباطه من توقيع 6 دول فقط لبيان مجموعة الـ 7. وأشار أكثر من مرّة بعد صيف 2018 الحافل إلى الأحادية والانعزالية الأميركية التي تقوّض "التعددية المعاصرة". تبقى البرغماتية سيدة الموقف، ولا يستطيع ماكرون إخفاء خطئه الذي يقع في تقيده بنوعية العلاقة الثنائية التي رسمها مع الولايات المتحدة حيث تقوم بتجاهل مصالح حلفائها ومعاملتهم كخصوم.

تحقق من الواقع

يشبّه ماكرون حواراته مع ترامب بتحضير النقانق، التي بغضّ النظر عن طريقة صنعها المثيرة للاشمئزاز، طعمها محبّب ولذيذ. لكن إيجابية النتائج هنا غير مضمونة أو واضحة، وهكذا تصبح فرنسا أمام ثلاث حقائق: أولاً، أنّ ترامب أصبح خصماً سياسياً للاتحاد الأوروبي؛ ثانياً، لا إصلاح في عهد ترامب والعلاقات بين جانبي الأطلسي تزداد سوءاً؛ ثالثاً، الاستراتيجية الفرنسية للانخراط البراغماتي استنفذت نفسها وتحتاج لإعادة تقييم.

تحتاج فرنسا وحلفاؤها إلى التكيف مع الواقع الجديد لقوة عظمى غير مقيّدة، وعالم يفترس فيه القوي الضعيف. ويعتبر ترامب أن أسلافه - أوباما على وجه الخصوص - كانوا مترددين في استخدام القوة الكاملة أميركا، وبالتالي لم يحققوا إلا نتائج دون المستوى. وفي إطار رؤية صفرية للسلطة يقوم الرئيس الأميركي بشنّ حملة ضغط في جميع الاتجاهات، مبنية على التصعيد السريع والعدائي والمهادنة في آن للحصول على مساحة جديدة للمناورة لكي يتوصّل إلى صفقات أفضل. وبالنظر إلى المفهوم الضيق للمصلحة الوطنية الأميركية نجد أن ترامب لا يحتاج إلى حلفاء، حتى الأوروبيين منهم.

إن المستشارين الذين يحيط ترامب نفسه بهم يُسهمون في بناء نظام أكثر ملاءمة للولايات المتحدة يسعى للهيمنة في عالم هوبزي (أناني وغير مقيّد بضوابط أخلاقية). وقد تبنت الإدارة الأميركية عدة مواقف تضر بمصالح الدول الأوروبية حتى أصبحت في نظرهم "قوة عالمية مارقة" غير جديرة بالثقة وتولّد الفوضى، ففي الشرق الأوسط فقدت الولايات المتحدة سمعتها كوسيط، وأي حرب اقتصادية مع الصين ستثير أزمة اقتصادية عالمية، ورفض الاتفاق النووي الإيراني قد يشعل الحرب.

والغوص في سياسة "أميركا أولاً" يُظهر عداً أميركا للمؤسسات التي توفر الأمن والاستقرار لأوروبا وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، وتعاملها مع حلفائها الأوروبيين كأعداء. في هذا السياق يأتي فرض التعريفات على الصادرات الأوروبية وتطبيق العقوبات على هذه الدول أيضاً، (إذا لم تعجبها خيارات السياسة الخارجية لهذه الدول، كالتعامل مع إيران).

وبعد سلسلة المواقف الكارثية التي اتخذها الرئيس الأميركي في تموز عام 2018 أصبحت أميركا بمثابة حليف فعلي لروسيا في إضعاف الأوروبيين على الضفة المقابلة من الأطلسي، تماشياً مع قوميتها السيادية وعدائهما للنظام المتعدد الأطراف.

والأسوأ من هذا أن أجندة الرئيس ترامب ليست فقط غير متوافقة مع المصالح الأوروبية، لا بل تناقضها، فهو خصم سياسي نشط للاتحاد الأوروبي لاعتقاده بأن الهدف من إنشائه كان الاستفادة من بلاده. كما لا يُخفي عداًه للدول الأوروبية خاصة بريطانيا وألمانيا، حيث احتفل بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى استهدافه المستمر لألمانيا والمستشارة ميركل بشكل خاص.

في تسعينيات القرن الماضي كانت الولايات المتحدة تسعى لتوسيع الاتحاد الأوروبي على قاعدة إرساء الاستقرار في أوروبا، لكن اليوم اختلف الوضع وأصبحت الأيديولوجية السياسية التي أوصلت ترامب للسلطة تهدد وجود الاتحاد الأوروبي والمساعي السيادية داخله. وفي حين يرفض المسؤولون الأميركيون تدخّل روسيا والصين في القارة الأوروبية يجب الاعتراف بالضرر الذي ألحقه الرئيس الأميركي الذي يتدخّل بشكل روتيني في أوروبا.

يقول السفير الفرنسي السابق في الولايات المتحدة بيار فيمون: "الأوروبيون يدركون ببطء أن الولايات المتحدة تريد تدمير النظام الذي يعتمدون عليه. هذه الحالة يجب أن تعزز وعي الأوروبيين بالضرورة الملحة للحصول على استقلال استراتيجي عن الولايات المتحدة التي تستخدم بشكل متزايد ترابطها الاقتصادي والعسكري مع أوروبا كسلاح للهيمنة أو كأداة في

منافستها القوى العظمى. من هنا يأتي دور فرنسا لتشجيع الدول الأوروبية للعمل معاً لصد الاعتداءات التسلطية، بما فيها تلك الممارسة من قبل الولايات المتحدة.

الوقت لإعادة التوازن

إن مراوغة ماكرون في سياسته مع ترامب تقلق الدبلوماسيين الفرنسيين، ففرنسا تحتاج إلى الولايات المتحدة في العديد من المجالات وخاصة في عملياتها العسكرية في أفريقيا، كما أنه لا يوجد بديل أفضل من الحفاظ على قنوات الاتصال مفتوحة مع الأميركيين.

إن حجة الاعتماد على الولايات المتحدة يشوبها التناقض، حيث أنه من الصحيح بالتأكيد أن فرنسا تعتمد على الدعم اللوجستي الأميركي وتشارك واشنطن المعلومات الاستخبارية لعملياتها العسكرية في أفريقيا، لكن ما هي الفائدة من السياسة الديغولية للاستقلالية في العمل إذا كانت ممارسة فرنسا لهذه السياسة تجعلها عرضة للاعتماد على أولئك الذين يدعمون أعمالها؟ لطالما تعاونت الولايات المتحدة وفرنسا في عدّة مناطق كالمشرق العربي اليوم وسابقاً في أفغانستان، إضافة إلى التعاون الأمني المتبادل الذي يتخطى منطقة الساحل. (دعم لوجيستي أميركي وتقاسم المعلومات الاستخباراتية للعمليات العسكرية في أفريقيا).

إن تكلفة البقاء على الوضع الراهن باتت باهظة أكثر من تكلفة اعتماد استراتيجية جديدة، وقد بدأ الرئيس ماكرون خسارة رأسماله السياسي في الداخل، وقد يخسره في الخارج أيضاً. ويجب على فرنسا أن ترفض لعب دور الحليف المثالي الداعم في كل الأحوال بنظر الولايات المتحدة، والأبله المفيد الذي لا يستطيع الدفاع عن منظمة عمرها 70 سنة تعتمد عليها أوروبا لتأمين رفايتها وأمنها. من هنا يظهر وجوب إعادة النظر في سياسته وتقييمها من جديد، دون أن تنتهج سياسة أخرى عدوانية تجاه الولايات المتحدة قد يكون لها تكاليف باهظة الثمن خاصة مع وجود رئيس مزاجي.

يجب أن يتضمن نهج فرنسا تجاه أميركا ترامب عملية توازن دائمة بين المصالح والمبادئ. وبذلك تركز الاستراتيجية الفرنسية للتعامل مع أميركا ترامب على توحيد وتمكين أوروبا، وخلق مسافة معينة عن الرئيس الأميركي، والحفاظ على المؤسسات من خلال الإصلاح والابتكار، والإبقاء على الباب مفتوحاً لعلاقة نافعة مع الولايات المتحدة.

تمكين أوروبا

يجب أن تكون وحدة أوروبا أولوية بالنسبة للدول الأوروبية، خاصة في ظل البركسيت والنزاعات حول السياسات الاقتصادية والهجرة، إضافة إلى وجود حالة من عدم الاستقرار بين الحلفاء عبر الأطلسي واحتمالات الانقسام بينهم، ومحاولة بعض الدول كألمانيا وبولندا القيام بمفاوضات منفردة مع الولايات المتحدة بالرغم من تحفظ الحلفاء بشأنها.

تعتبر فرنسا الدولة المناسبة لتوفير الحيوية والتصميم للمخيم الأوروبي؛ فماكرون يهيمن على المجال السياسي في بلاده وقيادته ناجحة للإليزيه، مما يجعله يتحرك بخفة ومرونة وبذلك يبرز كمنصة وسيطة مقبولة للعديد من الحكومات في أوروبا، ما عدا المحور الروماني الهنغاري. ويجب على فرنسا، بالشراكة مع أقرانها الأوروبيين، أن تقود المعركة على عدد من الجبهات:

• الحصول على تفويض شعبي

في الانتخابات البرلمانية الأوروبية المقبلة عام 2019 ستحاول القوى القومية أن تكون هي الأقوى في مقابل القوى التقدمية، التي سيتعين عليها إعادة التأكيد على دور الاتحاد الأوروبي باعتباره حصناً ضد كل أشكال الشعبوية، المحلية منها والأجنبية، وضد القوى القومية، والقوى العظمى المنافسة.

• إنشاء خطوط حمراء

يمكن للرئيس ماكرون أن يساعد في تسهيل النقاش بين القادة الأوروبيين حول ما يشكل "خطوطاً حمراء" بالنسبة لهم فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأميركية، وبالأخص تدخل هذه الأخيرة في ظل ترامب بالشؤون الداخلية الأوروبية بطريقة غير مبررة تؤثر سلباً على هذه الدول.

• تفضيل ثقافة الوحدة

إن فرنسا مناسبة من الناحية المؤسسية لرفع الوعي حول التحديات الأمنية العالمية بين جيرانها، خاصة بعد مغادرة المملكة المتحدة للاتحاد الأوروبي وبقاء مقعد واحد دائم فقط في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) ينتمي إلى الاتحاد الأوروبي. باستطاعة فرنسا إطلاع الأوروبيين على مسائل السلام والأمن عندما تجري مشاورات أو مناقشات على مستوى الاتحاد الأوروبي بشأن القضايا المطروحة في مجلس الأمن. كما يجب العمل مع الأعضاء غير الدائمين المستقبليين في المجلس (مثل ألمانيا وبلجيكا وبولندا) وهذا يعزز ثقافة التعاون والتشاور بين الأوروبيين بشأن المسائل العالمية. (الحوكمة العالمية، التنمية المستدامة، السلام

والأمن في الأمم المتحدة، منظمة حلف شمال الأطلسي، مجموعة السبع، مجموعة العشرين، مؤسسات بريتون وودز المالية العالمية)

خلق مسافة

يجب أن يكون موقف فرنسا من قضايا الأمن والتجارة التي تخلق توترًا في المجتمع الأطلسي واضحًا للجميع وبالأخص لأميركا. يظهر ذلك من خلال تقليصها البعد العاطفي المقرون بتوضيح المواقف الفرنسية بثبات أكبر:

• تبريد العلاقة

رغم قدرة ماكرون على محاوره الجميع، من المعارضين الشعبويين إلى نظرائهم الاستبداديين كون هذه القدرة جزءًا من الحمض النووي السياسي لماكرون، إلا أن المودة الشخصية بينه وبين ترامب تظهر بشكل غريب وفي غير محلها. وبما أن قرب ماكرون من ترامب لم يؤت ثمارًا كثيرة قد تكون العلاقة الأقل قربًا أكثر فائدة على المدى الطويل.

• صياغة سردية مضادة لترامب

لدى الرئيس ماكرون عدة مناسبات قادمة يمكن من خلالها أن يواصل تحديد طموحاته من أجل "تعددية قوية"، ويبرهن أهمية التعاون الدولي للدفاع عن السلام والأمن، ويقف في وجه القومية والأحادية التي دافع عنها نظيره الأميركي. (منتدى باريس للسلام 2018، الذكرى السنوية السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في كانون الأول/ديسمبر 2018، والذكرى المئوية لمنظمة العمل الدولية في عام 2019).

التكيف مع الواقع

إن جميع المؤسسات العالمية التي تم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية كانت تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي والحد من السلطة الفردية للدول. ورفض الولايات المتحدة المشاركة في هذه المنظمات يؤثر على فعاليتها، باعتبارها، أي أميركا، القوة العظمى الوحيدة في العالم. من هنا يجب على الفرنسيين، إلى جانب الأوروبيين، تكيف مقاربتهم مع القوة العظمى الأميركية:

• إصلاح المؤسسات القائمة

اقترح البعض تعليق عقد اجتماعات الدول الأطلسية، من أجل تجنب اضطرابات مع ترامب، أو على الأقل سوف يتوجب على الأوروبيين وغيرهم من الحلفاء الأعضاء في مؤسسات متعددة على الابتكار لحماية هذه المؤسسات. ويمكن لفرنسا أن تبذل في طرح صيغة غير إلزامية

للمناقشة، فيختار أعضاء مجموعة السبع المشاركة في مناقشات محددة على أساس استعدادهم للتنازل، دون الحاجة إلى تأييد جميع الأطراف أو نقض المناقشات بشكل كامل.

• تنوع الشراكات

الولايات المتحدة هي شريك فريد في جميع مجالات المصالح للأوروبيين واستبدالها ليس خيارًا، لكن الأوروبيين يحتاجون إلى التوسع إلى ما وراء المجتمع الأطلسي والتواصل مع شركاء جدد، ويمكن دعوة ضيوف للمشاركة في قمة مجموعة السبع مثل الهند، البرازيل، جنوب أفريقيا. كما أن المفاوضات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وآخرين هي أداة فعالة في هذا المجال.

• تقديم جدول أعمال إيجابي للتعاون

لقد عرض الرئيس ماكرون مرارًا وتكرارًا مناقشة ممارسات الصين التجارية مع الولايات المتحدة لكنه كان يواجه بالرفض من قبل الرئيس ترامب. ومع ذلك لا يوجد سبب يمنع الأوروبيين من توسيع نطاق العلاقات عبر الأطلسي. لدى فرنسا القدرة على تقديم مقترحات الإصلاح في منظمة التجارة العالمية (WTO) بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي، لإطلاق مناقشات حول التحدي الأمني الذي تمثله الصين على حلف الناتو، أو اقتراح تنظيم الضرائب على الصناعة الرقمية في مجموعة الدول السبع.

إشراك أميركا

أدرك الدبلوماسيون الأوروبيون منذ بداية عهد ترامب أن الرئيس قد يناقض حواراتهم في واشنطن في أي وقت وأنه من الصعب توقّع خطواته القادمة. لكن هذا يعني أن تركيز الجهود لا يجب أن يكون على مصدر التعطيل فقط:

• إشراك الكونغرس

يجب على فرنسا وأوروبا مواصلة تحسين برامج توعية أعضاء الكونغرس والتأكد من عدم معارضتهم الاتحاد الأوروبي في سياق الحروب التجارية.

• الانخراط في كل مجالات الحياة الأميركية

تمثل الشركات والجامعات والولايات والمجتمعات المحلية شركاء قيّمين للأوروبيين، لذلك يجب حماية الكثير من شبكات الاتصال بين القارتين من خلال تشجيع الاستثمارات المتبادلة والتبادلات والنقاشات باستمرار.

• إرسال رسالة

تمر الولايات المتحدة بفترة سياسية متأرجحة وغير ثابتة بشكل لا يصدق، وقد تتغير المواقف تجاه الحلفاء الأوروبيين بشكل جذري مع تغيير الإدارة الأمريكية. إذًا، لماذا يعارضون ترامب عندما يتجاوز بحقهم؟ لماذا لا ينتظرون انتهاء عهده؟ الجواب هو أن الأوروبيين بحاجة إلى إرسال رسالة إلى جميع الأميركيين، إلى هذه الإدارة، وإلى من ي خلفها بأن الحلفاء الأوروبيين سيتعاملون بتلكو مع الأولويات الأمريكية عندما تتم معاملتهم بسوء، وسيكونون متّحدين وحازمين عندما تكون مصالحهم مهدّدة، لكنهم سيكونون مستعدّين أيضًا للتعاون من جديد عند عودة ولايات متحدة أكثر تعاونًا.

الخلاصة: الموازنة إلى الأمام

وبما أن سياسة ترامب الخارجية لا تُظهر أي علامة على الاعتدال، بدأ الأوروبيون يدركون حقيقة أن الولايات المتحدة ليست بوارد التخلي عن أوروبا أو الاتفاق على الاختلاف مع الأوروبيين، بل هي تسعى لاستخدام الاعتماد المتبادل غير المتكافئ لمحاولة إملاء السياسة الأوروبية من خلال التكتيكات القهرية.

وفي الوقت نفسه يبدو أن تحدي الترابية لا يمكن التغلب عليه، تمامًا كما نقاط ضعف أوروبا. إن نزع السلاح الطوعي لمعظم القارة يجعل الأوروبيين يعتمدون بشكل كبير على الضمانات الأمنية الأمريكية. يكره الأوروبيون من أوروبا الشرقية والوسطى أن يختاروا بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مع تزايد التهديد الروسي، وزيادة الاعتماد على الأسواق الأوروبية، مما يشكل خيارًا أكثر صعوبة مما كان عليه الحال عام 2003. كما أن كل أوروبا مشغولة بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وبأزمة منطقة اليورو والمهاجرين التي تلوح في الأفق، وبالقوى القومية التي تكتسب المزيد من القوة. لا شيء يدعو للحماس لفكرة اتحاد أوروبي بنمط فرنسي.

مع ذلك سيتعيّن على فرنسا وبقية أوروبا إيجاد طريقة لتحقيق التوازن في علاقة متزعزعة للغاية. بالنسبة لفرنسا، سيعني ذلك الموازنة بين الاعتماد على الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسائل الدفاع والأمن وبين الخلاف العميق حول المسائل السياسية. والأمر الأكثر صعوبة بالنسبة لفرنسا هو الموازنة بين التصرف بشكل أحادي وحاسم من أجل مصلحتها، والتصرف بشكل جماعي ومتأّن من أجل أوروبا.

بالنسبة للأوروبيين، سيعني ذلك الموازنة بين واقع التعدّدية القطبية العالمية المتصاعدة والهيمنة الأمريكية المستمرة. وفي هذا الصدد سيتعيّن على الأوروبيين التكيّف مع القيود التي

تفرضها المنافسة الكبيرة على السلطة واكتساب الاستقلال الذاتي، وحماية أنفسهم من الضغوط الخارجية، في الوقت الذي يدافعون فيه عن القانون والمؤسسات الدولية إلى جانب القوى ذات التوجهات المماثلة (اليابان، أستراليا، كوريا الجنوبية، كندا) حتى تصبح الولايات المتحدة أكثر تعاوناً.

الموازنة تركز على الإيمان والاعتراف بواقع الجاذبية. والمشي على الحبل المشدود عبر الأطلسي يتطلب دماً بارداً وإرادة قوية.

دور الدبلوماسية العامة في خلق تأثير في الشرق الأوسط

سارة علاوي، مركز التقدم الأميركي،
2 تشرين الأول 2018¹

الدبلوماسية العامة للولايات المتحدة وطبيعة خطاباتها في الشرق الأوسط

يُجري هذا التقرير بشكلٍ خاص مقارنةً بين الدبلوماسية العامة التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة والجهود التي تبذلها إيران في سبيل تسليط الضوء على النقاط المبهمة في النهج الأميركي. وفي حين لجأت إيران إلى اعتماد خطاب موحّد وطويل الأمد في المنطقة لم تردّ الولايات المتحدة بأيّ خطابٍ مضادّ ولم تعتمد استراتيجية واضحة لمواجهة المعلومات المغلوطة التي تنشرها إيران ضدها.

هيكلية الدبلوماسية العامة وأنشطتها

لعلّ أشهر منصّة تمتلكها الولايات المتحدة وتعبّر عن دبلوماسيتها العامة هي قناة الحرّة الناطقة باللغة العربيّة والتي تتخذ من الولايات المتحدة مقرّاً لها. تعمل هذه القناة تحت إشراف شبكة البث الإذاعي في الشرق الأوسط (أم بي أن)، وقد واجهت منذ انطلاقتها عام 2004 الكثير من الانتقادات حول برمجتها غير المتطورة وافتقار مدراءها التنفيذيين إلى الخبرة التلفزيونية، عدا عن كونهم غير ضليعين في اللغة العربية. كذلك طالت بعض الانتقادات خطاباً بثته القناة لمدة ساعة ونصف للأمين العام لحزب الله السيّد حس نصر الله من دون أن تُرفقه بأيّ تعليق. لذلك تُعتبر قناة الحرّة منافساً ضعيفاً خصوصاً في ساحة الإعلام العربي، لكنّها تسعى دائماً إلى أن تكون مصدرًا إخباريًا مستقلًا وموضوعيًا. في هذا الخصوص، بدأ رئيس شبكة (أم بي أن) الجديد بطرح أفكار جديدة تخدم هذا المنحى وتطوّر مسيرة القناة، من ضمنها إضافة قسم

¹ Sarah Alaoui, Tired Narratives, Weary Publics :Public Diplomacy's Role in the Struggle for Influence in the Middle East, Center for American Progress, October 2, 2018.

لمقالات الرأي التي تعرض وجهات نظر الكثير من الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمثقفين في الشرق الأوسط. كذلك يلجأ النقّاد في أخبارهم وأفلامهم الوثائقيّة إلى توظيف حس الفكاهة لمحاربة التطرّف، وتُنشر الكثير من القصص حول نضالات المرأة العربية لكسر الأعراف الاجتماعية. كما أطلقت المحطّة مؤخرًا برنامجًا يعالج المواضيع السياسية والاجتماعيّة في الشرق الأوسط من منظور ليبراليّ وكلاسيكيّ. وعلى الرغم من كل هذه المحاولات ووضعها شبه المستقل ينمّ مضمون القناة عن تحيُّز واضح فينظر إليها الجمهور العربي كمنبر للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

بغية استهداف الجمهور العربي اعتمدت الولايات المتحدة مسبقًا على البث الإذاعي العربي لكنّها تتجه اليوم نحو استبدال هذه الوسائل بالمنصّات الإلكترونيّة مع الحفاظ على راديو "سوا" في العراق الذي تعتبره أداةً مهمة للتصدي للتضليل الإيراني المعادي لها. ولا يقتصر عمل هذه المنصات على استهداف الجمهور وحسب بل تعمل على إشراكه في النقاش من خلال قيادة حملات إعلاميّة اجتماعية جديدة تشرك الشباب في القضايا الراهنة لاسيما المتعلّقة بمكافحة التطرّف.

علاوةً على ذلك تنطوي هيكلية الدبلوماسية العامّة للولايات المتحدة على عدّة وكالات مخصّصة للمراسلات ونقل القصّة الأميركيّة، على رأسها مكتب وكيل وزارة الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامّة الذي تتلخص مهمته في إعلام الجمهور الأجنبي عن سياسة الولايات المتّحدة وقيمها الخارجية بالإضافة إلى القيام بالاتصالات الخارجية اللّازمة وإجراء اللقاءات الصحفيّة في الداخل والخارج، والأهمّ تولّيّه الإشراف على ستّة مراكز إقليميّة لوسائل الإعلام. كذلك، تعمل وزارة الخارجية الأميركية على توسيع نطاق السياسة الخارجية للولايات المتّحدة اعتمادًا على المنصات الأنفة الذكر، وتوكل إلى مركز الارتباط العالمي مهمّة مكافحة الدعاية والمعلومات المغلوطة التي تروّج لها المنظمات الإرهابيّة والدول الأجنبيّة لاسيما روسيا وإيران.

في المقلب الآخر، تُعرف الدبلوماسية الأميركية ببرامج التبادل الناجحة التي تقدّمها كبرنامج فولبرايت للباحثين والبرنامج الدولي لقيادة الزوار المموّل من الحكومة الأميركيّة. يُوفّر البرنامج خدمة الترجمة لمشاهديه والمشاركين فيه، لكنّه يعاني اليوم من ضيقٍ مادي مما سيؤثر سلبيًا على الدبلوماسية الأميركية نظرًا لدور هذا النوع من البرامج في دعم النفوذ الأميركي في الخارج، من خلال تسهيل إرسال طلاب ومعلمين ومهنيين أميركيين للدراسة والبحث والزيارة في الخارج وكذلك استقبال آخرين. من ناحية أخرى تُخصّص سفارات الولايات المتحدة في كافة

أنحاء العالم العربي مساحات خاصة للتعريف عن الولايات المتحدة، وذلك في المكاتب والجامعات والمؤسسات مستعينةً بعدد من البرامج والمحاضرات والورش والمطبوعات وموفرّةً فرصاً للتعلّم باللغة الإنكليزيّة ومتابعة الدراسة في الخارج. في هذا السياق نفّذت الولايات المتحدة خلال العام 2016 أكبر برامجها الدبلوماسية في العراق و "إسرائيل" والأراضي الفلسطينية.

السرديات الرئيسية للدبلوماسية العامة الأميركية

القيم المشتركة

تنطوي القيم المشتركة على مبادئ الديمقراطية والمساواة والانفتاح والحرية وحقوق الإنسان. واستناداً إلى استطلاعات الرأي لا تكمن مشكلة الشعب العربي مع هذه القيم بل مع افتقار سياسة الولايات المتحدة إلى الشعبية. بالتالي يجب لفت النظر إلى أن الفجوة بين الخطابات الأميركية القائمة على أساس هذه القيم من جهة والسياسات المطبّقة على أرض الواقع من جهة أخرى، تقلل من شأن تأثير الدبلوماسية العامة الأميركية في المنطقة وتضفي مصداقية على الرؤية الإيرانية المناهضة للإمبريالية والمعادية لأميركا. لكن مع دخول عهد الرئيس ترامب لم يعد يُعمل بهذا النوع من الخطابات.

سياسات الولايات المتحدة

تسعى الولايات المتحدة إلى توضيح سياستها في المنطقة وتعزيزها، وتشمل أولوياتها مكافحة الجماعات المتطرّفة ودعم وسائل الإعلام الحرّة وتعزيز المجتمع المدني وسيادة القانون وضمن سلم طويل الأمد مع "إسرائيل". لكن استلام ترامب زمام الأمور أدى إلى سلسلة من التغييرات المثيرة للجدل في السياسة الأميركية، بما في ذلك نقل السفارة الأميركية في القدس وقطع المساعدات عن الفلسطينيين بالإضافة إلى تحالفاته مع الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، وقد أضعف ذلك مصداقية الولايات المتحدة أمام الشعب العربي.

النموذج الأميركي

صحيح أن الجمهور العربي لا يُحبذ السياسة الأميركية لكنّه ينظر بإيجابية إلى النموذج الأميركي لا سيّما المتعلّق بالتعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. ويُمكن المضيّ قُدماً في هذا النوع من الخطاب عن طريق إرساء برامج التبادل والتعاون المشترك، علاوةً على دعم المراكز الثقافية والمنصات التي تنقل الصورة الأميركية وتركيز الحوارات بين الثقافات على صعيد الرعاية الصحيّة وريادة الأعمال والمشاركة المدنيّة.

التقويم

في الوقت الراهن يخطو وزير الخارجية الأميركية خطوات جريئة في إطار الدبلوماسية العامّة، فقد لجأ إلى استعمال شتّى وسائل الإعلام ويخطط لإطلاق قناة تلفزيونية تبث باللغة الفارسية، كما أنه يتطرق في خطابه إلى الحديث عن قضية المرأة الإيرانية الأمر ويعتبر المشككون أن هذه الاستراتيجية تساعد على تغذية مخاوف النظام الإيراني من أميركا. وإذا عدنا إلى الماضي يتبيّن لنا أن الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما قد وضع مسألة الوصول إلى الجمهور العربي على سلّم أولويّاته، وقد تجسّد ذلك في خطابه وعلى رأسها خطاب القاهرة عام 2009 الذي رفع من قوة أميركا وإمكانيّاتها. أمّا اليوم فكل ما يمكن أن تُحقّقه الدبلوماسية العامّة الأميركية من ناحية التعامل مع الجمهور العربي والإسلامي مهدّد بخطابات الرئيس ترامب وأعماله، هو الذي ما انفكّ يشوّه صورة المسلمين كلّما سنحت له الفرصة فيدعو إلى مراقبتهم ويمنع السفر إلى الولايات المتحدة من عدّة دول ذات أغلبية مسلمة ويقطع المساعدات عنها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي الأميركي.

في الإطار عينه لا تُكثّف الولايات المتحدة جهودها لتحسين صورتها في الخارج وتضعف كل الخطابات التي قوامها القيم. ومن المعلوم أن الولايات المتحدة تحترم حرّية الصحافة وحرّية التعبير لكن الرئيس ترامب يُبدي صورةً مغايرة في هذا الخصوص فيهاجم بانتظام وسائل الإعلام الأميركيّة ويعتبرها العدو اللدود له. كما يوجه دائماً خطابات لا تليق به توصف بالناابية وينعت المهاجرين والأجانب بتجار المخدرات والمجرمين والمغتصبين. من جهة ثانية، إن تركيز الولايات المتحدة جلّ اهتمامها بشكلٍ حصريّ على إيران يحول دون تركيز واشنطن على القضايا الأخرى التي تهم الجمهور في المنطقة ويعقّد قدرتها على الحوار أو المشاركة المستدامة داخل المنطقة. ثم إن الخطاب الذي ينتقد تجاوزات إيران لحقوق الإنسان ولكنه يتجاهل ارتكابات الحلفاء سيبدو للبعض أنه خطاب فنوي ومنافق.

على الرغم من كل ما سبق لا يزال بإمكان الولايات المتحدة أن تنتهج خطاباً إيجابياً من شأنه أن يلقي صدى لدى الجمهور العربي، قوامه تسليط الضوء على كونها غير منزهة عن الأخطاء مع التأكيد على مرونة مؤسساتها وسيادة الديمقراطية وحكم القانون فيها. فحوى هذا الخطاب أن أميركا نموذج غير مثالي لكنه يسعى دائماً إلى تطوير إمكانياته وتحسينها.

توصيات لصانعي القرار السياسي في الولايات المتحدة

يتضح جلياً أنّ الحكومة الأميركية الحالية لا تعير اهتماماً كبيراً لمسألة اللجوء إلى الدبلوماسية العامة في التعامل مع الجمهور العربي، ومن غير المتوقع أن تغير سياستها لمعالجة المخاوف الراهنة كالفقر والبطالة والفساد الحكومي. أمّا إذا ارتأت الولايات المتحدة أن تنخرط في خصم الأوضاع العربية فعليها اتباع التوصيات التالية:

- تعيين وكيل متفرغ للدبلوماسية العامة والشؤون العامة، مهمته الإشراف على جميع علاقات الولايات المتحدة في الأوساط الأجنبية.
- تشكيل فريق مشترك بين الوكالات كجزء من مجموعة العمل الإيرانية التي تركّز بشكلٍ أساسي على التنافس مع الدبلوماسية العامة الإيرانية في الشرق الأوسط والوقوف في وجه الخطابات المناهضة للولايات المتحدة.
- العمل على تغيير طريقة تفكير الولايات المتحدة لجعل المصالح الأميركية والعربية المتبادلة - بما في ذلك التعليم والازدهار الاقتصادي واحترام حقوق الإنسان والقيم المشتركة للتعددية والتسامح - من ضمن مقوماتها الجوهرية.
- التصدي للمعلومات الإيرانية المغلوطة من خلال مواجهتها بالوقائع والمعلومات الصحيحة وإثبات العكس. في هذا الإطار ينبغي على الولايات المتحدة أن تلتفت الانتباه إلى قضايا مثل الفساد الإيراني لكن أن تفرّق بين الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني وأن تتفادى الخطابات النارية التي تحطّ من شأن الإيرانيين.
- الالتزام بسياسة عدم التسامح مطلقاً إزاء البيانات والخطابات المتعصبة والمعادية للإسلام سواء داخل البلاد أو خارجها.
- مضاعفة الجهد المعنوي والمالي للمنخرطين في مجال الدبلوماسية العامة الأميركية في العالم العربي.
- الحؤول دون إضفاء النبرة الطائفية الملتهبة على شتى الخطابات وجعل حلفاء الحكومات العربية يسيرون على المنوال ذاته.

- اغتنام الفرص لتهدئة الصراعات القائمة في كل من سوريا واليمن بما في ذلك مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين ودعم الاستقرار في البلدان المجاورة. سيعالج ذلك فجوة كبيرة في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ويسلط الضوء على إمكانية الولايات المتحدة أن تلعب دورًا مهمًا في المنطقة.

في الخلاصة، إن القيادة الأميركية لا تلقى اليوم تأييدًا عالميًا وتعيق بالتالي التأثير الأميركي وتمثل عقبة أمام السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، لكن هذا لا يعني خسارة الولايات المتحدة على الجبهة الشعبية، فما زال خصوم الولايات المتحدة، مثل إيران يشجعون المواقف العربية المعارضة لأميركا ويواجهون نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة من خلال الدبلوماسية العامة التي يعتبرونها أداة لا غنى عنها لسياسة الحكم الفعالة. إذًا، تعمل إيران دائمًا على استهداف الجماهير العربية واستقطابها ومخاطبة مخاوفها أما الولايات المتحدة فلطالما ركزت على التواصل مع الحكومات العربية وصنّاع الرأي على حساب الجمهور والشعب العربي. لكنّ الجدير بصانعي القرار في الدبلوماسية العامة في الحكومة الأميركية أن يولوا اهتمامًا أكبر لنفس المنحى الذي تسلكه إيران والاهتمام بما يفكر به الجمهور العربي من أجل تطوير الطرق اللازمة لمواجهته.

سياسة الولايات المتحدة في سوريا: سبع سنوات من تصفية الحسابات*

فيصل عيتاني، نايت روزنبلت،
المجلس الأطلسي، أيلول 2018¹

هذه الورقة هي بمثابة تحليل لقرارات السياسة الأميركية الرئيسية في سوريا وكيف تطورت نتائج "الثورة السورية". كما أنها تحاول استخلاص الدروس حول سياسة الولايات المتحدة في المنطقة استناداً إلى تصرفاتها فيما يتعلق بالأزمة الجيوسياسية الأكثر حدةً وشدةً في القرن الواحد والعشرين، وتحدد الخطوط العريضة لتحديات السياسة الرئيسية في سوريا وتختتم بخمسة مبادئ سياسية لانخراط الولايات المتحدة في سوريا والمنطقة.

لقد تخلت الولايات المتحدة عن سياستها لتعزيز الديمقراطية العدوانية في الوقت الذي اندلعت فيه الاحتجاجات السورية في عام 2011 ولم يدرك السوريون ذلك بسرعة مما أدى إلى الوقوع في أخطاء عديدة. يمكن للسوريين تفسير سبب فشل ثورتهم، لكن الولايات المتحدة كانت هي الفاعل الدولي الذي يملك قدرة كبيرة على تغيير الأحداث في سوريا. وقد صرح الرئيس أوباما بأن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة بـ "الحكومات التي تعكس إرادة الشعب"، لكنه شدّد أيضاً على أنه "لا يمكن لأي نظام حكومي ولا يجب أن يفرض على أمة واحدة من قبل أي دولة أخرى". وكان الحظ السيئ حليف السوريين، لأنهم أطلقوا ثورتهم في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تنحرف فيه عن عقيدة السياسة الخارجية الأساسية للولايات المتحدة من حيث النزعة الدولية الليبرالية، ودور الولايات المتحدة كمنفذ لهذا النظام.

* تعريب فاطمة عباس

¹ Faysal Itani and Nate Rosenblatt, US Policy in Syria: A Seven-Year Reckoning, the Atlantic, Issue Brief, September 2018.

بالإضافة إلى ذلك أدى ظهور تنظيم داعش والجماعات المرتبطة بالقاعدة إلى إزالة أي مرونة بقيت في سياسة الولايات المتحدة تجاه سوريا. لهذا السبب قررت الإدارة أنه يجب هزيمة داعش بأسرع ما يمكن وبأقل قدر من المخاطر على الأفراد الأميركيين. ولن تؤدي أي جهود مناهضة للنظام إلا إلى تشتيت معارك مكافحة الدولة الإسلامية وتعقيدها. ولم تعالج حملة مكافحة داعش أيًا من المجالات الرئيسية للخلاف في الحرب السورية. وفي أعقاب هزيمة داعش ظهرت أربع جبهات إلى جانب جبهة جديدة حاسمة.

1. **النزاعات المستمرة بين القوات الكردية والتركية والعربية: إن أقرب حليف للولايات المتحدة في سوريا هو ميليشيا كردية ذات أهداف انفصالية بحكم الواقع. إن أهدافها السياسية لا تقوّض فقط سياسة الولايات المتحدة من أجل سوريا موحدة ولكنها تهدد أيضا العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا.**

2. **محاولات النظام لتعزيز النصر: منذ أن حوّلت مسار الحرب لصالحها في عام 2015 خططت الحكومة السورية لتعزيز مكاسبها بهدف منع أي معارضة مستقبلية من خلال العمل العسكري العقابي والتهجير القسري وذلك من خلال إتباع حملة "التجويع أو الاستسلام"، واستعادت السيطرة على مناطق المعارضة المكتظة بالسكان.**

3. **إدلب، ساحة معركة نهائية للمعارضة المسلحة: تستفيد قوات المعارضة المناهضة للأسد في إدلب من المنطقة الوعرة في المنطقة الشمالية الغربية ومن الديموغرافيا السنية والمناهضة للنظام. نتيجة لذلك قد لا تتم هزيمة المعارضين هناك بسهولة. إلا أنها غير موحدة بحيث تشمل المواجهات الداخلية بشكل رئيسي بين تنظيم "تحرير الشام" المرتبط بالقاعدة من جهة (سابقًا جبهة النصرة)، ونور الدين الزنكي وأحرار الشام من جهة أخرى.**

4. **مصير الجنوب السوري؟ إن وجود حزب الله يشكل خطرًا كافيًا على "إسرائيل" يتم تزويده بأسلحة إيرانية جديدة يمكنها الوصول بسهولة إلى تل أبيب. فمن ناحية، لا بد من نقل الأسلحة الإيرانية إلى حزب الله ما دام النظام المؤيد لإيران يسيطر على الحدود السورية اللبنانية فبإمكان إيران تسليح حزب الله بأسلحة تسمح له بتأمين مكاسبه في لبنان وسوريا. من ناحية أخرى، بالنسبة لـ "إسرائيل" من غير المقبول نقل قدرات أسلحة جديدة وعمق استراتيجي إيراني جديد في سوريا. ومن خلال حماية**

النظام السوري بتكلفة مباشرة بسيطة يمكن القول إن إيران هي الرابح الأكبر في الحرب السورية. هذا التوازن الجديد للقوى في المنطقة جعل الحرب مع "إسرائيل" أكثر احتمالاً.

انعكاسات - دور الولايات المتحدة في سوريا منذ عام 2011

إن انتقاد الدبلوماسيين وصُناع القرار بات أمراً سهلاً في الآونة الأخيرة ويرجع ذلك لأخطائهم المرتكبة إزاء سوريا وبسبب استنادهم إلى فرضية أن الولايات المتحدة لا يجب ولا يحق لها تشكيل صراعات خارجية خاصةً في الشرق الأوسط. وقد شكل هذا خروجاً عن المعتقدات السائدة التي تؤكد المنافع الواضحة لحماية الحلفاء وتقليص أرباح المنافسين القدامى أمثال إيران وروسيا. في أول سنتين من "الثورة السورية" أدت غريزة تجنب التعقيدات الإقليمية إلى ادعاءات خاطئة حول قُدرات ونوايا النظام السوري، وأدّت هذه الادعاءات إلى تقليل تأثير الحرب في سوريا على المنطقة والعالم. كما أضعفت هذه الادعاءات الأولية فرصة دعم الثورة السورية بطريقة قد تكون نتائجها بناءة.

على المدى البعيد، انبثق هذا السلوك من خليط بين الإيمان بالنظام الدولي القائم على القواعد، والنفور من التدخل العسكري الأحادي الجانب ما أضعف فكرة لجوء الولايات المتحدة إلى لغة القوة والإكراه، التي من شأنها تغيير سلوك النظام السوري أو استخراج تنازلات سياسية منه. إذا كانت الولايات المتحدة ستستخلص دروساً من قراراتها أثناء الثورة السورية فمن غير الممكن أن تكون راضية بالقول إنه لا توجد خيارات أفضل مما فعلت.

انعكاسات - دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

إن الجدل الأهم حول دور الولايات المتحدة في سوريا لا علاقة له بالصراع وكل ما يتعلق بالدور الذي تتصوره الولايات المتحدة لنفسها في المنطقة. على الرغم من وجهات النظر المختلفة تجاه إيران فإن إدارتي أوباما وترامب تشتركان في شكوك عميقة ومستمرة حول قدرة الولايات المتحدة على تشكيل الشرق الأوسط. كلاهما يتفق على أن القوة الأميركية محدودة في المنطقة فيما وراء حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة: مكافحة الإرهاب، وضمان تدفق الهيدروكربونات، وضمان أمن "إسرائيل". ودائمًا ما يتحدث كل من الرئيسين عن الدروس التي يتعلمونها مما يسمّى "الحروب المشؤومة" في العراق وليبيا. ومع ذلك لا يزال الشرق الأوسط المكان الوحيد في العالم الذي يعاني من عجز كبير في الشرعية السياسية. وتنتشر الصراعات والمتمردون في عالم مترابط حيث يمكن للحكومات القائمة على

الخوف والإكراه والوحشية أن تنتهي بسبب العنف، ولا سيما في الشرق الأوسط. وعندما تسنح الفرص لتغييرها بدعم محلي قوي، هل من المصلحة الوطنية الأميركية تجاهلها؟

إن درس العراق ليس أن الولايات المتحدة لا تستطيع بل لا ينبغي عليها أن تسعى إلى لعب دور جوهري في تشكيل المنطقة، بما في ذلك الأوضاع الشبيهة بسوريا. في المقابل، إن ما يتطلبه الدرس هو وجوب بقاء الولايات المتحدة نشطة ومشاركة في التعلم عن هذه الأماكن وتقييم خيارات السياسة بشكل واضح وعلى أساس مزاياها الخاصة والاعتراف بأن ثورات السكان المحليين والغزو الأجنبي ليسا أمرين متماثلين. كلما أمكن، يجب أن تعكس السياسة الأميركية الصلة بين الشرعية السياسية في دول الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة. بهذا المعنى تعتبر سوريا فرصة ضائعة.

وقد أظهر الصراع مع إيران وروسيا تحدياً أن الولايات المتحدة تعاني من أزمة عميقة كقوة عظمى. ما هو دور الولايات المتحدة الفعلي في الشرق الأوسط؟ إن الإجابة غير واضحة. وفي المقابل، تمتلك إيران حلفاء تسعى لحمايتهم مهما تطلب الأمر. وتصرّ روسيا على أنها تدعم السيادة الكاملة للدول، بغضّ النظر عن الوسائل المستخدمة من قبل حكامها لبدسط وفرض السلطة. وفي الوقت الحالي طلبت الولايات المتحدة من الأسد التنحي، كما ساهم دعمها لبعض مجموعات المعارضين في استمرار الحرب، مما زاد من محنة سوريا عوضاً عن إظهار التزام أميركا في مسار عمل واضح. علماً أن أهداف إيران وروسيا ليست نبيلة، ولكنهما كما يظهر تعرفان ما تريدان دون الحاجة إلى تقديم أي أذار. إذًا ما نوع القوة التي تطمح الولايات المتحدة أن تكونها؟ وما هي القصة المقنعة التي يمكن أن تقولها لمواجهة إيران وروسيا؟

وبالنسبة للولايات المتحدة فإن بوصلتها الأيديولوجية الأكثر موثوقية ورسوخاً هي إيمانها بأن الاستقرار والازدهار السياسيين ينبثقان من موافقة المحكومين، وإلا ستزول الحكومة غير الشرعية في نهاية المطاف. وبالطبع سيكون لدى القوى العظمى دائماً مصالح واسعة تتعارض مع مبادئها، وغالباً ما تتفوق عليها. ولكن في حال لم تقم بأفعال لتحقيق المبادئ فلن يكون هناك سوى القليل من التوجيه أو الفعالية في السياسة، وستتخلى الولايات المتحدة عن النفوذ للأطراف الأخرى التي تمتلك ثقة أكبر وهدفاً أوضح.

دروس للسياسة الأميركية

1. الحذر ضد الأفكار المسبقة حول السياسات: تجلب جميع الإدارات والقادة "أمتعتهم وفلاترهم الخاصة" التي يقيّمون من خلالها الخيارات السياسية. وكانت إدارة أوباما مليئة بأشخاص نافذي الذهن ويستندون في تحليلاتهم إلى الأدلة، ولكن غالبًا ما تتشبث القيادات بمصادقية أفكار مسبقة حول سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، الأمر الذي أضعف عملية اتخاذ القرارات في بداية "الانتفاضة السورية".

2. التكيف: الإدارة التي تكافح أكثر في الشرق الأوسط هي تلك التي تتشبث بالمواقف الدوغمائية بغض النظر عن الظروف. اعتقد جورج بوش أن الولايات المتحدة يجب أن تسقط الديكتاتوريين وأن تثبت الأنظمة الديمقراطية، حتى في حين بدا واضحًا أن ذلك غير ممكن. واعتقدت إدارة أوباما أن على الولايات المتحدة تجنب المشاركة المعقدة في الشرق الأوسط، حتى مع زيادة تكلفة عدم التدخل في سوريا بشكل متزايد.

3. إدارة التوقعات: استمرت إدارة أوباما في الادعاء بأنها كانت ملتزمة بإطاحة بشار الأسد كجزء من عملية انتقال سياسي في سوريا. ومع ذلك كان من الواضح أنه حتى بعد ظهور داعش لم تكن الولايات المتحدة مهتمة بدعم الجهود الرامية إلى إحداث تغيير سياسي ذي مغزى. هذه الفجوة بين الأفعال والطموحات تشوّش أو تنفّر السوريين وتضعف الولايات المتحدة بين الحلفاء في حين أنها تمكّن خصوم الولايات المتحدة.

4. توسيع نطاق جمع البيانات وتحليلها: أوضح الصراع السوري أن هناك أوجه قصور واسعة في الطريقة التي تجمع بها الحكومة الأميركية وتحلل البيانات في الشرق الأوسط. هناك أدوات جديدة صغيرة لتحليل الصراعات المعقدة. وقد أظهرت فرق البحث الصغيرة القدرة على تحديد مجموعات المعارضة السورية وتتبع أنشطتها بتفصيل شديد وبتكلفة منخفضة. إذ لا يمكن للقادة أن يختبئوا وراء عذر عدم المعرفة الكافية عن القضية. هذه الأدوات لفهم الصراعات المعقدة يجب أن تعتبر جزءًا من استثمار أوسع في التعلم عن المنطقة لدى مختلف أجهزة الحكومة الأميركية.

5. عندما تختار جانباً ادعمه: لقد دعمت الولايات المتحدة خيار الانتقال السياسي في سوريا، لكن بدلاً من إعطاء المعارضة وسيلة لفرض هذا الخيار بذلت معظم جهودها للحفاظ على العملية الدبلوماسية. هذا أضعف من موقف الولايات المتحدة في المفاوضات وعقد علاقتها بالمعارضة، التي لم تثق أبداً أن الولايات المتحدة ستتجاوز الدعم المحدود والمواقف الخطابية. يجب على الولايات المتحدة إما أن تختار طرفاً وتدعمه أو تعطي الأولوية للتوصل إلى اتفاق. لكن من خلال محاولة القيام بالأمرين معاً فشلت في كل منهما. في حين لم تواجه إيران وروسيا أي مشكلة من هذا القبيل.

جويل رايبيرن*

نائب مساعد وزير الخارجية الأميركي
لشؤون المشرق

جويل رايبيرن دبلوما سي أميركي يشغل حالياً منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المشرق والمبعوث الخاص إلى سوريا في وزارة الخارجية الأميركية منذ تموز عام 2018. بين كانون الثاني عام 2017 وتموز 2018 كان رايبيرن عضواً في فريق مجلس الأمن القومي الأميركي مشرفاً على ملفات إيران والعراق ولبنان وسوريا. قبل ذلك كان رايبيرن ضابطاً في الجيش الأميركي، وقد نشر عدداً من الكتب والمقالات عن الغزو الأميركي للعراق عام 2003 ونتائجه.

يُعتبر رايبيرن من المقرّبين من الجنرال المتقاعد ديفيد بترايوس، القائد السابق للقيادة الوسطى بالجيش الأميركي والمدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فهو خدم تحت إمرته في القيادة الوسطى في العراق إبان وبعد الغزو¹. بعد أيام على استلام دونالد ترامب مهامه الرئاسية رسمياً بداية عام 2017 أعلن البيت الأبيض تعيين رايبيرن إلى جانب عدد من الضباط السابقين في مجلس الأمن القومي تحت إمرة مايكل فلين مستشار ترامب للأمن القومي الأسبق، ونقلت الصحافة الأميركية أن مهمّة العقيد رايبيرن إلى جانب العقيد ديريك هارفي هي "تطوير السياسية الأميركية حيال سوريا والعراق والمناطق الساخنة الأخرى في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة"².

* إعداد علي مراد، باحث في مديرية الدراسات الاستراتيجية.

¹ Laura Rozen, "The colonels shaping Trump's Middle East policy", Al-Monitor, February 9th 2017.
<https://www.al-monitor.com/pulse/originals/2017/02/trump-white-house-nsc-colonels-middle-east-policy.html>

² Jay Solomon, "Military Brass Fill Donald Trump's National Security Council", Wall Street Journal, Jan. 26, 2017.
<https://www.wsj.com/articles/military-brass-fill-national-security-council-1485478127>

تخرّج رايبيرن من الأكاديمية العسكرية الأميركية في ويست بوينت عام 1992 وانضم مباشرة إلى الجيش برتبة ملازم. عام 2002 حصل على ماجستير في التاريخ من جامعة تكساس، وانتقل للتدريس بقسم الدراسات الشرق أوسطية في "جامعة الاستخبارات الوطنية" حتى عام 2005. عام 2013 حصل على ماجستير في الدراسات الاستراتيجية من "كلية الحرب الوطنية" في واشنطن. خدم رايبيرن في اللواء الثاني بفرقة المشاة الرابعة في الجيش بين عامي 1999 و2000، ثم عمل أستاذًا مساعدًا بقسم التاريخ في الأكاديمية العسكرية الأميركية بين عامي 2002 و2005. عام 2005 انتقل ليعمل ضمن الفريق الاستشاري الخاص بقائد القيادة الوسطى (الجنرال ديفيد بترايوس) حتى عام 2007.³ عمل لثلاثة أعوام حتى 2010 كمحلل استراتيجي للاستخبارات ضمن "مجموعة مبادرات القائد" بالقيادة الوسطى، قبل أن يُعيّن قائدًا للتخطيط في ما يسمّى "فريق العمل المشترك بين الوكالات" (شفافيات)⁴. في خريف عام 2013 تم تكليف رايبيرن من قبل رئيس أركان الجيش الأميركي حينها الجنرال ريموند أودينرو بأن يتراأس فريقًا سمّاه "مجموعة دراسة عملية حرية العراق" لتوثيق حرب العراق وتدوين تاريخها لاستخلاص العبر منها⁵.

يُعتَبَر رايبيرن من الضباط الرافضين للانسحاب الأميركي من العراق، وقد كتب خلال وجوده في الخدمة أكثر من مقال وبحث نُشر في الإعلام الأميركي نظر فيه لضرورة استمرار الاحتلال الأميركي للعراق. ففي عام 2006 كتب مقالًا مطوّلًا تناول فيه تجربة الاحتلال البريطاني للعراق في عشرينيات القرن الماضي، وشبّه فيه التيار الأميركي الداعي للانسحاب العسكري من العراق بأنه يشبه إلى حد التطابق تيارًا ضغط على الحكومة البريطانية للانسحاب من

³ Linked In personal profile, Joel Rayburn.

<https://www.linkedin.com/in/joel-rayburn-22a86a33>

⁴ الوحدة 435 أو ما يُسمى "شفافيات" أنشئت عام 2010 كان أول رئيس لها هو الجنرال أتش آر ماكماستر. مهمتها ضبط الفساد الحكومي في أفغانستان. تتألف من ضباط وعناصر من كل من الجيش وقوات مشاة البحرية والقوات الجوية، بالإضافة إلى مدنيين من وزارة الدفاع ومتعاقدين وأعضاء التحالف الدولي في أفغانستان. تتعاون الوحدة مع قوات الأمن الأفغانية، وقيادة عمليات الاحتجاز التابعة للجيش الأفغاني، وشعبة وزارة الخارجية الأميركية للمخدرات الدولية وإنفاذ القانون، ووزارة العدل الأميركية (بما في ذلك مكتب التحقيقات الفيدرالي)، والقوة الدولية للمساعدة الأمنية، والقيادة المشتركة والقيادة الانتقالية الأمنية المشتركة - أفغانستان.

⁵ The Wall Street Journal, "The Army Stymied Its Own Study of the Iraq War", Michael R. Gordon, Oct. 22, 2018

<https://www.wsj.com/articles/the-army-ordered-an-unvarnished-iraq-war-historythen-let-it-languish-1540220153>

بلاد الرافدين أواخر العشرينيات. يؤمن رايبيرن بأن قرار إنهاء الانتداب البريطاني للعراق بداية الثلاثينيات كان سابقاً لأوانه وأتخذ على عجل، الأمر الذي أدى برأيه إلى إحداث فوضى سياسية وانقلابات لاحقة وأسّس لخلافات طائفية في العراق، ويحدّر من تكرار التجربة مع الاحتلال الأميركي لهذا البلد⁶.

عام 2014 نشر رايبيرن كتابه "العراق بعد أميركا: الأقوياء، الطائفيون، المقاومة". في هذا الكتاب حاول رايبيرن أن يدرس الأحزاب والسياسيين الذين ظهروا على الساحة في العراق منذ الغزو الأميركي عام 2003. استغرق في سرد وقائع من التاريخ العراقي الحديث ليبرّر تحميل القوى السياسية والاجتماعية العراقية الحالية المسؤولية الحصرية عما حصل في البلاد بين عامي 2003 و2009، دون ذكر الواقع الهدّام الذي خلّفه الغزو والاحتلال الأميركي. وفي معرض حديثه عن فصائل المقاومة ذكر أن حزب الله في لبنان انبثق من حزب الدعوة العراقي من خلال المشايخ وعلماء الدين اللبنانيين الذين كانوا يدرسون في العراق. ادّعى أيضاً أن لحزب الدعوة العراقي يداً في تفجيري السفارتين الفرنسية والأميركية في كل من لبنان والكويت واغتيال السفير الفرنسي في لبنان. وتطرّق رايبيرن في كتابه إلى العلاقة القوية التي نشأت بين قيادات وكوادر حزب الدعوة الموجودين في لبنان وسوريا وقيادات من حزب الله اللبناني على رأسهم عماد مغنية والشيخ محمد كوثراني، ويقول إن الأخير هو صلة الوصل بين الحركات الشيعية العراقية وحزب الله.

حدّر رايبيرن في كثير من مقابلاته الصحفية ومقالاته في "معهد هوفر" من الانسحاب الأميركي من العراق من باب أن إيران سوف تغتنم الفرصة لتوسيع نفوذها الإقليمي وتستعمل العراق كقاعدة لإطلاق يدها في المنطقة. وبعد ظهور داعش وسيطرته على أكثر من محافظة عراقية في صيف عام 2014 أتهم رايبيرن في أغلب مقابلاته نوري المالكي والأحزاب والحركات الشيعية المرتبطة بإيران حصراً بالتسبّب بظهور التنظيم نتيجة لسياساتهم – وفق ادعائه⁷.

عام 2013 نشر رايبيرن مقالاً في معهد هوفر تحدث فيه عن حرب قادمة في "تركيا العربية" (سوريا، الاردن، لبنان، العراق). انطلق في مقاله من تنامي قدرات ونشاط تنظيم القاعدة خلال الحرب الدائرة في سوريا، وتوقّع انتقال نسخة من القاعدة إلى الأردن ولبنان. توقّع

⁶ Foreign Affairs, "The Last Exit From Iraq", 2006 March/April Issue.

<https://www.foreignaffairs.com/articles/united-kingdom/2006-03-01/last-exit-iraq>

⁷ The Weekly Standard, "Iraq After America: Strongmen, Sectarians, Resistance", Lee Smith, January 5th, 2015.

<https://www.weeklystandard.com/lee-smith/iraq-after-america-strongmen-sectarians-resistance>

رايبرن أن يشتعل "الهلال الخصيب" في حرب طائفية بين السنة والشيعة يكون طرفاها التنظيمات الشيعية المدعومة من إيران والتنظيمات السلفية وأبرزها القاعدة⁸.

مع بداية ولاية ترامب في البيت الأبيض رُوِّج لرايبرن على أنه من العقول التي عكفت على وضع استراتيجية للقضاء على تنظيم داعش الإرهابي ضمن فريق مجلس الأمن القومي. في تموز 2018، مع تعيينه في منصب نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون المشرق والمبعوث الخاص إلى سوريا في وزارة الخارجية الأميركية، ظهر بشكل أكبر في الإعلام إلى جانب جيمس جيفري المشرف على الملف السوري في الإدارة الأميركية خلال زيارات قاما بها إلى المنطقة تتعلق بالوضع في سوريا وخلال الاجتماعات حول الملف السوري في واشنطن لما يسمى "مجموعة العمل المصغرة"⁹.

أواخر تشرين الأول 2018 زار رايبرن لبنان والتقى عدداً من المسؤولين اللبنانيين من ضمنهم رئيس الحكومة سعد الحريري¹⁰. بعد مغادرته بحوالي أسبوعين انتشرت معلومات صحافية عن فحوى محادثاته مع السياسيين اللبنانيين، وفي التفاصيل أن رايبرن اجتمع بنواب على غداء عمل في أحد مطاعم بيروت وطرح معهم خمس نقاط تتعلق بالوضع السياسي في لبنان ومواجهة حزب الله هي: أولاً، عاد رايبرن إلى انتقاد دور حزب الله في الإقليم ومشاركته في الحرب ضد التكفيريين في سوريا معتبراً أن هذا الدور حمّل لبنان أعباءً. ثانياً، ذكّر بالعقوبات التي فرضتها بلاده، وتلك التي ستفرض على الحزب في المستقبل، وأن أي شخصية قريبة من الحزب وتتعاون معه، بمعزل عن موقعها، ستكون عرضة للعقوبات.

ثالثاً، شدّد رايبرن على أن الولايات المتحدة الأميركية لا ترغب في حصول حزب الله وحلفائه على حصة وازنة في الحكومة المقبلة، بما يظهر وكأن الحزب حصل على مكسب سياسي، معتبراً أن أي تغيير في ميزان القوى الحالي لمصلحة حزب الله وحلفائه، ستكون له تبعات مستقبلية على لبنان، كون الولايات المتحدة تعمل على تقليص نفوذ حزب الله. رابعاً، دخل

⁸ Hoover Institute, "The Coming War in the Middle East", Colonel Joel Rayburn, February 6 2013. <https://www.hoover.org/research/coming-war-middle-east>

⁹ US. State Department Press Release, "The Secretary's Special Representative for Syria. Engagement To Deliver Remarks to the Media in the Press Briefing Room", December 3, 2018. <https://www.state.gov/r/pa/prs/ps/2018/12/287734.htm>

¹⁰ موقع رئاسة مجلس الوزراء، "الرئيس الحريري يستقبل نائب مساعد وزير الخارجية الأميركية جويل رايبرن"، 25 تشرين الثاني 2018.

<http://www.pcm.gov.lb/arabic/subpg.aspx?pageid=11868>

رايبرن في تفصيل حصول حزب الله على حقيبة وزارة الصحة معتبراً أنها "مكافأة"، وأكد أن أميركا لن تتعامل مع الوزارة إذا كانت من حصة الحزب، وأن حصول الحزب على هذه الوزارة الوازنة سيسمح له بمدّ شبكة تواصل واسعة مع معظم اللبنانيين لما لهذه الوزارة من أهمية، وأن الوزارة تسمح للحزب بالحصول على مصادر تمويل، في ظلّ المسعى الأميركي لـ "تجفيف منابع" دعم الحزب المالية وإطباق الحصار الاقتصادي عليه. خامساً، كرّر الموفد الأميركي أمام الحاضرين أهمية دور الجيش اللبناني بالنسبة إلى الولايات المتحدة المتحدة، وأنها مستمرة بدعمه¹¹.

¹¹ جريدة الأخبار اللبنانية، "موفد أميركي: ممنوع انتصار حزب الله حكومياً"، 12 تشرين الثاني 2018.
<https://al-akhbar.com/Politics/261539>



المركز الإستشاري للدراسات والتوثيق
The Consultative Center for Studies and Documentation

مؤسسة علمية متخصصة تُعنى بحقلي
الأبحاث والمعلومات، وتهتم بالقضايا
الاقتصادية والاجتماعية وتواكب المسائل
الاستراتيجية والتحوّلات العالمية المؤثرة.

هاتف 01/836610

فاكس 01/836611

خليوي 03/833438

Email: dirasat@dirasat.net

www.dirasat.net

الرمز البريدي

Baabda 10172010

P.O.Box: 27/47

Beirut – Lebanon